
أسعد كاظم جابر الغزّي
العلاقات
الأردنية
اللبنانية
في ظل الأحلاف الإقليمية
والمحاور العربية
١٩٥٣-١٩٦٧
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
C.1

أسعد كاظم جابر الغزّي

العلاقات الأردنية اللبنانية

في ظل الأحلاف الإقليمية والمحاور العربية

١٩٥٣ - ١٩٦٧

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٥
ISBN: 978-9953-88-832-3

تدقيق: محمد زينو شومان
تصميم الغلاف: داني عوّاد
صورة الملك الحسين بن طلال على الغلاف الأمامي من الأرشيف الوطني الأردني
الإخراج الفني: بسمة تقي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ٤
ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ٦﴾

[الرحمن]

المحتويات

الفصل الثاني
الأحلاف الإقليمية وأثرها في العلاقات الأردنية ـ اللبنانية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧

الفصل الثالث
العلاقات الأردنية ـ اللبنانية في ظل سياسة المحاور العربية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣

الفصل الرابع
العلاقات الأردنية ـ اللبنانية في مؤتمرات القمة العربية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧

الإهداء

إلى

التي لم يفتر لسانها عن الدعاء

إلى

التي فارقت الحياة وأنا بعيد عنها في غربة الدراسة

إلى

التي لم يعلمني أحد بوفاتها سوى ألم القلب

إلى

من تحنّ إليكِ ذاكرتي
فأتيت قبركِ الغالي لأجري دمع فاتحتي

إلى أمي...
وإلى أبي... رحمهُ الله
وإلى ابنتيَ رند وجنّة.

المقدمة

تكتسب الموضوعات والدراسات الخاصة بالعلاقات العربية أهميتها التاريخية والسياسية لكونِها تمثل حقلاً مهمّاً من المعلومات للباحث العربي المتخصص وللقارئ المتابع لنمط السياسات الخارجية وتطورها وانعكاساتها على مجمل العلاقات السياسية والدبلوماسية العربية، ذلك أن دراسة وتحليل هذه العلاقات والآليات التي تحكمها والنتائج المنبثقة منها يعدان مؤشراً على مدى قوة أو ضعف الروابط السياسية بين الدول العربية ذاتها... إن موضوع العلاقات الأردنية ـ اللبنانية لا يقل أهمّية عن بقية الموضوعات الأخرى الخاصة بالعلاقات الدولية في ظل المرحلة الحالية من تطور النظام السياسي الدولي والنظام الإقليمي العربي. يهدف بحثنا إلى فهم السياسة الخارجية للبلدين العربيين الأردن ولبنان في خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٧، فهو دراسة للتاريخ السياسي تركز في أهمّية العلاقات بين الدولتين اللتين تشكلان محوراً أساسياً في العلاقات العربية.

إن منطلق هذه الدراسة هو الفرضية التي تقضي بأن التفاعل بين الأوضاع الداخلية والخارجية، هو الذي يحدّد السياسة الخارجية لكلتا الدولتين. فالعامل الداخلي يؤكد أهمّية دور صانع القرار، وثقافته السياسية، وكذلك مدى السلطة التي يتمتع بها، أمّا الواقع الخارجي فيشمل البيئة الجيوسياسية، وطبيعة الدوافع الخارجية التي تحدد مسار العلاقة بين البلدين. ولما كانت السياسة الخارجية توأماً وامتداداً للسياسة الداخلية، فإن العلاقات الأردنية ـ اللبنانية تتبع مساراً مشتركاً في إطار النزاع العربي الإسرائيلي، ولاسيما أنّ الدولتين هما في عداد الدول

السبع المؤسسة لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وكذلك تمثل العلاقات بينهما إطاراً للعمل الدولي والعربي في تحقيق حدّ أدنى من التنسيق بين سياستيهما الخارجية والتعاون فيما بينهما في عدة مجالات.

لقد شكّلت فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين نقطة تحول في السياسة العربية. ففي ٢ أيار/مايو من العام ١٩٥٣ تسلم الملك حسين سلطاته بعد أن أكمل الثامنة عشرة من عمره. وفي هذه الفترة أُنشئ حلف بغداد عام ١٩٥٥، ما أدى إلى اختلاف موقف البلدين حيال هذا الحلف وأهدافه ودوافعه، وظهور سياسة المحاور بين الدول العربية سنة ١٩٥٨ المتمثلة بالوحدة بين مصر وسورية، والاتحاد بين العراق والأردن، وتعرُّض العلاقات الأردنية ـ اللبنانية لمنعطفات حادة مثل انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي ومضاعفاته بداية العام ١٩٦٢. وفي هذه الفترة تم، أيضاً، وضع الإطار السياسي لمشروع مؤتمرات القمّة العربية، ما انعكس إيجاباً على العلاقات الأردنية ـ اللبنانية؛ إذ مرَّت العلاقة بين الدولتين بمنعطفات اتسمت، في كثير من الأحيان، بالدفء والود.

إنَّ هذه المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العلاقات الأردنية ـ اللبنانية، لم يسلط عليها الضوء، ولم نجد مثلها في الدراسات العربية والأجنبية حسب معلوماتنا، الأمر الذي يستدعي البحث والاستقصاء.

لذا يحاول البحث تركيز الأنظار في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العلاقات الأردنية ـ اللبنانية وهي مرحلة تحول ومخاض، بدأت بتتويج الملك حسين بن طلال ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية وتسلمه سلطاته في ٢ أيار/مايو ١٩٥٣، واستمرت إلى ما بعد العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٦٧. وسنعالج هذه المرحلة الحرجة عبر النقاط الآتية:

١ ـ تسليط الضوء على مراحل تأسيس الدولتين، وعلى الظروف التي أحاطت بتأسيسهما.

٢ ـ المواقف اللبنانية من مشروع سورية الكبرى، الذي أطلقه الأمير عبد الله أمير شرق الأردن والذي أُسدل الستار عليه بوفاته عام ١٩٥١.

٣ ـ الدور الذي أداه كل من الأردن ولبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

٤ ـ مدى تأثر العلاقات الأردنية ـ اللبنانية بسياسة الأحلاف الإقليمية، وموقف الدولتين من تلك الأحلاف.

٥ ـ السبب الحقيقي الذي حال دون دخول الأردن ولبنان حلف بغداد. وملابسات انضمام لبنان الرسمي إلى مبدأ أيزنهاور دون غيره من الدول العربية.

٦ ـ معرفة دور المتغيرات الإقليمية والدولية في إطاحة بعض الأنظمة السياسية العربية وبروز أنظمة قومية مناهضة للمعسكر الغربي، وتأثير ذلك في السياسة الخارجية للبنان والأردن.

٧ ـ طبيعة العلاقات الأردنية ـ اللبنانية في ظل سياسة المحاور بين الدول العربية للفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣).

٨ ـ دور الدولتين الأردنية واللبنانية في ظل مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧).

انطوت الدراسة على أربعة فصول، كالآتي:

تناول الفصلُ الأوَّل، العلاقات الأردنية ـ اللبنانية (١٩٤٠ ـ ١٩٥١) وقُسّم ثلاثة محاور: تطرق المحور الأول إلى المواقف السياسية حيال مشروع سورية الكبرى (١٩٤٠ ـ ١٩٤٧)، قبل تأسيس جامعة الدول العربية وفي أثنائها وبعد استقلال الأردن عام ١٩٤٦، الذي كان له الأثر الأكبر في مطالبة الملك عبد الله بهذا المشروع بعد زوال القيود التي فرضتها بريطانيا على الأردن. وتناول المحور الثاني دور الأردن ولبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. أما المحور الثالث فيعرض العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية وموقف لبنان منها ومن ضم الضفة الغربية.

خُصّص الفصل الثاني للأحلاف الإقليمية وأثرها في العلاقات الأردنية ـ اللبنانية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٧)، وفي ثلاثة محاور: ركز المحور الأول، في موقف الدولتين من المقترحات الخاصة بتأسيس الأحلاف الإقليمية. فيما ركز الثاني في موقف الدولتين من حلف بغداد ١٩٥٥. أمّا الثالث فتناول البيان الذي ألقاه

الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور أمام الكونغرس في الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧؛ وبينت الولايات المتحدة أنَّ غياب النفوذ البريطاني والفرنسي سيؤدي إلى الإضرار من خلال حدوث فراغ في المنطقة ومحاولة تسلل النفوذ الشيوعي إليها، والتعرف إلى موقف الأردن ولبنان من مبدأ أيزنهاور.

أمَّا الفصل الثالث، ففيه تم التركيز على العلاقات الأردنية ـ اللبنانية في ظل سياسة المحاور بين الدول العربية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) متناولاً: موقف الأردن ولبنان من الجمهورية العربية المتّحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). وتناول الفصل أيضاً الاتحاد العربي الهاشمي والعوامل الداخلية والخارجية لقيامه، ومحاولة ضم لبنان إلى الاتحاد العربي. كما ركز الفصل على تأزم العلاقات الأردنية ـ اللبنانية بين عامي (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) في إثر محاولة انقلاب الحزب السُّوري القومي الاجتماعي، موضحاً أسباب تنفيذ الانقلاب وطرائقه. وسلط المبحث الأخير الضوء على تأزم العلاقات الأردنية اللبنانية بعد الانقلاب.

وقد تناول الفصل الرابع من الدراسة، العلاقات الأردنية ـ اللبنانية في ظل مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، سواء في خلال مرحلة التوافق العربي فيها (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)، أو بعد توقف هذه المؤتمرات في العام ١٩٦٦، كما سلط الفصل الرابع الضوء على العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وأثره في الأوضاع في لبنان والأردن، متناولاً الحرب العربية الإسرائيلية، والاستعدادات العسكرية للطرفين، والاعتداء الإسرائيلي البري والجوي على الأراضي العربية، من دون التطرق إلى تفاصيل سير العمليات العسكرية، التي تُرك البحث فيها إلى المختصين بالشؤون العسكرية. لكن ما يهمنا هو إظهار التفوق العسكري الإسرائيلي، وحجم المبالغة في الإعلام العربي الذي لم يكن على مستوى المعركة، وتأثير حرب الأيام الستة في لبنان والأردن، فبعد الحرب أصبحت عمليات الفدائيين الفلسطينيين، التي كانت تنطلق من لبنان والأردن ضدَّ إسرائيل، نسقاً مستمراً، بحيث أدت إلى ممارسة إسرائيل الضغوط على سلطات البلدين.

اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة أبرزها وثائق غير منشورة من وثائق البلاط الملكي، ووثائق مجلس السيادة المحفوظة في دار

الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية في بغداد، التي تعد في منتهى الأهميَّة بالنظر إلى كشفها عن جوانب خفية من الوقائع السياسية المتعلقة بالعلاقات الأردنية ـ اللبنانية. فضلاً عن الوثائق الأجنبية غير المنشورة. وقد تنوَّعت المصادر بين الكتب الوثائقية والكتب العربية والكتب المعرَّبة والكتب الأجنبية، ورسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه. كما شملت مصادر المعلومات مثل المجلات والصحف العربية اليومية التي كانت تتابع الأحداث. كما ساعدتنا مذكرات الساسة الأردنيين واللبنانيين، ممن اشتركوا في صنع أحداث الدراسة، على الوقوف على أبعاد ووقائع سياسية مهمة في العلاقات بين البلدين.

وإذا كان ختامُ الأمورِ مسكها، فإنّي أختمُ بجزيلِ الشكرِ والامتنانِ إلى جناب الأستاذ الدكتور أحمد حطيط عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية في لبنان. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور مهند عبد العزيز الشبيب؛ والدكتور رياض حمود والأستاذ الدكتور الياس القطّار على توجيهاتهم وتسديداتهم القيمة التي أغنت البحث منهجاً ومضموناً. كما أجد نفسي ملزماً بتقديم الشكر الجزيل للأستاذ باسم محمد الماجدي، الذي منحني الكثير من الوقت، الذي لولاه لما أطلعَنا على مصادر البحث (العلاقات الأردنية ـ اللبنانية ١٩٥٣-١٩٦٧ م)؛ وإلى الزميلة العزيزة الست وجدان التميمي، وإلى كل من مدّ يد العون من أصدقاء وزملاء وأقارب شكري وتقديري.

وكذلك نخصُّ بالذكر والثناءِ المكتبات العلميَّة التي أعانَتْ وجادَتْ بما عندها من أمهاتِ الكُتبِ والمراجعِ القيّمةِ ومنها دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد، ومكتبات جامعة بغداد وجَامعة البصرة وجامعة الكوفة ومكتبة الأسد في دمشق، ومكتبات لبنان، ومنها مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت (Nami Jafet Memorial library)، ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة الشيخ العاملي، ومكتبة سماحة السيد فضل اللّه، ومكتبة جامعة بيروت العربية، ومكتبة الجامعة اليسوعية (القديس يوسف)، وأرشيف جريدة النهار، ومركز الأبحاث والتوثيق في وزارة الخارجية والمغتربين اللبناني، ومكتبة مجلس النواب اللبناني، وجزى اللّه كلَّ مَنْ أعانَ البحث خيراً وتوفيقاً.

وأخيراً، فإن الباحث قد بَذَلَ جهداً على قدرِ طاقتِهِ لعلَّهُ يوافقُ الصواب؛ ويهتدي إلى الرشاد، فإنْ أصابَهُ فذاك بفضلِ اللّه وكرمِهِ، وهو المرتجى، وإلّا فما هو إلّا إنسانٌ شأنُهُ الخطأ والنسيان، وقلَّما ينجو طالب علم من الهفواتِ والعثراتِ التي تنسابُ بين تَعَلُّمِهِ... وآخر دعوانا أن الحمد للّهِ ربِّ السماواتِ والأرضِ، وما بينهما وما تحتَ الثرى.

أسعد كاظم جابر الغزّي

المدخل

شهدت البلاد العربية عبر تاريخها الحديث والمعاصر عدة محاولات للوحدة، وجمع شتات ما تفرّق من أقطار الوطن العربي، ولأهمّية الوحدة العربية، التي كانت ولا تزال هدفاً قومياً تتوق إليه الشعوب العربية. عقدت هذه الدراسة التي تتناول تاريخ العلاقات بين بلدين شغلا مكانةً مهمةً على الصعيدين العربي، والعالمي هما: الجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية، لتكون منطلقاً يمكن من خلاله تحقيق جزء من تلك الأهداف المنشودة.

إنَّ مفهوم العلاقات بين الدول يندرج في دراسة الروابط الدولية؛ فمن خلالها يمكن دراسة الظواهر الدولية على نحو موضوعي وشامل؛ وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحدّدة لتطورها. وبما أن العلاقات الدولية علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ وهو يتناول مجمل الروابط والصلات القائمة بين الدول في الدرجة الأولى[١]؛ لذا ستتركز دراستي حول جذور العلاقات الأردنية ـ اللبنانية وتطورها بصورة مقتضبة حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد كانت أبرز ملامح تلك العلاقات بين البلدين الدعوة التي أطلقها الأمير عبد اللّه بخصوص إقامة مشروع «سورية الكبرى»، إذ أصبح ذلك المشروع منطلقاً أو محرّكاً رسَمَ طبيعة سير العلاقات بينهما، وحتى أصبحت محوراً رئيساً

(١) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ج١، ط١، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٧.

ارتكزت عليه العلاقات البينية بين البلدين العربيين خصوصاً وبينهما وبين الدول العظمى في بدايات القرن العشرين وأواسطه عموماً[١].

وقبل الحديث عن ذلك المشروع، لابدَّ من التطرق إلى بدايات تأسيس الدولتين، لأن تلك الحقبة رسمت معالم الحكم فيهما، وساهمت في توضيح طبيعة العلاقات بينهما. أضف إلى ذلك أنهما دولتان خضعتا للانتداب البريطاني الفرنسي، الذي جعل من لبنان وشرق الأردن دولتين منقوصتي الاستقلال والسيادة، ما جعل العلاقات بينهما مرهونة بالدولتين المنتدبتين في خلال تلك الحقبة.

مثل الأمير عبد الله بن الحسين دوراً مهماً في شرق الأردن، بما يملكه من تراث ومكانة مميزين، فكان قدومه إلى شرق الأردن خطوةً حاسمةً في تقرير مصير ذلك الجزء من سورية الطبيعية، حيث بقيت منطقة شرق الأردن مدة من الزمن تترجح بين خضوعها للانتداب البريطاني وبين عدم حظوتها بالاهتمام الكافي من قبل بريطانيا. فالحكومات المحلية كانت ترزح تحت وطأة الفوضى والاضطرابات، الناتجة من غياب إدارة مركزية تمتلك مقومات البقاء والاستمرار[٢].

لقد ظنَّ الناس أن وصول الأمير عبد الله إلى بلدة معان[*] يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، واستقباله بالحفاوة من قبل أهلها، سيشكل بداية النهاية لمعاناة بلاد الشام من الانتداب الفرنسي، إذ أعلن الأمير عبد الله: «إنَّه جاء ليخلص سورية من أيدي الفرنسيين»[٣]. وكان يتوقع أن يجد في سورية وشرقي

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سورية الكبرى، دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٩.

(٢) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ ـ ١٩٢٥، دراسة وثائقية، ج١، ط٢، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٧٢، ص ٤٤.

(*) تقع مدينة معان إلى الجنوب من عمان العاصمة الأردنية وتبعد عنها (٢١٦) كم، وتبعد عن ميناء العقبة (١٢١) كم. يحد محافظة معان من الشمال (وادي الفيدان) فينان الذي يفصلها عن محافظة الكرك، ومن الشرق المملكة العربية السعودية، ومن الغرب وادي عربة الذي يصلها ببلاد بئر السبع والصحراء الفلسطينية، ومن الجنوب خليج العقبة والمملكة العربية السعودية فالساحل الأردني. ينظر رزق هارون الديخ قباعة، معان المدينة والمحافظة ماضيها وحاضرها، ط٢، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٣.

(٣) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ج١، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٥٧.

الأردن ثورةً عارمةً، واستعداداً لخوض القتال ضد الفرنسيين، لكنه صادف في أثناء وصوله؛ أن الفرنسيين قد سحقوا مقاومة أهل حوران، وأخمدوا كل صوت معارض فيها، وقبضوا على زمام الأمور في سورية بيد من حديد[١]، ما أضعف همة أهل معان في إعلانهم الثورة المنشودة.

توالت الدعوات من شرق الأردن إلى الأمير عبد الله، لكي يتقدم إلى عمّان. فأجابهم ملبياً دعواتهم، متّخذاً قراره بالتوجه إليها؛ فكان قراره بالغ الأهمّية لما نشأ عنه من تطورات أدت في نهاية الأمر إلى تأسيس الإمارة الأردنية[٢]. وفي المؤتمر الذي عقدته الحكومة البريطانية في القاهرة للتباحث في أمور الشرق الأوسط، في ١٢ آذار/مارس عام ١٩٢١، برئاسة ونستون تشرشل (W. Churchill) وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، وبحضور عدد من المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط، إذ استبعد المؤتمرون الحل العسكري من أجل خلع الأمير عبدالله وطردهِ من شرق الأردن وذلك لعدم توافر مرشح مناسب آخر[٣]، وارتأوا تسوية الأمر مع الأمير عبد الله[٤].

وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٢١، عمل ونستون تشرشل على دعم عبد الله بن الحسين من خلال الحماية العسكرية تحت الغطاء السياسي البريطاني[٥].

ووفقاً لذلك عُقد في القدس اجتماع بينه وبين وزير المستعمرات البريطاني في ٢٨ آذار/مارس ١٩٢١. وبعد أن تداول عبد الله وزعماء بلاده الذين رافقوه

(١) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ ـ ١٩٢٥، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) سليمان موسى، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ ـ ١٩٤٦، ج١، ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠، ص ٩٤.

(٣) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٤) تمثلت المقترحات التي خرج بها المجتمعون لحل مسألة شرق الأردن، بأحد أمرين أن يتمَّ الاتفاق مع الأمير عبد الله، أو الانسحاب من البلاد، وتعيين حاكم آخر. ماري ولسن، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، شركة قدمس للنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٩٣؛ وينظر: نجلاء سعد مكاوي، مرجع سابق، ص ٤٦؛ وينظر: سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ ـ ١٩٢٥، مرجع سابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٥) Alain Renon, Géopolitique de la Jordanie. éd. Complexe, Bruxelles, 1996, p.12.

في رحلته الأمر، تمَّت الموافقة على التسوية التي قدمها ونستون تشرشل، والتي نصت على إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، والاسترشاد برأي المندوب البريطاني المقيم في عمان، على أن تقوم بريطانيا بمساعدتها مادياً وعسكرياً لحفظ الأمن في الإمارة[١]. وفي مطلع نيسان/أبريل ١٩٢١ أُلفت أول حكومة في شرقي الأردن برئاسة رشيد طليع «الكاتب الإداري» ورئيس «مجلس المشاورين»[٢].

ثمَّ زار المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل عمان في ٢٥ أيار/مايو ١٩٢٣؛ وأعلن باسم الحكومة البريطانية استقلال حكومة شرق الأردن، على أن تكون الشؤون الخارجية، والمالية، والسلطة على الحدود تحت السيطرة البريطانية، ثم ما لبثت السلطات البريطانية أن تراجعت عن وعدها هذا[٣]، وتنصلت من الاتفاقية التي أبرمتها مع الأمير عبد الله.

بقيت الوعود البريطانية تراوح مكانها وخصوصاً تلك التي تنظم العلاقة بين البلدين؛ فلم يتمّ تقديم شكل رسمي وقانوني للمعاهدة يحدد طبيعة علاقة الإمارة ببريطانيا حتى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٨، إذ وقعت رسمياً المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في القدس من قبل رئيس المجلس التنفيذي والمندوب السامي البريطاني، وجاءت مطابقة تقريباً في روحها لصك الانتداب البريطاني[٤].

في ٢ نيسان/أبريل ١٩٢٩ انعقد المجلس التشريعي الأردني الأول، وكان حدثاً مهماً في حياة الأردن السياسية، تكلل بالمصادقة على المعاهدة مع بريطانيا

(١) سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية ـ البريطانية ١٩٥١ ـ ١٩٦٧، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩.

(٢) سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ ـ ١٩٤٦، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٣) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) وأهم ما تضمَّنته المعاهدة: وضع قانون أساسي للبلاد، وتنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير عبد الله، ومنح الحكومة البريطانية حقَّ الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن، وتقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا إلى الحكومة الأردنية، مع الحفاظ على حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد. سهيلا سليمان الشلبي، المرجع نفسه، ص ١٠.

والاستمرار في سياسة «خذ وطالب». ونرى نحن أنَّ خطاب الأمير عبد الله في جلسة الافتتاح الأولى سلط الضوء على الجوانب الإيجابية في المعاهدة، مؤكداً أنَّ مزايا المعاهدة تكمُن في أنها تؤدي إلى الاعتراف بوجود حكومة مستقلة، والظفر بكيان سياسي من الناحية الدولية[١].

بينما كانت بريطانيا تؤسس إمارة شرق الأردن، وتجعل منها كياناً قائماً في ذاته، أمعنت فرنسا في تقسيم نصيبها من تركة السلطنة العثمانية. ولم تكتفِ بحصولها على سورية ولبنان، وفصلهما عن شرق الأردن وفلسطين؛ بل قامت أيضاً بفصل لبنان عن سورية، وتشكيل دولة لبنانية جديدة[٢]. ففي ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠، أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو القرار «رقم ٣١٨» الذي، نصَّ على ضمّ متصرفية جبل لبنان والأقضية الأربعة وأقسام من أراضي ولاية بيروت[٣]. معلناً بذلك قيام دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، أمام جمع من اللبنانيين الذين احتشدوا في ميدان سباق الخيل المجاور لقصر الصنوبر، وبحضور البطريرك الياس الحويّك ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وتعهد الجنرال غورو تقديم المساعدة الفرنسية للبنان، وهو ما رحَّب به موارنة لبنان[٤]. ومن هنا دور البطريركية المارونية الهام والبطريرك الياس الحويّك في وضع حجر الأساس لبناء «لبنان الكبير» عام ١٩٢٠، إذ غادر بكركي قاصداً فرنسا لوضعها هي ومؤتمر الصلح أمام مسؤوليتهما تجاه المطالب اللبنانية، وبذلك

(١) سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ ـ ١٩٤٦، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٢) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٣) وضمَّت دولة لبنان الكبير إلى جانب جبل لبنان، الأقضية الأربعة والعاصمة بيروت، وطرابلس، وعكار، وصيدا، وصور، وجبل عامل، ومرجعيون، كان المفوض السامي هو الحاكم المطلق بالرغم من وجود «مجلس نظار» أو مدراء من اللبنانيين، وكان إلى جانب كلّ ناظر أو مدير مستشار فرنسي كان هو صاحب القرار. ينظر: موسى إبراهيم، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر في عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة، ج١، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص ٨٥.

(٤) فتحي عباس خلف الجبوري، العلاقات العراقية ـ اللبنانية ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٥.

كُتب فصل جديد في تاريخ لبنان، واعتبرت المهمة هي الخطوة الحاسمة في تطور الأحداث التي أدت مباشرة إلى تأسيس دولة لبنان الكبير[1].

في العام ١٩٢٢، أصدرت سلطات الانتداب الفرنسي قانوناً انتخابياً جديداً دعت بموجبه إلى انتخاب ثلاثين عضواً، يمثلون المناطق والطوائف اللبنانية على أساس المحافظات والبلديات المنتمية إليها[2].

فتألف بذلك المجلس التمثيلي اللبناني الذي كان من أهم أعماله إقرار الدستور في صيغته النهائية في٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦، مستبدلاً تسمية «لبنان الكبير» باسم «الجمهورية اللبنانية»، ومعتمداً الفرنسية لغةً رسميةً إلى جانب العربية[3]، وفي ٢٥ أيار/مايو، طبقاً لما ورد في المادة ٩٨ من الدستور، عين المفوض السامي أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر[4]. وجاء ذلك الإقرار بعد

(١) فيفان العلم، (البطريرك الياس الحويك وإعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠)، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٩١.

(٢) أُقيلَ الجنرال غورو وعُيِّن الجنرال ويغان مكانه، فمارسَ المفوض السامي الجديد عمله بحزم؛ واستئثار كأنه والٍ روماني، ولم يجرؤ أحد على معارضته، وعيّن الجنرال فاندنبرغ حاكماً على لبنان عام ١٩٢٤، ثمَّ ما لبثت الحكومة الفرنسية الجديدة أن استبدلته بالجنرال سراي. إنَّ تلك التعيينات المتعاقبة على إدارة الحكم من قبل الجنرالات الفرنسيين يصفها بشارة الخوري: «دشنت الحكومة الراديكالية الجديدة أعمالها بأن أقالت الجنرال ويغان من المفوضية العليا؛ وخلفه الجنرال سراي وهو ذو نزعة جمهورية متطرفة، واشتهر بطباعه الشرسة، فانقلب الجو انقلاباً، أعاد إلى الذاكرة أيام الثورة العثمانيَّة، إذ قامت العلمانية مكان الإكليركية في مختلف مظاهر الدولة». وكان سراي مفوضاً سامياً لفرنسا على سورية ولبنان، وقد أصدر هذا بدوره قراراً بتعيين ليون دي كايلا (Leon De Chayla) حاكماً على دولة لبنان الكبير بدلاً من الجنرال فاندنبرغ، وقد تولى كايلا الحكم بين عامي «١٩٢٥ و١٩٢٦» وبذلك كان كايلا آخر الحكام الفرنسيين المباشرين في لبنان، وقد انتهت ولايته عند انتخاب شارل دباس أول رئيس للجمهورية في العام ١٩٢٦. ينظر: أنوار سعدون السباعي، العلاقات المصرية ـ اللبنانية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص ١٣. وينظر: سعد نصيف الجميلي، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي جامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٦.

(٣) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ج١، ط٣، رياض الريس، بيروت، ٢٠١١، ص ١٥١.

(٤) أنطوان الحكيم، (ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦)، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦) ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩، ص ٤٠.

موافقة الحكومة الفرنسية على كتابة الدستور اللبناني في الثالث والعشرين من أيار/مايو عام ١٩٢٦، وأصبح للهيئة التشريعية مجلسان مجلس للنواب؛ ومجلس للشيوخ. وفي السادس والعشرين من أيار انتخب هذان المجلسان شارل دباس[1] أول رئيس للجمهورية اللبنانية[2]. عُدل الدستور لأول مرة في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٢٧، وتحدد أعضاء المجلس النيابي بخمسة وأربعين نائباً، ثلاثون منهم يُنتخبون وخمسة عشر يُعينون[3]. وبعد انتهاء المدة المقرّرة لرئيس الجمهورية شارل دباس التي صادفت في شهر أيار/مايو عام ١٩٢٩، جدد المجلس النيابي ولايته ثلاث سنوات أخرى. وبعد أن انقضت مدة ولايته المجدّدة، كثَّفَ النواب نشاطهم لانتخاب محمد الجسر رئيساً لمجلس النواب، ولما شعر المندوب الفرنسي بهذا التوجه قرر تعليق الدستور، وعين شارل دباس رئيساً للحكومة مرة أخرى[4]. غير أن المندوب السامي الفرنسي أصدر مراسيم تتضمَّن قبول استقالة شارل دباس من رئاسة الحكومة، وتعيين المسيو أوبوار (Aubouard) في الثالث من كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، رئيساً للجمهورية إلى حين انتخاب رئيس جديد للبنان. وبناء على ذلك عُين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية في الثلاثين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٤، لمدة سنة. ثم مددت رئاسة السعد سنة أخرى بموجب النظام الموقت[5].

(١) شارل دباس، عين رئيساً للبنان بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٠، وهو أول رئيس دولة للبنان قبل إعلان الاستقلال وكان وزيراً للعدلية في بيروت، وهو مسيحي من الروم الأرثوذكس، وظل في منصبه رئيساً للجمهورية فترتين رئاسيتين حتى العام ١٩٣٦. ينظر: أحمد زين الدين، رؤساء لبنان كيف وصلوا؟، نوفل للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦.

(٢) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) أحمد زين الدين، رؤساء لبنان كيف وصلوا؟، مرجع سابق، ص ٣١. وينظر: شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦ ـ ٢٠٠٧، ج١، ط١، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٤) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٥) شادي خليل أبو عيسى، مرجع سابق، ص ٣٥.

وفي مطلع العام ١٩٣٦ انتُخب إميل إده[١] رئيساً للجمهورية بفرق صوت واحد على خصمه بشارة الخوري، الذي اتخذ جانب المعارضة في البرلمان[٢]. وفي عهد الرئيس إميل إده، وقّعت المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، بين رئيس الجمهورية والمفوض السامي دي مارتل، وتضمّنت اعتراف فرنسا باستقلال لبنان، وتعهدها مساعدته للانضمام إلى عصبة الأمم، كما تضمّنت إبقاء جنود فرنسيين في لبنان، وتمثيل فرنسا للبنان في الشؤون الخارجية والعسكرية[٣].

صادق مجلس النواب على المعاهدة[٤] التي لم يرضَ عنها الكثيرون وخصوصاً قضية مرابطة قوات فرنسية على الأراضي اللبنانية. شهدت بعض المدن اللبنانية بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ موجات من التظاهرات والاضطرابات، غير أن ذلك لم يثنِ عزيمة رئيس الجمهورية، إذ تمَّ الاتفاق على أن يسري مفعول المعاهدة ابتداء من ١٩٣٧[٥]، وتمكن الرئيس إده من إنشاء وزارة الدفاع الوطني.

وعلى الرغم من المساعي التي قام بها الرئيس إميل إده فإنها لم تنجح وأُصيبت بالخيبة. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، أصدر المفوض السامي غبريال

(١) إميل إده، سياسي لبناني، اشترك في الثورة على الحكم العثماني إبان الحرب العالمية الأولى وحكم عليه بالإعدام والتجأ إلى فرنسا وعاش فيها حتى العام ١٩١٨ حين عاد إلى بيروت على ظهر بارجة فرنسية وعمل مستشاراً للمفوضية الفرنسية فترة وعرف بميوله الفرنسية الودية، وعين وزيراً للداخلية ثم انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في العام ١٩٣٦، وفي العام ١٩٤٠ أقاله المفوض الفرنسي الجنرال دنتز من منصبه. توفي عام ١٩٤٩. ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٢٤.

(٢) كان من نشاط بشارة الخوري داخل قبة البرلمان اللبناني مطالبته بإعادة الدستور كاملاً، وألحّ في الشروع في المفاوضة لعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان تحل محل نظام الانتداب. ينظر: كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٧، دار النهار، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٢٥.

(٣) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٥٢، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٧٠.

(٤) فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص ١٦٨؛ وينظر: حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٥) كمال الصليبي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

بيو قراراً بتعليق الدستور؛ وحل المجلس النيابي؛ وإقالة الحكومة؛ وحاول الحد من سلطة رئيس الجمهورية. وبسبب هذا التضييق الذي مارسه الفرنسيون على أعماله من جهة، والعراقيل السياسية التي وضعها له منافسه بشارة الخوري من جهة أخرى، قدم الرئيس إميل إده استقالته في نيسان/أبريل ١٩٤١[١]، ليكون آخر الرؤساء اللبنانيين الذين حكموا لبنان بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ وسقوط فرنسا بيد الألمان. إذ أدت هذه الحرب إلى تطورات سياسية مهمة على الصعيد الإقليمي العربي بتوجه بعض الدول إلى تحقيق الوحدة العربية وظهور إسرائيل، التي أصبحت دولة بمساعدة بريطانيا، وما رافق ذلك من معارك بينها وبين الفلسطينيين والعرب بشكل عام دفعت إلى اللقاء وتقوية العلاقات لمواجهة إسرائيل، كما أدت إلى ظهور مواقف مشتركة ومتباينة فيما بينهم كان للأردن ولبنان نصيب لا بأس به منها، وذلك ما سيتبين لنا في الفصل الأول من الكتاب.

(١) كمال الصليبي، مرجع سابق، ص ٢٣١؛ وينظر: شادي خليل أبو عيسى، مرجع سابق، ص ٤٠.

الفصل الأوّل

العلاقات الأردنية - اللبنانية ما بين ١٩٤٠ - ١٩٥١

أولاً - المواقف السياسية في لبنان من مشروع «سورية الكبرى» (١٩٤٠ - ١٩٤٧)

١ - مشروع «سورية الكبرى» (١٩٤٠-١٩٤٣)

انحسرت السلطة العثمانية عن المشرق العربي بعدما وضعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) أوزارها وظهور الانتدابين الفرنسي والبريطاني في المشرق، الذي أدى إلى تمزيقه إلى أقطار خمسة وهي، العراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين. وعندما تولى عبد الله بن الحسين إمارة شرق الأردن سعى لتحقيق طموحاته إلى تولي ملك الأقطار السّورية بعد توحيدها تحت تاجه، وخصوصاً أن الوحدة العربية كانت الهدف المعلن لوالد الأمير شريف مكة الحسين ابن علي، الذي تطلع إلى إقامة دولة عربية موحدة. فحاول الأمير عبد الله توحيد سورية الكبرى وظل هذا الموضوع في مقدمة موضوعات السياسة الخارجية لشرق الأردن على مدى ثلاثين عاماً، كما حاول الأمير الإفادة من قيام الحرب العالمية الثانية، وحاجة بريطانيا إلى استقرار مستعمراتها العربية، لتتفرغ لمواجهة قوات المحور، فعرض عليها تنفيذ مشروع «سورية الكبرى» كوسيلة لتهدئة المنطقة العربية واستقرارها. ولكي تتحقق بريطانيا من ولائه لها ومساعدته على تنفيذ ما يريد، لم يتردد الأمير عبد الله في إعلان الوقوف إلى جانبها في الحرب، ووضع كل إمكاناته تحت تصرفها[١]. وبعد شهر من اندلاع الحرب، كتب عبد الله إلى وزير المستعمرات عن وعد تشرشل له في العام ١٩٢١، طالباً إليه إبلاغ الأخير التصريح الآتي: «إنّني مازلت ملتزماً العمل وفقاً لنصيحته؛ ومازلت أنتظر نتيجة وعوده»[٢].

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) ماري ولسن، عبد الله شرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، شركة قدمس للنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٢٨.

كما بعث الأمير عبد الله مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني هارولد ماك مايكل في الأول من تموز/يوليو ١٩٤٠ لفت فيها أنظار بريطانيا إلى الأمور الآتية:

اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها؛ وبشأن الدعاية الملحة التي تبثها محطة «باري الإيطالية»؛ متضمّنة سعي المحور لتحقيق الوحدة السُّورية.

- شروع السلطات الفرنسية في سورية في إقفال الحدود بين سورية وشرق الأردن؛ ووضع الحواجز؛ والتمهيد لعودة البعثات القنصلية المحورية إلى سورية ذات الخطر على مستقبل الشرق.
- إشارة المذكرة إلى استعداد البلاد السورية؛ ووفود جبل الدروز؛ وحوران؛ والروله؛ وطلبهم سرعة العمل لوحدة البلاد؛ وتحقيق آمالها[١].

وجاء رد الحكومة البريطانية على لسان مندوبها السامي في رسالة بعث بها إلى الأمير عبد الله بن الحسين قائلاً: «بعد أن كتبتم إلي نصَّ التصريح الذي أعلن بالإذاعة في الليلة الماضية، وما من شيء أستطيع أن أضيفه إلى هذا التصريح إلّا أن أتوسل لسموكم غاية التوسل، ألّا تسمحوا بوقوع أي عمل متسرع؛ قد يعرقل خطط حكومة جلالته؛ وينقلب بالتالي إلى إلحاق الأذى بالإمبراطورية البريطانية وبأصدقائها ومعاضديها على السواء. إنَّ الدعاية الإيطالية من باري؛ ترمي بطبيعة الحال إلى تشجيع عمل من هذا النوع؛ بقصد إثارة سوء الظن والغيرة بين العرب في جميع أقطار الشرق الأدنى، وإنه لمن الأهمية في المقام الأول أن لا نخدع بهذه الدعاية؛ وأن لا نفعل أي شيء، مما قد ينتج العواقب التي يريدها بحماس وحرارة أولئك الأعداء للإسلام والعرب»[٢].

كان من الطبيعي أن يكون رد بريطانيا على طلب الأمير عبد الله على هذا

(١) الكتاب الأردني الأبيض، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، ج١، ط١، المطبعة الأردنية، عمان، ١٩٤٧، ص ٩ - ٢٠.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، ط١، المحتسب، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٤٠. ينظر أيضاً: الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص ٢٠.

النحو؛ وخصوصاً بعد سقوط حليفتها فرنسا؛ الأمر الذي قد أربك الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فلم يكن لدى الحكومة البريطانية استعداد لدراسة مشروع سورية الكبرى، في ذلك الوقت. لكن بعض البريطانيين كان لهم رأي آخر، فقد كتب وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين، يقول له: «إنَّ قيام وحدة فدرالية بين الأردن، وسورية، وفلسطين، شيءٌ مهمٌّ، ولا يخلو من عناصر جذب كثيرة، تشجع على النظر إلى الوحدة»[1].

وحاول الأمير عبد الله أن يجعل سورية الكبرى مطلباً من خلال حثِه زعماء طبقة ملاك الأراضي في شرق الأردن، على أن يبرقوا إلى السفارة البريطانية في القاهرة ليطالبوا بتحقيق وعد بريطانيا باستقلال سورية وسيادتها ووحدتها، وضمّ شرق الأردن إلى هذه الوحدة[2].

في الوقت نفسه، أدلى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١ بتصريح مهم، قائلاً: «إنَّ حكومته تعطف على أماني سورية في الاستقلال، وتؤيد أية خطة من جانب العرب، لتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية، وستقدم دعمها المطلق لأي مشروع وحدوي، ينال موافقة الجميع»[3]. وكانت استجابة الأمير عبد الله وحكومته للتصريح سريعة جداً، فقد قرَّر مجلس الوزراء الأردني، في الأول من تموز/يوليو ١٩٤١، أنَّ الحكومة الأردنية تعد التصريح اعترافاً بوحدة البلاد السورية واستقلالها، ولكون البلاد الأردنية جزءاً من مجموعة البلاد السورية منذ أقدم الأزمان التاريخية، فإنَّ الحكومة تطلب إلى الأمير عبد الله جمع كلمة البلاد السورية.

وقد ردَّت الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء بمذكرة من المعتمد

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) محمود عبيدات، الدور الأردني في النضال العربي السوري، ط١، الأهلية، عمان، ١٩٩٧، ص ٥٦٥.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، حوليات كلية الآداب، الرسالة الثالثة والعشرون، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص ١٣؛ وينظر: علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦ - ١٩٤٦، ج١، ط١، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠، ص ١٩٣.

البريطاني إلى الأمير عبد الله؛ حذّره فيها من إجراء أي تقارب، أو اتصال مباشر بالحكومة السورية، وإرجاء الأمر إلى أن تستقر الأوضاع. كما أكدت بريطانيا أنَّ وحدة «سورية الكبرى» هي مسألةٌ عربية خالصة، لا يمكن أن تتدخل فيها بشكل مباشر[1]. وعلى الرغم من هذا الردّ البريطاني المحبط للأمير عبد الله، فإنَّ تأجيل مشروع «سورية الكبرى»، في ذلك الوقت، لم يكن متفقاً عليه من قبل كلّ الدوائر البريطانية. فقد أكدت تقارير وزارة الخارجية البريطانية؛ وجود آراء مختلفة لبعض البريطانيين، ترى في «سورية الكبرى» فائدةً كبيرةً للسياسة البريطانية آنذاك، حيث ذكر همفري بومان (Humphre Bowman) رئيس مكتب المخابرات السياسية التابع لوزارة الخارجية البريطانية، في تموز/يوليو ١٩٤١: «...إنه سيكون من الجدير، مؤقتاً أن نتبع سياسةً تهدف إلى تشكيل وحدة من سورية، ولبنان، وشرق الأردن، وفلسطين، في الوقت الذي كان ينظر فيه بعض رجال الخارجية البريطانية إلى شرق الأردن على أنه بلدٌ صغيرٌ جداً، واعتباره دولة مستقلة هو مجرد «مزحة»، وأمرٌ يثير السخرية، لذا يجب أن يتوحد مع سورية لأن ذلك يعد امتيازاً لبريطانيا....»[2].

استمرَّ الأمير عبد الله في مواصلة سعيه لتحقيق مشروعه، فوجَّه في ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٤١، دعوةً إلى أوليفر ليتلتون (Oliver Lyttelton) ـ وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ـ لزيارة عمان من أجل تبادل الآراء ووجهات النظر حول مصير البلاد العربية ومستقبلها، فلبى ليتلتون الدعوة[3]، ووصل إلى عمّان في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، وبيَّن الأمير عبد الله في أثناء اجتماعه به أن مشروع سورية الكبرى المقترح، هو السبيل الوحيد لكسب ولاء الشعب السوري للحلفاء، وتقبله الاحتلال العسكري الحليف الموقت؛ وأكد له

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٤.

(٣) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦، ط١، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٣، ص ١١٤.

أنَّ الشعب السوري؛ سيثور ضد الاحتلال الإنكليزي، مالم يبرهن الإنكليز على حسن نياتهم بتحقيق مشروع سورية الكبرى، ولكن ليتلتون طلب إليه ضرورة إرجاء البحث في هذا الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب، وتأكيداً لذلك صدر بلاغ عن تلك الزيارة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤١ جاء فيه: «أن لاشيء يحول دون تنفيذ هذه الدعوة؛ أي: الوحدة والاستقلال، وإيصال العرب إلى أمانيهم القومية؛ وأنَّ الأمور تتمشى مع مراحلها الزمنية، وأنَّ الخطوة الأولى في هذا السبيل؛ يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها، وأنَّ الحكومة البريطانية ستساعد العرب فعلاً بكل طريقة ممكنة للوصول إلى ما يصبون إليه، وأنَّ مصلحتها ومصلحتهم واحدة»[(١)].

على الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة تؤكد وجود أيّ تحرك فعلي من الجانب البريطاني في ذلك الوقت، لتنفيذ مشروع «سورية الكبرى» فإن ذلك العام شهد ظهور فكرة مشروع «سورية الكبرى» على الساحة الدبلوماسية البريطانية، بشكلٍ بارز. فوضع المشروع في عدة أشكال، وتمت دراسته من وزارة الخارجية البريطانية بشكل جدي، حتى أنه كان أحد مشروعات الوحدة العربية التي وضعتها لجنة متفرّعة من وزارة الحرب البريطانية. فكانت الوحدة الفدرالية للدول المكونة لـ«سورية الكبرى» هي المشروع رقم (٣) كما جاء في تقرير اللجنة، على اعتبار أن هذه الدول هي ـ في الأساس ـ دولةٌ واحدةٌ، وأن فصلها بعضها عن بعض كان خطأً تاريخياً كبيراً[(٢)].

وبينت اللجنة الصعوبات التي تمنع تنفيذ هذا المشروع، وهي اعتراض الفرنسيين، لأنهم لن يسمحوا بقيام هذه الدولة على حساب نفوذهم في سورية

(١) عناد خلقي علي، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ١٥؛ وينظر أيضاً: الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، دراسة توثيقية، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤١.

ولبنان، وقد اعترض عرب فلسطين أيضاً، لأن هذا المشروع لا بدَّ من أن يكون فيه مكان لليهود. وأخيراً، أكد التقرير أنَّ الأمير عبد اللّه هو أهم العقبات أمام تنفيذ هذا المشروع، لأنه من الصعب استبعاده عن أيّ مشروع لضمّ سورية، ولبنان، وفلسطين، كما أنه من الصعب أيضاً تنصيبه ملكاً على المنطقة كلها، لأن الملك عبد العزيز ابن سعود سيقاومه بشدة[(١)].

لقد مثّل إعلان كاترو[(٢)] حافزاً قوياً للأمير عبد اللّه للمطالبة بإلغاء الانتداب البريطاني على إمارته، لكي تصبح مطالبته بالوحدة السورية أمراً منطقياً[(٣)].

إن السعي وراء تحقيق المطالب الأردنية؛ والإصرار على تنفيذها، جعل مجلس الوزراء الأردني يصدر قراراً في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، يُطالب فيه برفع الانتداب عن الأردن، لتصل إلى مرتبة البلاد العربية الأخرى، ولتتمكن من السعي للوحدة معها. تلك الوحدة التي صرحت بها الحكومة البريطانية بالعطف على الحياة السياسية والاقتصادية، ثمَّ انتهى إلى القول: «إنَّ الوحدة العربية هي مطمح العرب الذين ينتظرون الوصول إليها مباشرة أو تدريجاً بحسب الظروف، واجتياز العقبات الإقليمية، أما الوحدة السورية فهي مطمح الأردنيين جميعهم». ودعا قرار مجلس الوزراء الأردني الحكومة البريطانية إلى أن تحقق بالتعاون مع حكومة فرنسا الحرة، استقلال سورية ولبنان على نحو يجعل بالإمكان التفاهم مع سكانها على ما تقتضيه المصالح المشتركة، «وأن تُزال كلُّ الصعوبات؛ وتُبذل كلُّ التسهيلات في هذا السبيل، رعايةً للوعود والتصريحات الرسمية، التي تأمل

(١) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) «حلقت الطائرات الفرنسية الحرة والطائرات البريطانية فوق لبنان وسوريا في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤١ موزعة مناشير تحمل إعلاناً من الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول، يعد ويبشر فيه باستقلال لبنان وسوريا. كان هذا النداء إعلاناً صريحاً بإلغاء الانتداب وإعلان اللبنانيين: أحراراً أسياداً مستقلين، تربطهم بفرنسا معاهدة سيجري التباحث فيها بين كاترو وممثلي لبنان عندما تسمح الظروف بذلك، وتحمي حقوق فرنسا ومصالحها التاريخية في المشرق». الياس القطار (دور الجنرال كاترو في استقلال لبنان)، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، مرجع سابق، ص ٤٢٥؛ وينظر: كميل شمعون، مراحل الاستقلال، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨.

(٣) الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص ٥٩.

حكومة شرق الأردن وأهله أن صديقتهما بريطانيا العظمى؛ ستبذل كل جهد في سبيل تنفيذها»(١).

في الرابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩٤٣، أعادت الحكومة البريطانية الدعوة إلى الوحدة العربية، على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن، وذلك عندما توجه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني بسؤال إلى إيدن، عمَّ إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة ومضاعفة التعاون بين البلدان العربية؟ فأجاب إيدن بأنَّ الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كلّ حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ولكن يجب أن تأتي الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع من العرب أنفسهم. ثمَّ أكد إيدن أنه لم يتم بعد وضع المشروع الذي ينال استحساناً عاماً.

استخلص الأمير عبد اللّٰه من التصريح البريطاني أنَّ بريطانيا لا تدعم مشروعه، وأخذ يعمل على إيجاد صيغة رسمية للمشروع، يتقدم بها إلى الحكومة البريطانية. فدعا إلى مؤتمر عقد في عمّان، في الخامس والسادس من آذار/مارس ١٩٤٣، شارك فيه الزعماء السياسيون، وتشاوروا في موقف فرنسا من سورية ولبنان، وتباطؤ الفرنسيين في إعلان استقلال البلاد، وبقاء الدستور معطلاً. وقد انبثق من ذلك الاجتماع لجنة، عُهد إليها وضع مشروعين عمليين لتحقيق الوحدة السورية(٢).

وتقدَّم الأمير عبد اللّٰه بمذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية المتمثلة بوزير الدولة «المستر كيزي»، في ٦ آذار/مارس ١٩٤٣، وجاء بها أنه: «بناءً على وعود بريطانيا للعرب سابقاً ولاحقاً، ونظراً إلى عجز الحكومة الفرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها الموقتة ـ أيّ انتدابها ـ عن عصبة الأمم في سورية، وزوال تلك الوكالة حكماً بسقوط أهليتها القانونية، ونظراً إلى تمتع سورية باستقلال ودستور شرعيين؛ وبالإشارة إلى ما صرّح به وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن، بشأن الوحدة

(١) محمود عبيدات، مرجع سابق، ص ٥٦٦؛ وينظر: عناد خلقي علي، مرجع سابق، ص ١٦؛ وينظر: سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٢) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٩١ ـ ٩٢.

العربية»، فإنَّ الأمير عبد اللّٰه يرى أنَّ «مقتضيات تسهيل مهمة الديمقراطيات في الشرق الأدنى، وإعادة توثيق الصداقة العربية البريطانية التقليدية، وضمان الثقة والاستقرار في البلاد السورية» كما يرى أن يُنفذ أحد المشروعين التاليين:

الأول: مشروع الوحدة السُّورية والاتحاد العربي: الذي يهدف إلى قيام دولة موحدة في سورية الطبيعية (سورية ولبنان وفلسطين والأردن) مستقلة ذات سيادة، ويكون نظامُ الحكم فيها ملكياً دستورياً، ويمنح (لبنان القديم) إدارة خاصة، وكذلك فلسطين (لحفظ حقوق الأقلية اليهودية). ويجب إلغاء وعد بلفور؛ أو تفسيره تفسيراً يزيل مخاوف العالمين العربي والإسلامي. وبعد تأسيس الدولة السّورية الموحدة يصار إلى تأسيس «اتحاد عربي تعاهدي»: أي قائم على المعاهدات، مؤلف من سورية الطبيعية والعراق: أي «مشروع الهلال الخصيب»(*)، وينظم التنسيق السياسي، والدفاع والتعليم والثقافة العامة، والاقتصاد الوطني، ويفسح في المجال لانضمام الدول العربية الأخرى إليه(١).

الثاني: مشروع الدولة السُّورية الاتحادية والاتحاد العربي: ويهدف هذا المشروع إلى قيام دولة اتحادية مركزية في سورية الطبيعية في حالة عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة، تضمُّ حكومات الأردن وسورية ولبنان وفلسطين وعاصمتها دمشق، ويكون الأمير عبد اللّٰه رئيساً لها. وإذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري المركزي لأسباب خاصة بها، فيجب أن تُعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان وهي (حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك) دون رغبة من السكان إلى سورية(٢).

(*) ارتبط مشروع الهلال الخصيب برئيس الحكومة العراقية نوري السعيد، حيث كان شخصياً وراء فكرته التي جاءت رداً على فكرة الأمير عبد اللّٰه الخاصة بالوحدة السورية، أولاً. والوحدة السورية العراقية ثانياً. وأول إشارة جاءت في المذكرة التي بعثها نوري السعيد إلى السيد ريتشارد كيزي، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٢. للتفاصيل ينظر: محمود عبيدات، مرجع سابق، ص ٥٦٧.

(١) الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٧.

في نيسان/أبريل عام ١٩٤٣ وجّهَ الأمير عبد الله بلاغاً إلى الشعب السوري خصوصاً، وإلى العالم العربي عموماً، دعا فيه إلى إحياء خطة الوحدة السورية؛ التي تبناها المؤتمر العربي السوري العام ١٩٢٠. وفي ١٨ أيار/مايو عام ١٩٤٣ أبلغ الأمير عبد الله خطته إلى الحكومة البريطانية، عبر المفوض السامي في فلسطين والأردن، جاء فيها: «لقد قارب المسألة اللبنانية بوضوح واقترح أنه يجب أن تكون «الأراضي المتنازع عليها» جزءاً من سورية الكبرى. أما «لبنان في حدوده القديمة» فيجب إعطاؤه الفرصة إما بالبقاء مستقلاً وإما بالالتحاق بالوحدة، على أن يمنح فيها السكان الموارنة حقوقاً وامتيازات خاصة»[١].

تُعَدُّ هذه المذكرة ردّة فعلٍ من الأمير عبد الله على تصريح إيدن الثاني؛ ومحاولة لاستغلال التصريح في سبيل تحقيق مشروع «سورية الكبرى»؛ وصوغه بشكل رسمي، ينقله من مجرد دعوة عامة غير محدّدة الملامح إلى دعوة رسمية منظمة.

٢ – مشروع «سورية الكبرى» في أثناء تأسيس جامعة الدول العربية

كان مشروع «سورية الكبرى» من المحاور الرئيسة التي ارتكزت عليها مباحثات إنشاء جامعة الدول العربية، حيث إنَّ الأمير عبد الله وجدها فرصةً لمناقشة الوحدة السورية، في أثناء التفاهم حول صياغة عامة للوحدة العربية، وفي الوقت نفسه، دَعَمَ جهودَ رجاله في المباحثات بالعمل خارج نطاقها، على أرض سورية، فارتكزت الدعوة إلى المشروع ـ في ذلك الوقت ـ على محاولة الخروج بنتيجة إيجابية، ومُعترف بها من جميع البلدان العربية المشاركة في المباحثات، والوصول دعائياً إلى السوريين؛ وكسب تأييدهم.

عُرِض المشروع من الهاشميين ـ في العراق والأردن ـ في خلال المشاورات التمهيدية، وعُورِضَ من البلدان العربية الأخرى التي اشتركت في المشاورات، وكانت المناقشات حول المشروع، وإمكان تحقيقه مع كلّ قطرٍ على حدة، هي

(١) رغيد الصلح، لبنان العروبة والهوية وتكوين الدولة، ج١، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢١٩.

المحور الرئيس الذي دارت حوله معظم جلسات المباحثات بين مصر ممثلة في النحّاس، ووفود البلدان العربية الأخرى[١].

أ ـ موقف الأردن

بعثَ الأمير عبد الله رئيسَ وزرائه توفيق أبو الهدى إلى مصر، لكي يتولى المباحثات مع النحّاس، لكن شرط أن ينفذ تعليماته التي أوردها له في مذكرته، المؤرّخة في ٢٤ آب/أغسطس عام ١٩٤٣، والتي تضمّنت ما يأتي:

١. أن تكون الثورة العربية هي الأساس لأية وحدة عربية.
٢. أن تتوحد البلدان السورية كاملةً، بما فيها فلسطين.
٣. لا يجوز العمل على وحدة البلدان العربية كافة، بما فيها مصر والعراق قبل أن تتحد «سورية الكبرى» أو توحّد.
٤. إذا سعت مصر والعراق إلى وحدة «سورية الكبرى» أولاً، سوف لا تكون هناك مصاعب يواجهها العاملون على الاتحاد العربي.
٥. تدخل فلسطين في الوحدة، أو الاتحاد السوري، ولبنان له الخيار في الوحدة؛ أو الاتحاد مع كلّ البلدان العربية، واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية، ولكن مسألة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية.

وخَتَمَ الأمير عبد الله المذكرة بأنه يؤيد مساعي مصر والعراق في الطريق إلى الوحدة العربية[٢].

وفي الوقت الذي كان توفيق أبو الهدى ومصطفى النحّاس يتباحثان بشأن الوحدة، كان الأمير عبد الله يتابع نشاطه مع السّوريين؛ عن طريق الاتصال ببعض زعمائهم، إذ كتب إلى رئيس الجمهورية السورية شكري القُوتلي في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤٣، مؤكداً «أنه لا وجود للعرب مادامت سورية الكبرى ممزّقة مقسّمة، ومتى اتّحدت فالعرب متّحدون»[٣].

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص١٠٧.
(٢) المرجع نفسه، ص١١١.
(٣) الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص٨٨.

استمر الأمير عبد اللّه في إعلان موقفه من الوحدة العربية، في خلال مباحثات تأسيس الجامعة، وحاول أن يمارس نوعاً من الضغط على الحكومة المصرية، المتمثلة بمصطفى النحّاس، لكي يقنعه بضرورة الوحدة السورية، حيث طلب إلى الأخير ضرورة أن تعمل الحكومات العربية على تحقيق وحدة «سورية الكبرى» أولاً، لأنّ هذه الوحدة هي الوسيلة للوصول إلى وحدة عربية كاملة. مما يؤكد أنّ الأمير عبد اللّه كان يرفض مشروع جامعة الدول العربية، بشكله الذي طرح في أثناء المباحثات، وعَدَّ ذلك عائقاً كبيراً أمام مشروعه، وربط موافقته على إنشائها بإنشاء «سورية الكبرى» أولاً[١].

أما عن دور الأردن في وضع بروتوكول الإسكندرية، حيث دعت الحكومة المصرية حكومات الدول العربية، من أجل اتخاذ قرار موحد بشأن نوع التعاون بين الدول العربية، وشكل هذا التعاون، فكانت نتيجة هذه الدعوة مشاورات ثنائية تمهيدية سُمّيت مشاورات الوحدة العربية، وقد أُجريت بين مصر وكلّ من شرق الأردن والعراق ولبنان وسورية، واليمن، وانتهت إلى تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام[٢]. ثمَّ قام مصطفى النحّاس بدعوة تلك الدول في ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٢ وانعقد في الإسكندرية لهذا الغرض في يوم الاثنين المصادف ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤[٣].

وفي إثر دعوة النحّاس لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) ساهم في المشاورات ممثلون عن سورية وشرق الأردن والعراق ولبنان ومصر واشترك في أعمالها أيضاً موسى العلمي ممثلاً عن فلسطين، كما حضر ممثل اليمن اجتماعات اللجنة التحضيرية ابتداءً من الجلسة الثانية بصفته مستمعاً فقط، أما السعودية فقد شاركت بعد تردد في اجتماعات اللجنة ابتداءً من الجلسة الثالثة، إذ عقدت اللجنة ثماني جلسات استمرت للفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤؛ ينظر: جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في جامعة الدول العربية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية، مطبعة فتحي سكر، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٣؛ وينظر: أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية مقدماتها وتطورها، ج٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٠١.

(٣) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٤٧٨٥، مشاورات الاتحاد العربي بين مصطفى النحّاس ونوري السعيد، ص ٤، ص ٨.

العام، بعث الأمير عبد اللّه في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٤، برسالة إليه، أكدت ضرورة تمثيل فلسطين في المؤتمر العربي[١]، وقام الأمير في الوقت نفسه بتشكيل الوفد الأردني برئاسة أبو الهدى وسكرتيره الخاص سليمان السكر مساعد مدير عموم الجمارك بحكومة شرق الأردن[٢]، وزوَّد الأمير عبد اللّه رئيسَ وفده تعليمات واضحةً عن الموقف الأردني في موضوع الوحدة السورية والاتحاد العربي، جاء فيها: «أنَّ أمر الوحدة متى عُولج بطريقة متساندة من العراق ومصر بعد الإصرار الكلي على وحدة سورية أو اتحادها، سوف لا يجعل هنالك مصاعب يواجهها العاملون على الاتحاد العربي إزاء إنكلترا وأميركا» ورأى أنَّ وحدة «سورية الكبرى» واستقلالها «ضرورةٌ حيويةٌ عسكرية للعراق وتركيا ولمصر في آنٍ واحد»[٣].

وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية أكد أبو الهدى أنَّ الأردن يَعدُّ نفسَه دائماً جزءاً من سورية، ويسرُّه أن يتمكن من الاندماج معها، لتكوين دولة موحدة تُضمُّ إليها فلسطين، إنْ أمكن ذلك، كما أكد وجهة النظر الأردنية بالنسبة إلى سورية الكبرى، ولم يخرج حديثه في مجمله على ما أفضى به في أثناء المشاورات. وقد دعا أبو الهدى جميل مردم وزير خارجية سورية إلى ضرورة الاتصال بالحكومتين الأردنية والسورية للاتفاق على وضع الخطوط الأساسية للمشروع، حتى إذا جاء الوقت المناسب لا يكون هناك عائق للتنفيذ[٤].

أمّا عن شكل التعاون بين البلاد العربية المختلفة، فقد وافق أبو الهدى المجتمعين على التعاون الاقتصادي في مجال العملة والمواصلات والجمارك

(١) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد اللّه بن الحسين، م٤، الجامعة العربية، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٤، وثيقة ٦، ص ٣٣.

(٢) عبد اللّه بن الحسين، مذكراتي، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧، ج١، ط١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢٥.

(٤) مجلة شؤون عربية، وثائق محاضر مناقشات وإقرار بروتوكول الإسكندرية، العدد ٤٣ (عدد خاص)، تونس، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ص ١٩٤ ـ ٢٠٧.

والتبادل والتجارة بوجه عام، وكذلك التعاون الثقافي بما في ذلك التعليم[١]. شهدت المرحلة الواقعة بين انفضاض مؤتمر الإسكندرية، وانعقاد اجتماع اللجنة السياسية الفرعية نشاطاً سياسياً ملحوظاً، تمثَّلَ في عقد لقاءات ثنائية وثلاثية على صعيد محور القاهرة، الرياض، دمشق ومحور عمّان، بغداد، واستهدفت اللقاءات، التي أُجريت تنسيق المواقف بين الدول إزاء الاجتماع القادم للجنة الفرعية وإقرار ميثاق جامعة الدول العربية[٢]. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢ وافق مجلس الوزراء الأردني على الاشتراك في اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية الخاصة بإعداد ميثاق جامعة الدول العربية، وأنْ يتولى رئيس وزرائها سمير الرفاعي رئاسة الوفد الأردني إلى الاجتماعات. وقد زوّده الأمير عبد اللّٰه في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٤٥ تعليمات حول اجتماعات جامعة الدول العربية، أكد له فيها «أنَّ الوحدة العربية هي الأساس المتين للعرب في آسيا وأفريقيا»[٣]. ثمَّ وصلَ الوفدُ الأردني إلى القاهرة في ١٣ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وقد ضمَّ في عضويته وزير الداخلية سعيد المفتي، وسكرتير رئاسة الوزارة سليمان النابلسي للاشتراك في

(١) مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ص ١٩٤ ـ ٢٠٧.

(٢) عبد اللّٰه بن الحسين، مذكراتي، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) وعلى الرغم من قبول الأمير عبد اللّٰه مشاركة الأردن في اجتماعات الجامعة العربية، فإن موقفه تجاه الجامعة موقف معارض؛ تتضح معارضته لفكرة الجامعة العربية بأن تحقيق إقليم هاشمي عن طريق مشروع سورية الكبرى، يكون أقوى وأفضل من الاتحاد الكلي المتمثل بالجامعة العربية، إضافة إلى أنَّ الأمير عبد اللّٰه قد عرّفَ فكرة الجامعة بأنها صوت فاه به نوري السّعيد وتلقفه مصطفى النحّاس، وأيده المستر أنتوني إيدن، وقد شبَّه الأمير تكوين الجامعة بأنها «جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس ـ اليمن والعراق والسعودية وسورية ولبنان ومصر وشرق الأردن بسرعة عجيبة، في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين إلى الآن..... وفي هذا يتجلى للأمة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع تسابقاً بين مقيّد ومطلق، إما قيد احتلال وإما قيد عهد وإما قيد جهالة... وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات ودوام الأحكام العهدية، وإني تارك لغيري تفسير هذه الظنون». وقد فسَّرَ حفيد الأمير الحسين بن طلال تشبيه جده للجامعة العربية بالكيس الذي يحتوي على سبعة رؤوس. للتفاصيل عن تعليمات الأمير عبد اللّٰه لرئيس وزرائه، ينظر: الوثائق الهاشمية، الجامعة العربية، وثيقة ١٤ مرجع سابق، ص ٤٦ ـ ٤٧؛ وينظر: عبد اللّٰه بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبد اللّٰه بن الحسين، مرجع سابق، ص ٢٣٨؛ وينظر: الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة: غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لبنان، ١٩٨٧، ص ٨٢.

اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية، وصرَّحَ سمير الرفاعي إلى جريدة المقطّم المصرية جواباً عن سؤال بشأن مشروع سورية الكبرى، قائلاً: «بأنَّ شرق الأردن يؤيد هذا المشروع، وأنَّ كلَّ الأوساط تُرحب بالمشروع، ولكن سبب الخلاف في هذا الموضوع هو شكل الحكم في كلّ دولة، الذي هو حق من حقوق الشعب»[١]. كما أجاب الرفاعي عن سؤال، عما إذا كان هذا المشروع يتعارض وفكرة الجامعة العربية؟. فأجاب بقوله: «إنَّ اعتقادي هو أنَّ هذا المشروع يطابق فكرة الجامعة العربية كلَّ المطابقة»[٢].

إلّا أنَّ هناك بعض المواقف العربية المعارضة تجاه «مشروع سورية الكبرى»، كموقف المملكة العربية السعودية، حيث اشترط الملك عبد العزيز آل سعود لدخول لبنان في جامعة الدول العربية بأن يكون مستقلاً استقلالاً تاماً، كما أنَّ الرئيس السوري شكري القوتلي أكد أنَّهُ لا يرضى إلّا أنْ تكون سورية دولة مستقلة وجمهورية ديمقراطية، فنفى بذلك ما يشاع عن مشروع «سورية الكبرى» تحت التاج والصولجان. ورأى النائب أبو جودة أنَّ العرب ليسوا مستعمرين بل هم مجاهدون ضدَّ الاستعمار، وأنهم وَعدوا بالمحافَظة على استقلال لبنان، ولذا فإنَّ الخطر على لبنان ليس من مصر وفلسطين وشرق الأردن وسورية والسعودية والعراق، أو من رياض الصلح وعبد الحميد كرامي، إنما الخطر مَمكن أن يأتي من الدول الغربية، وفي مقدّمتها بريطانيا وفرنسا[٣]. وفي الوقت الذي كان لبنان متخوّفاً من التعاون العربي، فإذا برئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي يدلي بتصريح لصحيفة «البلاغ» المصرية أكد فيه أهمّية تحقيق مشروع «سورية الكبرى».

ب ـ موقف لبنان

من الممكن أن نعد عام ١٩٤٣ بداية لظهور القومية اللبنانية، وانفصالها

(١) جريدة الزمان، العدد ٢٢٧٩، ٢١آذار/مارس ١٩٤٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

عن القومية السورية، إذ يكون هذا الاعتبار مبنياً على أساس الموقف اللبناني تجاه مشروع «سورية الكبرى» حيث أعطاه شكلاً عنيفاً للمشروع، ففي هذا التاريخ اعترفت كلُّ الطوائف اللبنانية، باستقلال لبنان التام بداية[١]. وهكذا وُجدَ اللبنانيون بأكثريّتهم الساحقة، ملتقين في تيار وطني واحد، دفعهم نحو الاستقلال التام. ووفّق بينهم في نظرتهم إلى المصير الوطني في إطار صيغة جديدة سُمّيت «الميثاق الوطني» الشهير عام ١٩٤٣[٢]، بعد ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ ولدت دولة تتمتّع بسيادة حقيقية لها ما للدول الكبرى من حقوق وامتيازات[٣]. ما كاد الاستقلال يولد في تشرين الثاني/نوفمبر، كالأول زمنياً في سلسلة الاستقلالات التي نالتها الشعوب في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، حتى احتل موقعاً معنوياً وفعلياً تجاوز بكثير حجمه الجغرافي والعددي، فشارك بصفته عضواً مؤسساً في إنشاء جامعة الدول العربية موقعاً بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤[٤].

لم يدرك الأمير عبد الله ما أشارت إليه الأوضاع في لبنان، فاستمر هو ورجاله يطالبون بانضمام لبنان إلى الوحدة السورية، أو ـ أقلُّه ـ استرجاع الأقضية الأربعة وهو ما أكده رئيس الحكومة الأردنية توفيق أبو الهدى، في مشاوراته مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحّاس، الأمر الذي جعل لبنان يتخذ موقفاً حاسماً تجاه هذا الموضوع، في أثناء مشاورات الوحدة، عَبَّرَ عنه الوفد اللبناني الذي وصل إلى القاهرة، في الخامس من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، وضمَّ الوفد رياض الصلح رئيس الوزراء؛ وسليم تقلا وزير الخارجية للاشتراك في المشاورات. وفي أثناء المباحثات قدَّمَ رياض الصلح بياناً مكتوباً؛

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ١١٨؛ وينظر: نجيب البعيني، أسرار ثورة بشامون في مفكرة سفير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ص ١٠٠.

(٢) إبراهيم محسن (الأحزاب اللبنانية بين الصحوة الوطنية والأيديولوجيات الطائفية ١٩١٤ ـ ١٩٤٦)، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٣) كميل شمعون، مذكراتي، ج١، نشر خاص للمؤلف، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٤.

(٤) منح الصلح (الاستقلال اللبناني وخلفياته الداخلية والعربية)، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، مرجع سابق، ص ٦١٣.

ضمَّنه ثلاثة اعتبارات؛ وراء إقدام لبنان على المشاركة في المباحثات؛ والتعاون مع العرب هي[١]:

أ ـ ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه في خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة.

ب ـ تفهُّم شقيقاته العربية لموقفه المتحفظ من «الوحدة العربية» تفهماً جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية؛ دولة مستقلة ذات سيادة تامة.

ج ـ تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان الشقيقة؛ والمجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي معاً[٢].

وما يهمُّ البلدان العربية في أمر لبنان بالدرجة الأولى هو ألّا يكون أداةً للأجنبي؛ يستعملها بما يضرُّ مصلحة البلدان العربية، وهذا ما تكفلت به أول حكومة دستورية للبنان بعد استقلاله في بيانها الوزاري؛ وأقرَّه المجلس النيابي بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٣[٣].

ومضى لبنان بمشروعه من أجل الاستقلال التام، الذي تتضح معالمه من خلال ما قام به المجلس النيابي اللبناني؛ إذ ناقش في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٤ موضوع مشاورات الوحدة العربية، حيث أوضح في أثناء الاجتماع النائب الماروني وديع نعيم، أن الحكومة اللبنانية أعلنت أن لبنان دولة مستقلة، وقد وافقت الدول العربية على استقلالها، وأضاف النائب نعيم بأنَّ رئيس الوزراء رياض الصلح لا يجهل أنَّ أحاديث الوحدة وشبحها تقض مضجع كلّ لبناني حميم، وتجعله في قلق دائم بعد التضحيات الغالية التي قدّمتها «الأمة اللبنانية» في سبيل استقلالها[٤].

ولما تحدث رئيس الوزراء رياض الصلح، أشارَ إلى أنَّ لبنان لا يرضى

(١) حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، ط٢، (د.ن)، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) أحمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية، ط١، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٧.

(٤) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

انتقاصاً، ولو قليلاً من استقلاله، وأنه لا داعي لتكرار ذلك، وأنَّ سببَ تلبية لبنان الدعوة الموجهة إليه هو عدم غيابه عندما يقرر أي أمر يتعلق بهذا الشرق العربي، وأضاف بقوله: «وستسمعونني أحددُ موقفَ لبنان في هذا المؤتمر، كما حددتُه في دمشق، وستسمعون أنَّ الدول العربية الشقيقة ستصادق على هذا التحديد وتحبذه»[١]. وعَدَّ الصلح أنَّ اعتراف الولايات المتّحدة وإيران باستقلال لبنان، يُعزّز هذا الاستقلال.

أما بالنسبة إلى دور لبنان في وضع بروتوكول الإسكندرية إذ مثَّلَ لبنان وفدٌ رسمي رأسه رياض الصلح رئيس الوزراء، وضمَّ سليم تقلا وزير الخارجية، وموسى مبارك مدير غرفة رئيس الجمهورية، وفي افتتاح المؤتمر ألقى النحّاس باشا كلمةً رحَّبَ فيها بالمؤتمرين كما ألقى وزير الخارجية اللبناني سليم تقلا كلمةً، منها: «إنَّ لبنان لم يكن يوماً - وهو ابن العربية البار - إلّا الحافظ الأمين للرسالة الباهرة، التي اضطلع بها العرب، فصانها كنزاً ثميناً في بطون وديانه، وأنَّ لبنان قد أخذَ على نفسه عهداً كما أعلنت حكومته بأن لا يكون للاستعمار مقراً، ولا لاستعمار أخوانه البلدان العربية ممراً، وأن يكون ويبقى دوماً سيداً عزيزاً مستقلاً حراً، سيظل أبداً في الرعيل الأول عاملاً على تأليف القلوب وتوحيد الصفوف...»[٢].

وعُقدت الجلسة الثالثة يوم الأحد أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤، وعندئذ بدأت مناقشة المسائل المعروضة، وفي مستهلها ارتأى رياض الصلح أن تبحث اللجنة أولاً قضية الاستقلال، لأنها والوحدة لازم وملزوم، كما أضاف: «وإذا تقرر بيننا أن يقوم عملنا على احترام استقلال كلّ بلدٍ وسيادته، فإن قضية التعاون وأداتها يهون أمرها جداً، ولقد صرّحنا في المجلس النيابي بأنَّنا كنا نحرصُ على استقلال لبنان كذلك نطلب تعاوناً كاملاً شاملاً مع البلاد العربية...»[٣].

(١) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٩.

(٣) جامعة الدول العربية، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الإسكندرية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦، ص ١ - ٧.

وقد نصَّ البروتوكول على إنشاء جامعة الدول العربية، من الدول المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، وعلى أوجه التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى قرار خاص باستقلال لبنان في إطار حدوده الحاضرة، وآخر باستقلال فلسطين، ونصَّ أيضًا على تأليف لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام «مجلس الجامعة»، لبحث المسائل التي يمكن إبرام اتفاقياتها بين الدول العربية. و أخيراً وقّعت وفودُ الدول المتمثلة في اللجنة التحضيرية صيغة عُرفت باسم «بروتوكول الإسكندرية»[١] في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤[٢]، باستثناء وفديّ السعودية واليمن، نتيجة لبعض التحفّظات التي أبداها ممثلا البلدين المذكورين في خلال الاجتماع، وطلبا تأجيل التوقيع إلى حين إطلاع حكومتي بلديهما، حيث وافقت السعودية على البروتوكول في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥، واليمن في ٥ شباط/فبراير ١٩٤٥[٣].

وكان للبنان حضور ودور في مباحثات اللجنة السياسية وإعلان ميثاق جامعة الدول العربية مثله فيها وفد ضمَّ هنري فرعون وزير الخارجية، وفؤاد عمّون النائب العام لدى مجلس شورى الدولة. وقد بدأت الجلسة الأولى بخطاب الترحيب الذي ألقاه محمود فهمي النقراشي وزير خارجية مصر ورئيس «اللجنة الفرعية السياسية»، وألقى هنري فرعون وزير خارجية لبنان خطاباً أكد فيه استعداد لبنان للتعاون مع الدول العربية في الشؤون كافة[٤].

وفي شهر شباط/فبراير ١٩٤٥ عقدت عدة جلسات، وكان وزير الخارجية اللبنانية يناقش مواد الميثاق ولاسيما حول السيادة والاستقلال، بمعنى آخر فقد كان حذراً من كلّ مادة كانت تناقش في أثناء بحث الموضوع. واقترح هنري فرعون في جلسة ٢٦ شباط/فبراير وضع مادة في الميثاق تؤكد حقوق الدول

(١) ينظر الملحق رقم (١) الخاص ببروتوكول الإسكندرية.

(٢) أحمد موسى، ميثاق جامعة الدول العربية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١٣.

(٣) عناد خلقي علي، مرجع سابق، ص ٣٢؛ وينظر: أحمد موسى، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٢ - ١٣.

العربية في السيادة والاستقلال. ثمّ طالب الأخذ بالنصّ كاملاً، ولكن رئيس الجلسة اعترض على ذلك وأوضح قائلاً: نحن نراعي دائماً أن تكون نصوص الميثاق للجميع، وليس للبنان فحسب، وقد سار البروتوكول على هذا الأساس، وأصبح الميثاق واضحاً جداً في هذه النقطة، ولم تبقَ سوى مسألة الرأي العام في لبنان، «ويستطيع السيد فرعون تبريراً لموقفه أمامه أن يضع تحفظاً واضحاً بالصيغة التي يراها، ويكون ذلك مفهوماً فيما بيننا دون حاجة إلى أن نعلن على الملأ بأن هذا الميثاق لا يقيد استقلال لبنان»[١]. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٤٥ انتهت الجلسات، وتمّ الاتفاق أخيراً على ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسةً استثنائيةً أدلى فيها هنري فرعون ببيان طمأن فيه النواب المتخوفين من التعاون العربي، وأكد أنَّ المباحثات تضمَّنت التعاون مع الدول العربية، مع المحافظة على استقلال كلّ دولةٍ وسيادتها، ومما ذكره بأن لبنان المستقل وجد لدى أشقائه البلدان العربية كلَّ عواطف الودّ والصداقة، وأنَّ ميثاق جامعة الدول العربية سيعرض على السلطات التشريعية في مختلف البلدان التي بحثته، ووصف الجامعة بأنها مرنة إلى أقصى حدود المرونة فضلاً عن أنها ستحوز رضى الجميع، وعلى الرغم من أنَّ الدول المشتركة في الجامعة ستحتفظ بسيادتها واستقلالها غير أنَّ ذلك سيمكّنها أيضاً من التعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً، مع الإبقاء على حرية كل دولة حرية مطلقة[٢].

بقي التخوف اللبناني من دعوى مشروع سورية الكبرى يتجلى من حين إلى آخر، وبحسب التصريحات التي كان يدلي بها العاهل الأردني، ففي سنة ١٩٤٥، وعندما كانت الجامعة العربية منعقدة، سرّبت إحدى الوكالات البرقية الأجنبية نبأً فحواه، أنَّ عاهل الأردن سيطرح على مجلس جامعة الدول العربية مشروع وحدة أو اتحاد سوري، يحقق أماني الأقاليم السورية، ومصالحها المشتركة، وذكرت أنَّ العاهل الأردني أعلن أنه لم يدلِ لأحدٍ بهذا التصريح أو بأيّ تصريح مماثل، وفي إثر ذلك كانت ردة الفعل اللبنانية بأن دعا وزير الخارجية اللبناني الأستاذ حميد

(١) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

فرنجية إلى اجتماع صحفي، أدلى فيه بالتصريح الآتي: «إني أستغرب أن تظهر هذه النغمة بين حين وآخر لأسباب لم تعد خافية على أحد. فهذه القضية ـ يعني بها الاتحاد أو الوحدة ـ لا وجود لها في نظرنا، وقد أعلنت الحكومة اللبنانية مراراً استنكارها لمثل هذه الفكرة، وإني آسف أن نرى أنفسنا مضطرين في كلّ مرة لاستنكارها ونفيها، إذ كيف يمكن أن ننسى أنَّ البلاد العربية قد استقلت ضمن الحدود الحاضرة لكلّ منها، إنَّ كلَّ دولة فيها، قد اعترفت باستقلال الدول الأخرى في هذه الحدود، وأنَّ الجامعة العربية أُلفت على هذا الأساس. فتلك المشاريع الوهمية تناقض صراحة ميثاق الجامعة العربية، وإني لأعجب من صدورها عن أحد أعضاء الجامعة»[١].

وعاد شبح تلك التصريحات يدور في فلك الساسة اللبنانيين مرة أخرى، عندما أذاعت الصحف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ أنَّ مراسل جريدة «صنداي دسبانش» الإنكليزية، قد حظي بحديث من الأمير عبد الله، أشار فيه الأمير إلى إدماج سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، إما في كيان واحد مستقل، وإما على صورة اتحاد. الأمر الذي دفع معالي حميد بك فرنجية وزير الخارجية إلى التعليق عليه وعلى ذلك، بقوله: «إنَّ البلاد العربية قد استقلت ضمن حدودها الحاضرة، وقد اعترفت كلُّ دولة منها باستقلال الدول الأخرى في هذا الحدود، وتألفت الجامعة العربية على هذا الأساس، فهذه الأقوال تناقض صراحة ميثاق الجامعة»[٢].

وفي إثر التصريح الذي أدلى به فرنجية وزير خارجية لبنان ورئيس الوفد اللبناني في مجلس جامعة الدول العربية حول مشروع الوحدة أو الاتحاد السوري، اجتمع بعض مندوبي الصحف بمحمد الشريفي وزير خارجية شرق الأردن، ورئيس الوفد الأردني في مجلس جامعة الدول العربية، وسألوه رأيه في تصريحات فرنجية، فقال: «لقد يسرّني أن أتاح لي معالي الزميل المحترم حميد

(١) جريدة النهار، العدد ٣٦٧٩، الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧.

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٢٤٥، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥؛ ينظر: الوثائق الهاشمية، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، وثيقة ٢٣، مرجع سابق، ص ٦٧ ـ ٦٨.

بك فرنجية هذه الفرصة لإيضاح وجهة النظر الأردنية في مشروع الوحدة أو الاتحاد السوري. إنَّ فكرة الوحدة أو الاتحاد السوري، مبدأ مجمع على احترامه في سورية وشرق الأردن، وله أنصار كثيرون في لبنان أيضاً، وليس هو بالنغمة التي من شأنها أن تُعكّرَ الجو الرائع الذي نعملُ فيه متضامنين لخير الجميع إذا لاحظنا أن الوحدة أو الاتحاد هي أحب النغمات إلى الآذان العربية، لأنَّها صوت الثورة العربية التحريرية المدوّي عام ١٩١٥(*) وصدى القرار التاريخي الموضوع في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ في دمشق بإجماع مندوبي الأقاليم السورية ساحلاً وداخلاً شمالاً وجنوباً، ومعهم مندوبي لبنان الشقيق. وإنه لغريب حقاً أن تستنكر الحكومة اللبنانية الصديقة فكرة الوحدة أو الاتحاد، ولا تسمح لنا أن نستنكر في دورنا فكرة التجزئة الإقليمية للوطن الواحد، مع العلم أننا عندما ندعو الآن إلى فكرة الوحدة أو الاتحاد، لا ندعو إلى ذلك إلّا في حدود ميثاق جامعة الدول العربية، وعلى هدى الإرادة العامة لكلّ إقليم سوري مستقل»(١).

وفي إثر تلك التصريحات، أُثير الرأي العام اللبناني، وانتهز بعضهم هذه الفرصة لتعكير الجو، والإيقاع بين لبنان وإمارة شرق الأردن، وأثيرت المسألة في جلسة مجلس النواب اللبناني، المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥، فطلب رياض الصلح إلى الشعب اللبناني أنْ لا يلتفت إلى مثل هذه الأقاويل، لأن الذين يثيرونها يعملون ضد لبنان. ثمَّ أدلى الصلح بتصريح أكد فيه أنَّ لبنان انضمَّ إلى جامعة الدول العربية على أساس الاستقلال، وأنَّ حكومته أرسلت قنصل لبنان إلى عمّان، لعرض الأمر على الأمير عبد اللّه، فصرّح الأخير للقنصل بأنَّهُ أرسل تعليماته إلى وزير خارجيته، بوجوب الامتناع عن أي تصريح لا يوافق روح ميثاق الجامعة العربية ونصوصه. وقد سأل النائب جورج عقل - في هذه الجلسة - عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها، فردَّ رياض الصلح، قائلاً: إنَّ قضية لبنان حُلت في لبنان، ولا يمكن قوة من القوى أن ترغمه على

(*) هكذا وردت، والأصل ١٩١٦.

(١) جريدة النهار، العدد ٣٢٤٤، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥؛ وينظر: الوثائق الهاشمية، أوراق الملك عبد اللّه بن الحسين، مرجع سابق، ص ٦٨.

تغيير موقفه، كما أنَّ جامعة الدول العربية، اعترفت باستقلال لبنان في ملحق خاص(١).

إنَّ ميثاق جامعة الدول العربية هو السد المنيع الذي استندت إليه الدول التي عارضت مشروع سورية الكبرى، ومنها لبنان، فقد كان لها السلاح الأمضى، غير أن بقية الدول المعارضة قد استخدمت وسائل مختلفة تحد من خلالها من مساعي تحقيق المشروع. أما المشروع نفسه، فقد كان ميثاق الجامعة العربية القشة التي أنهت وجوده، وأنذرت ببداية جديدة. وقد اتسمت المرحلة الجديدة بالمحاربة على جبهتين: الجبهة الأولى داخل جامعة الدول العربية، لمواجهة التكتل الذي أصبح أكثر قوة وتماسكاً، والجبهة الثانية خارج جامعة الدول العربية، داخل البلدان الثلاثة التي دعا الأمير عبد اللّه إلى توحيدها(٢). وبهذا الشكل ساهم موقف لبنان وإصرار رئيسه رياض الصلح على الاستقلال واحترام هذا الاستقلال في فشل مشروع سورية الكبرى، الذي حظي بالكثير من اهتمام الأمير عبد اللّه بن الحسين واستغرق الكثير من وقته من دون جدوى. وكان على الأردن بعد ذلك أن يسير في ركاب البلدان العربية الأخرى التي شاركت في صوغ مشروع الجامعة العربية بوصفه مشروعاً بديلاً من مختلف المشاريع الوحدوية التي طرحت في تلك المدة.

٣ - مشروع «سورية الكبرى» من استقلال الأردن إلى حرب فلسطين عام ١٩٤٨

شهد العام ١٩٤٦ العديد من التغيرات السياسية، على الصعيد الدولي والعربي، وأصبح شرق الأردن دولة مستقلة ذات سيادة، ما دفعه إلى انتهاج سياسة جديدة، فيما يتعلق بالدعوة إلى مشروع «سورية الكبرى»، حيث أخذت هذه الدعوة شكلاً أكثر فاعلية، وتطوّرت على المستوى العملي، على نحو كبير، كما على مستوى البيانات والتصريحات، الأمر الذي زاد من حجم الجدل حول المشروع، إلى أن أصبح أكثر الموضوعات إثارة للخلافات بين البلدان العربية.

في مطلع العام ١٩٤٦، أُعيد الحديث عن مشروع «سورية الكبرى»، وأكد

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٨.

الدكتور عبد الرحمن الكيالي نائب حلب في المجلس النيابي السوري لصحيفة «جمهوريت» التركية في مقابلة مع الصحافي التركي عمر رضا دوغرول، الذي يقول في البحث مع الكيالي عن مسألة «سورية الكبرى»: أجابني إجابةً كانت أكبر مفاجأة لي في حياتي، إذ قال: «إنَّ هذه صحيحة باعتبار أساسها، بيد أن في ظهرانينا دخلاء هم الصهيونيون، وهم الذين يريدون بث هذه الفكرة، وإخراجها إلى حيز الوجود أمثال الدكتور ساغيس الأستاذ في الجامعة العبرية، وجانونسكي رئيس حزب اليهود الأحرار، وهم يسعون إلى بسط نفوذ الصهيونية على مدى أوسع، وجعل دولتها تمتد من سواحل البحر الأبيض وسيناء إلى خليج البصرة، ومنطقة دجلة وجبال طوروس، وهذا هو سبب سعي الصهيونية إلى توحيد شرق الأردن وفلسطين وسورية ولبنان في مملكة «الشرق الكبرى» وسورية فكرة حسنة جداً، ولكن يجب كي يستفيد منها العرب، أن يتخلصوا من الصهيونية وإلّا فإنها تعود عليهم بالشر الوبيل لأنَّ الصهيونية، تبسط بذلك نفوذها على جميع الأقطار العربية، وتجعل العرب أقلية خاضعة لأكثرية يهودية»[1](*).

إنَّ الملك عبد اللّٰه شعر بعد استقلال بلاده، وزوال القيود السابقة التي فرضتها بريطانيا عليه، أن في إمكانه متابعة خططه الوحدوية بحريه، ومن هذا المنطلق، بدأ حملته الجديدة لمشروعه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٦، وذلك بخطاب ألقاه حين افتتح المجلس التشريعي الأردني الخامس، أعلن فيه رسمياً أنَّ سورية الكبرى هي المبدأ الذي تقوم عليه سياسة الأردن الخارجية. ودعا إلى «وحدة عاجلة تمليها رغبة من البلاد وأبنائها البررة» مؤكداً «أنَّ سلامة الشام في وحدته والخطر في فرقته»[2]، وقد ردَّ عليه المجلس رداً إيجابياً، مؤكداً هذه الدعوة والعمل لها والسعي في سبيلها[3].

(١) جريدة النهار، العدد ٣٣٠٠، ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦.

(*) لم نجد مثل هذا التحليل أو التصريح في مذكرات رؤساء البلدين الأردني واللبناني، والراجح أن ذلك بعيد عن الواقع.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٠، وثيقة ٥٣، ص ٧؛ وينظر: الكتاب الأردني الأبيض، مرجع سابق، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦.

لقد كانت لهذه الحملة من دون شك انعكاسات سلبية خطيرة في لبنان قبل أن تنتقل القضية إلى مجلس جامعة الدول العربية، إذ أدلى وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا ببيان أمام المجلس النيابي اللبناني في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أكد فيه أنَّ لبنان دخل جامعة الدول العربية على أساس الاستقلال التام بحدوده القائمة، «فلا ريب إذن بأن القضية التي تُثار من وقت إلى آخر تحت اسم سورية الكبرى لا يمكن أن تكون موضع بحث، فنحن لا نريد سورية الكبرى، ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه»[1].

وأوضح النائب جورج عقل أن شرق الأردن هو البلد الوحيد الذي يثير قضية «سورية الكبرى»، وأنَّ الجامعة العربية هي المرجع الوحيد الذي يحتكم إليه، ولا يجوز أن تبقى هناك مطالب إقليمية معلقة بين دولة عربية وأخرى[2]. وبعد أسبوع واحد أيّ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ردَّ محمد الشريفي وزير خارجية الأردن في المجلس التشريعي الأردني على وزير الخارجية اللبناني، قائلاً: «كنا نرجو من الوزير اللبناني ألّا يتعرض للأقاليم السورية»، وأكد الشريفي في بيانه: «إنَّ المملكة الأردنية الهاشمية لن تتخلى مطلقاً عن ميثاق الوحدة أو الاتحاد السوري، ليقينها أن نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سورية الطبيعية. وكنا نرجو من معالي الوزير اللبناني أن يحب للأقاليم السورية ما يحب ونحب للبنان، فلا يتعرض لما هو من شأن الأقاليم السورية»، وختم الوزير الأردني بيانه، بقوله: «أعتقد أنه ما من سوري يؤمن بوطنه إلّا يرى أن استمرار القطيعة بين الأقاليم السورية في مصلحة غيرها، وأن السياسة الأردنية ستظل تعتبر الوحدة السورية أساساً وأصلاً في منهجها القومي»[3].

بعد ذلك انتقلت القضية إلى مجلس جامعة الدول العربية واللجنة السياسية فكانت بمنزلة أول قضية من الخلافات العربية تعالجها الجامعة. ففي الدورة الخامسة لمجلس الجامعة في خلال المدة من تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون

(١) محمود عبيدات، مرجع سابق، ص ٥٨٠.

(٢) مضبطة الجلسة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، ص ٧٠ ـ ٧٨.

(٣) جريدة النهار، العدد ٣٤٨٤، الخميس ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦؛ ينظر: محمود عبيدات، مرجع سابق، ص ٥٨٠.

الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦، أدلى سعد اللّٰه الجابري وزير خارجية سورية ببيان طويل أمام المجلس تضمَّن «معنى الشكوى» على الحكومة الأردنية لإثارتها قضية «سورية الكبرى». وقد اعترض مندوب الأردن كما اعترض مندوب العراق على مناقشة هذا النزاع بحجة عدم وروده في جدول الأعمال.

كان الوفد اللبناني إلى هذه الدورة برئاسة سعدي المنلا رئيس الوزراء، وعضوية فيليب تقلا وزير الخارجية. ورفض الوفد اللبناني بشدة في خلال المناقشات مشروع «سورية الكبرى» وعَدَّه موجهاً ضد الجامعة العربية ودولها[1]. وبعد نقاش طويل للمسألة، اقترح الجابري ووافقه المجلس أن تجتمع اللجنة السياسية لترى الطريقة الناجحة التي تعالج بها هذا الوضع. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ اجتمعت اللجنة السياسية، وبحثت في القضية، وأصدرت قراراً، جاء فيه «أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع «سورية الكبرى»، فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً، ودرسوا الأمر من جميع وجوهه، فتبيَّن أنَّ أحداً لم يقصد من تناوله الموضوع التعرض لاستقلال، أو سيادة إحدى دول الجامعة، أو النيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكدوا أنَّ دولة كلّ منهم متمسكةٌ بميثاق الجامعة، وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً»[2].

وفي آب/أغسطس ١٩٤٧، وبعد أن طرح الملك عبد اللّٰه مشروعه مجدداً، اجتمع الرئيسان السوري واللبناني شكري القوتلي وبشارة الخوري في بيت الدين بلبنان، وبحضور رئيسي الحكومتين جميل مردم ورياض الصلح، وصدر عن المجتمعين بيان شجبوا فيه حركات الملك عبد اللّٰه[3].

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٠؛ ينظر: جامعة الدول العربية، محاضر الدورة الخامسة، ص ٨٠، ص ٨٧.

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٦٧٨، ٣٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧.

(٣) جاء نص البلاغ الرسمي كالآتي: «يوم الأربعاء في السابع والعشرين من آب/أغسطس سنة ١٩٤٧ اجتمع في قصر بيت الدين حضرة صاحبي الفخامة رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية يرافقهما أصحاب الدولة والمعالي رئيسا مجلس الوزراء السوري واللبناني ووزير الخارجية اللبنانية، فتداول الجانبان في شتى الشؤون التي تهم الدولتين فكانا متفقين تمام الاتفاق في كل ما تناولته أبحاثهما ومنها بيان صاحب الجلالة الملك عبد اللّٰه الصادر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٧ =

وفي تقرير شهر آب/أغسطس عام ١٩٤٧ تناول الوزير البريطاني المفوض بسؤال (Boswall) الذي خلف شونا (Shona) الموضوع فأشار إلى أنَّ لبنان وسورية يعدان إعلان الملك عبد اللّٰه تدخلاً في شؤونهما الداخلية، وتهجماً على الحكم فيهما، وهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية، والقانون الدولي، وقد أبلغ وزير الخارجية اللبناني الوزير الأردني المفوض في بيروت في ٢٩ آب/أغسطس أنه إذا لم يتم إصلاح الحال، فإنَّ الحكومة اللبنانية تتجه إلى استدعاء القائم بالأعمال، أو وقف العلاقات الدبلوماسية مع شرق الأردن[1]. وبسبب المعارضة شبه الشاملة من قبل الدول العربية الأعضاء في الجامعة لمشروع «سورية الكبرى» لم يعد أمام حكومة شرق الأردن إلا أن تخفف من تحركاتها، وتغير لهجتها، وتتراجع مرحلياً عن مشروعها[2].

ثانياً - الأردن ولبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨

أخذ العرب يتعاملون مع القضية الفلسطينية كقضية عربية، لا تخص أهلها وحدهم، بل كقضية عربية تحمل المصير نفسه، إذ أقرَّ مؤتمر القمة العربية الأول قراراً يقضي بأن تكون: «القضية الفلسطينية هي قضية عربية» وقد سُمّي بمؤتمر «أنشاص» الذي انعقد بين ٢٨ و٣٠ أيار/مايو عام ١٩٤٦.

وكانت الأحداث التي شابت تلك المرحلة تتسم بوضوح سياسة الاحتلال، فخطة إنشاء الدولة اليهودية تسير بهدوء، وتتزامن مع بدء رحيل الانتداب البريطاني. كما كان واضحاً أنَّ هناك خطين متعاكسين يسيران معاً فوق أرض فلسطين، الأول يسير باتجاه تقوية مؤسسات اليهود العسكرية في مقابل استمرار فرض القيود

= الذي كان موضع استغرابهما واستنكارهما لتدخله في شؤون جمهوريتي سوريا ولبنان وتعرضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون الدولي. وقد اتفق الفريقان على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضوع». بيت الدين في ١٩٤٧/٨/٢٨. جريدة النهار، العدد ٣٦٧٨، ٣٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧.

(١) حسان حلاق، التيارات السياسية اللبنانية، ج١، ط١، معهد الإنماء العربي للدراسات التاريخية، (د.م)، (د.ت)، ص ٣٣٢.

(٢) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ١٦١.

العسكرية على عرب فلسطين، والثاني يسير باتجاه الانسحاب التدريجي لقوات بريطانيا في مقابل نقل المواقع بوسائل مختلفة إلى أيدي اليهود[١].

وفي إثر تلك السياسة التي انتهجها اليهود، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً فوق العادة في بلودان خلال الفترة ٨ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦، واتخذ المؤتمر قرارات سرية وعلنية تدور حول تصميم العرب على التدخل بصورة مباشرة لتأييد حقوق العرب في فلسطين. وكان ردُّ اليهود على اجتماع بلودان، أن قاموا ليلة ١٨/١٧ حزيران/يونيو بنسف الجسور العشرة التي تربط فلسطين والدول العربية، ومنها التي تربط فلسطين ولبنان وشرق الأردن.

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً في عاليه لبنان، حضره رؤساء حكومات الدول العربية السبع، وفي الاجتماع تقرر مساندة عرب فلسطين، وتقويتهم لكي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم وكيانهم[٢]، والغريب في أمر هذا المؤتمر أنَّ المندوبين العرب اجتمعوا في غياب ممثلي فلسطين، من دون علم الحركات الفلسطينية الوطنية، إلّا أنَّ مفتي فلسطين فاجأ المؤتمرين بأن جاء من القاهرة سراً إلى بيروت، وأحدث أزمةً حين دخل على المجتمعين، ليؤكد إصراره على تمثيل عرب فلسطين في هذا المؤتمر. واستطاعت الدبلوماسية اللبنانية المشهورة بمرونتها منذ تلك الأيام، أن تؤدي دور التهدئة، فكان أن أقنع رياض الصلح مندوبي العراق والأردن ـ صالح جبر وتوفيق أبو الهدى ـ بعدم الانسحاب وقبول مشاركة الحسيني مفتي فلسطين[٣].

ولكن مجلس الجامعة رفض معظم مقترحات المفتي وفي طليعتها، إعلان قيام حكومة عربية تتكلم باسم عرب فلسطين، وكانت أهم قرارات مجلس الجامعة

(١) بكر خازر المجالي، عاهل الأردن المعظم في إنقاذ فلسطين، ط١، اليراع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٨٦.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٣) هاني الهندي، جيش الإنقاذ، ج١، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٩؛ وينظر: قسم التوثيق والمعلومات، المشاريع الوحدوية العربية (الوثائق)، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥.

«تأليف لجنة عسكرية من ممثلي الدول العربية لدرس القضية الفلسطينية من الناحية العسكرية، ومعاونة أهل فلسطين في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم وذلك بالإشراف على إدارة العمل وتنظيمه، وصرف الأموال التي تخصصها الدول العربية لمعاونة أهل فلسطين»[١].

ا ـ قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧

على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الدول العربية في رفض مشروع التقسيم غير أنه قد عُرِضَ على الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧[٢]، فأيدته ثلاث وثلاثون دولةً، ورفضته ثلاث عشرة دولةً، وامتنعت عشر دول عن التصويت[*]. وقد تبع تلك الأحداث تصريح بريطاني في هيئة الأمم المتّحدة قطعت فيه بريطانيا لتلك الدول عهداً بإلغاء انتدابها على فلسطين في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٤٨، وإجلاء قواتها عنها، في الخامس عشر من شهر آب/أغسطس. ثمَّ عدلت بريطانيا مجدداً موعد إلغاء الانتداب والجلاء، فقدمت تصفية إدارتها المدنية إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وجعلت موعد سحب قواتها العسكرية يوم ١٥ أيار/مايو، وأعلنت في الوقت ذاته أنها تَعُدُّ نفسها مسؤولة عن أمن فلسطين الخارجي وسلامتها، ضدَّ كلِّ اعتداء حتى انتهاء الموعد المعين لإجلاء جيوشها[٣].

كانت موافقة هيئة الأمم المتّحدة على تقسيم فلسطين إيذاناً ببدء صراع طويل الأمد بين العرب واليهود، فقد انتظر الطرفان بمزيج من القلق والترقب والخوف

(١) هاني الهندي، جيش الإنقاذ، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) Alain Renon، مرجع سابق، ص ١٥.

(*) الدول التي أيدت التقسيم هي: الولايات الأميركية المتحدة، روسيا البيضاء، الجمهوريات السوفياتية المتحدة، أوكرانيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، السويد، النرويج، فرنسا، البلجيك، لوكسمبورغ، الدنمارك، هولندا، كندا، أستراليا، جنوب أفريقيا، أيسلندا، بوليفيا، البرازيل، دومينيكا، نيوزيلندا، أكوادور، نيكاراغوا، أوروغواي، فنزويلا، بناما، بيرو، هايتي، كوستاريكا، غواتمالا، ليبيريا، براغواي، الفلبين. ينظر: منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٣) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

نتائج التصويت، وعند إعلان النتيجة كان سخط العرب عظيماً بقدر فرح اليهود. وكان العرب قد حذّروا وأنذروا من العواقب الوخيمة التي ستترتب على قرار مشروع التقسيم، ولكن ضغط أميركا بالذات استطاع أن يضمن الأكثرية الضئيلة من الأصوات اللازمة لإقرار المشروع (١).

وسادَ جو من التوتر والقلق في فلسطين والأردن ولبنان يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، بعد تصويت الأمم على مشروع تقسيم فلسطين الذي يهدف إلى تكوين دولتين مستقلتين واحدة عربية والأخرى يهودية ومنطقة دولية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة (٢). وكان الناس في قرارة نفوسهم يعتقدون أنه لا بدَّ من القتال، ولا بدَّ من إراقة دماء كثيرة، قبل أن يتمَّ التوصل إلى وضع ثابت. وما زاد من شعور القلق والتوتر أنَّ الدولة المنتدبة - بريطانيا - أبلغت هيئة الأمم المتّحدة أنها لن تشترك في تنفيذ أية خطة في فلسطين إذا لم يوافق عليها العرب واليهود. وكان العالم يدرك أنَّ العرب لا يمكن أن يقبلوا خطة يوافق عليها اليهود، وأن اليهود لا يمكن أن يقبلوا خطة يقبلها العرب(٣). اصطدم قرار الأمم المتّحدة بشأن تقسيم فلسطين بناءً على اقتراح أكثرية لجنة التحقيق بمعارضة شديدة من الجانب العربي، الذي رأى فيه هضماً لحقوق العرب، واعتداء على مصالحهم الوطنية، نظراً إلى إعطاء النقب، والجليل الغربي لليهود، ووضع القدس تحت الوصاية الموقتة، وتوزيع الأراضي الخصبة العربية على اليهود، ورسم الحدود بين الدولتين الجديدتين على عجل، ما يجعل تحقيق المشروع عسيراً وغير ممكن، فالمناطق متداخلة والأقلية اليهودية تحكم الأكثرية العربية في بعض المناطق، أما اليهود فقد كانت غبطتهم الأساسية، تنحصر في تحقيق حلمهم بقيام دولة لهم، يوسعونها مع الزمن(٤).

(١) سليمان موسى، أيام لا تنسى الأردن في حرب ١٩٤٨، ج١، ط١، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٨٢، ص ٣٤.

(٢) Philippe Rondot, La Jordanie, Presses Universitaires de France, Paris, 1980, p. 30.

(٣) سليمان موسى، أيام لا تنسى الأردن في حرب ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٤) محمد فايز القصري، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، ط١، دار المعرفة، (د.م)، ١٩٦١، ص ١٤٠.

شَعرَ عرب فلسطين بخيبة أملٍ كبيرةٍ، وأدركوا لأول مرة في تاريخهم، أنهم أمام حقيقة مرّة هي الدولة اليهوديةً التي خلفتها بريطانيا بمساعدة أميركا والدول التي تدور في فلكها. فصمّمَ العرب على الدفاع عن بلادهم، وأنفسهم، وكيانهم الذي أضحى قرار التقسيم يهدّده. وكذلك كان الأمر عند اليهود، فإنَّهم لأول مرة في تاريخهم يحصلون على قرارٍ يمنحهم دولة ذات سيادة، ولقد كانوا - من دون شكٍّ - يعملون لمثل هذا القرار منذ عشرات السنين، فأصبح حلمهم حقيقة واقعة، ولهذا بدأوا يستعدون لاهتبال الفرصة التاريخية وتنفيذ القرار الذي أعطاهم دولة على الورق يطبقونها على الأرض(١).

لقد اختلف العرب بين رأيين، قبول التقسيم، أو استخدام القوة لرفض التقسيم. وكانت الجامعة العربية ترفض التقسيم، وهي ضمناً لا تدري ماذا تفعل؟!. لقد كان أصحاب الرأي الأول يرون أنَّ إمكانات العرب لا تكفي لكسب حرب حقيقية يخوضون غِمارها، ويخسرون، لأنَّ الدول الكبرى وفي مقدّمتها بريطانيا والولايات المتّحدة قد تمدُّ يد المساعدة لليهود وتزوّدهم السلاح إذا طلبوه وتمدّهم بالمال. ولكن القائلين بهذا الرأي كانوا من القلة والضعف بحيث لم يستطيعوا أن يجاهروا برأيهم كيلا ينسب الباقون إليهم الخيانة والانهزامية. والقسم الآخر كان يرى أن لا بدَّ من خوض المعركة على الفور لأنَّ الغرب يخضع للأمر الواقع أكثر من أن يصغي إلى صوت الحقّ والضّمير. والوقت ثمين لا يجوز إضاعته في المناقشة والتصاريح. اليهود بحاجة إلى السلاح والرجال، ولا بدَّ من مباغتتهم قبل أن يستعدوا، لأن في الانتظار خمسة أشهر حتى يجلو الإنكليز خطأً جسيماً، ولأن الكفاح يجب أن يرتكز على أهل فلسطين الذين ينالون الأمل من الجيوش العربية(٢).

وفي ظل هذا الاحتدام عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة اجتماعاً في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حضره رؤساء الحكومات العربية، وبحثوا القضية الفلسطينية على ضوء القرار الذي أصدرته هيئة الأمم بتقسيم فلسطين، فقرّروا أن التقسيمَ باطلٌ من أساسه، وعليهم أن يتخذوا من التدابير، ما هو كفيل بإحباط هذا

(١) مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، ج١، ط٢، دار الهدى، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١.

(٢) محمد فايز القصري، مرجع سابق، ص ٩٩ - ١٠٠.

المشروع الظالم. ومن المقرّرات التي اتخذت كذلك تزويد اللجنة العسكرية عشرة آلاف بندقية، وما لا يقل عن ثلاثة آلاف متطوع، واعتماد الأموال اللازمة[1]. وأكد المجتمعون استحالة أخذ العرب بالعنف، وإخضاعهم بالقوة أياً كان مصدرها، وسيرى العالم أنَّ العرب حين دعوا إلى التمسك بقواعد الحق والعدل، وحين أنذروا بعواقب المؤامرة الصهيونية، إنما كانوا طلاب حقّ وعدلٍ بين الناس جميعاً، راغبين في استيعاب أسباب الاضطراب، والفتن من الشرق الأوسط، حريصين على إقرار السلام في ربوعه، وسيرى العالم كذلك أن الذين عملوا على تقسيم فلسطين من دون تدبر العواقب، يتحملون وحدهم مسؤولية الاضطرابات، والفتن التي أثاروها والتي لا يعلم مداها[2]. وجاءت ردود الفعل اللبنانية على قرار التقسيم عنيفة من خلال التظاهرات الشعبية والهجوم على المحال اليهودية في مختلف المناطق وتظاهر الطلاب وأكد الوزير البريطاني المفوض العام بسؤال (Boswall) في برقية مستعجلة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ازدياد التظاهرات والإضراب في بيروت. وفي الخامس من كانون الأول/ديسمبر، ناقش المجلس النيابي اللبناني قضية فلسطين وانتقد النواب قرار التقسيم واعترضوا عليه واستنكروه. وأبدى رئيس الوزراء رياض الصلح وجهة نظر الحكومة واستعداده للاشتراك باسمها مع الدول العربية في بذل كل تضحية من مال ورجال في سبيل القطر الشقيق[3].

قبلت الأردن الأمر الواقع وهو التقسيم، ونظرت إليه على ضوء ما اختبرته تلك الحكومة من عجز الحكومات العربية الأخرى عن القيام بعمل فعال في فلسطين مما أثبتته التجارب المريرة لاحقاً. والكلمة الأخيرة في هذا الموضوع هي أنَّ فكرة التقسيم التي اتهمت الحكومة الأردنية بها هي اليوم المطلب الرسمي الذي تطالب به الدول العربية ولا تستطيع الحصول عليه.

ومن المقترحات التي قدّمتها الحكومة الأردنية في أثناء مباحثات الجامعة، التي عُقدت في الأربعينيات من القرن العشرين، أن يتولى الجيش الأردني

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٧٦٣، الجمعة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

(٣) حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٨٣.

مهمةَ مقارعة اليهود في فلسطين، شريطة أن تقوم الدول العربية الأخرى بتقديم مبالغ كافية من الأموال لتقوية هذا الجيش، وزيادة جنوده، وشراء الأسلحة له. وهذا الاقتراح قُدّمَ عندما أبدت الدول العربية الأخرى مخاوفها من عصبة الأمم المتّحدة، وكانت حجة الأردن ـ في ذلك الوقت ـ أنها ليست عضواً في الأمم المتّحدة، ما أدى إلى رفض الدول العربية هذا الاقتراح. ولما كانت الحكومة الأردنية تعرف حقيقة قوة اليهود، فقد حرَّضتْ الدول العربية لكي تعمل للوصول إلى حلّ سلمي، ما دامت لا تريد تجنيد جميع إمكاناتها للمجهود العسكري. ومن سوء حظ العرب أنَّ السياسيين المسؤولين منهم لم يرغبوا في مواجهة الحقائق كما يجب أن تواجه. فكان رياض الصلح ـ كما صوره صاحبا كتاب «تاريخ الأردن في القرن العشرين»ـ «من أشدّ المتحمسين للقتال والداعين له في الوقت الذي لم يكن لبنان فيه يملك كتيبة واحدة من الجنود ذوي المستوى العسكري اللائق، وكذلك بالنسبة لسورية والدول العربية الأخرى مع اعتبار إمكانيات كلّ منهما»[1]. غير أننا نرى أن رياض الصلح ـ ومعه بعض العرب ـ كانت شدة حماستهم مبنية على «قوة العرب» التي تكمن في وحدتهم ضدَّ الكيان الصهيوني، وعلى مدى تكاتفهم، ليس العسكري فحسب بل من خلال الضغط على الدول الكبرى ومنها الولايات المتّحدة الأميركية راعية الكيان الصهيوني، وبريطانيا، والدول الداعمة لها، على أن ما تبناه الصلح كان مبنياً على تخوفٍ من قيام كيان يهدد لبنان بصورة خاصة، والعرب بصورة عامة، ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً، حضره رياض الصلح، اتخذت فيه قراراً لدعم فلسطين، وضرورة تسليح الفلسطينيين، وصرَّح رياض الصلح: «إنَّ قيام الدولة اليهودية يشكل خطراً على لبنان»، وجاء في تصريحه أيضاً «إنَّ لبنان مهدّدٌ أكثر من غيره، لأنَّ الأطماع الصهيونية ستتوجه إليه، وأن لوجوده أهمية للاشتراك في إنقاذ فلسطين على الرغم من قلة عدد جيشه، وأن الجنود اللبنانيين مستعدون للزحف عند صدور الأوامر»[2].

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٧١.

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٧٥٥، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

لقد كان موقف المجلس النيابي اللبناني من قرار التقسيم يتناغم وموقف الصلح في القضية، ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، استنكر المجلس قرار الأمم المتّحدة بشأن فلسطين، وطالب الحكومة اللبنانية، والحكومات العربية الأخرى للوقوف صفاً واحداً، للتمكن من الدفاع عن النفس، والمحافظة على استقلال فلسطين ووحدتها. وكذلك أبدى أحد نواب الحكومة اللبنانية فارس الخوري موقفاً مؤيداً للقضية الفلسطينية، فيقول في مناقشة القضية في مجلس الأمن الدولي: «إنَّ قرار التقسيم غير قانوني»، كما أصدر مفتي الجمهورية اللبنانية فتوى للجهاد من أجل فلسطين لأنه لا سبيل إلّا القوة في الدفاع عن الأرض، والخطر الصهيوني هو خطر يهدد أبناء لبنان مسيحيين ومسلمين، في قوميتهم ودينهم ولغتهم وأرضهم[1].

في الوقت الذي كانت الدول العربية ومنها لبنان، تسعى للحيلولة دون التقسيم، فإذا بشرقي الأردن يشذُّ عن ذلك، ويؤيد قرار التقسيم على لسان رئيس وزرائه أبو الهدى، ويؤكد ذلك الأمر البريجادير تشارلز الوسيط البريطاني بين الدول العربية، وحكومته، عندما رفع تقريراً إلى السفير البريطاني في القاهرة، وإلى وزارة الخارجية، شَرَحَ فيه الموقف بالنسبة إلى الأردن، والحكومات العربية، وذلك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ جاء فيه:

«لقد لمست من أحاديثنا مع رئيس وزارتي سورية ولبنان مسألةَ تقسيم فلسطين، أنَّ البلاد العربية أجمعت رأيها على الحيلولة دون إتمامه، غير أن في مقابلتي الأخيرة لسعادة رئيس وزارة شرق الأردن تبيَّن لي أنَّ له رأياً، يخالف رأي رؤساء حكومات البلاد العربية، وقد أدلى إليّ باقتراحات لو نُفذتْ لأمكن تقسيم فلسطين التقسيم الذي نص عليه قرار «منظمة الأمم المتحدة» دون أن تعترض البلاد، واستطعنا، لو نُفذتْ هذه الاقتراحات أن نحتفظ بمراكزنا الإستراتيجية في شرق الأردن وفلسطين. والاقتراحات التي صرّح بها سعادة رئيس وزراء شرق الأردن السيد توفيق أبو الهدى، أنه عند إتمام جلاء القوات البريطانية عن فلسطين

(١) مصطفى حيدر الضيقة، موقف لبنان من الحركة الصهيونية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ج١، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١٥.

تنفيذاً لقرار منظمة الأمم المتحدة، تنسحب معها القوات الأردنية المعسكرة في فلسطين، ومتى تمَّ انسحابها يُقدّم الضباط الإنكليز الذين يعملون في جيش شرق الأردن استقالتهم، ويعتزلون العمل رسمياً من الجيش، على أن يبقوا في البلاد، مما لاشكَّ فيه أنَّ الثورة ستشتد في فلسطين، وسيتدفق عليها المتطوعون من جميع البلاد العربية. وعندئذ تعلنُ الحكومة الأردنية عن قرارها بزحف القوات الأردنية على فلسطين، بحجة تخليصها من الصهيونيين، ولا شكَّ في أنَّ الجيش الأردني مدربٌ تدريباً حسناً، فمتى اخترقت قواته أراضي فلسطين، فمن المعقول أن ينضمَّ إليه المتطوعون الذين سيكونون خاضعين لرئاسة الجيش الأردني»[1].

وقد أضاف السير تشارلز أن رئيس الوزراء الأردني قد أكد له: «إنَّ القوات الأردنية تتحاشى مهاجمة القرى اليهودية، وإنما ستقوم من وقت لآخر بهجمات خفيفة على هذه القرى اليهودية، لمنع الشبهات عنها، وأضاف ـ رئيس الوزراء ـ أنه عندما يتمُّ احتلال المنطقة العربية من فلسطين، فإنَّ الحكومة الأردنية ستقوم بالاتصال بزعماء اليهود في فلسطين لحملهم على تقديم الضّمانات لعدم محاولة توسيع دولتهم، أو الإغارة على القرى العربية المتاخمة لمنطقتهم» وأوضح السير تشارلز أنه قد سألَ رئيس الوزراء عمّا إذا كان قد عرض هذه المقترحات على صاحب الجلالة الملك عبد اللّه، فقال ما نصُّهُ: «وهل يحق لي أن أُبدي اقتراحات، أو أن أتحدثَ باسم صاحب الجلالة دون عرضه عليه؟! وموافقته عليها؟!»[2].

وقال الملك عبد اللّه في تصريح قبل خوض المعركة، بصفته القائد الأعلى للجيوش العربية: «إننا عقدنا الخناصر على أن نخوض المعركة حتى نهايتها، فإما أن نعيش شرفاء، وإما أن تفنى الأمة العربية عن آخرها»[3].

(١) محمد فايز القصري، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٨. (لم نجد ذكر للقاء في المراجع التي اطلع عليها الباحث والتي منها مذكرات الملك عبد اللّه).

(٣) عمر صالح العمري، الأردن ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية في عهد الملك عبد اللّه بن الحسين، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٤١.

٢ – الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨

تهيأ الشعب الأردني للوقوف وراء جيشه، واجتمعت القبائل الأردنية تعلن التأييد، وتشكلت فرق المتطوعين والمجاهدين، حتى أنهم قد شاركوا بفاعلية في الحرب المقدّسة. وحين كان الملك عبد اللّه في وداع القوات الأردنية وهي في الشُّونة الجنوبية ليلة ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، خطب في الجيش بحضور عبد الرحمن عزّام أمين عام جامعة الدول العربية، قائلاً: «أطلبُ إليكم جميعاً أن تستعدوا إلى الخدمة في عملية إنقاذ فلسطين، وأن تتأهبوا لكفاح الشرف، وأن تربطوا حاضركم بماضي أجدادكم الذين احتفظوا بالكرامة القومية والشهامة العربية، فتقدموا برعاية اللّه عزَّ وجلَّ، لتنضموا إلى إخوانكم المحاربين في الحرب المقدّسة، وقوات الدول العربية الشقيقة»[١].

في منتصف آذار/مارس ١٩٤٨ اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث المشكلة الفلسطينية ومسألة الهدنة، وعقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً في لبنان في ٢١ آذار/مارس ١٩٤٨ للبحث في شؤون قضية فلسطين بعد أن تعقدت الأمور السياسية، ومثَّلَ لبنان في تلك الجلسة، رياض الصلح وحميد فرنجية، وانضمَّ إليهما كميل شمعون، بعد عودته من أميركا، ودارت المباحثات حول انتهاء الانتداب البريطاني، وحول الهدنة بين العرب واليهود. وتشير التقارير، إلى أنَّ الاجتماع لم يسفر عن نتائج إيجابية، ففشلت المباحثات بسبب تفرق كلمة المجتمعين[٢]، وفي خضمّ التحركات العربية اجتمع مجلس الجامعة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٨، على مستوى رؤساء وملوك الحكومات في القاهرة، وقرروا دخول الجيوش العربية إلى فلسطين. وعلى هامش اجتماعهم عقد رؤساء الأركان العرب في ٣٠ نيسان/أبريل أول اجتماع لهم، بحضور الأمين العام للجامعة ورئيس اللجنة العسكرية، وقرروا أيضاً ضرورة توفير ما لا يقل عن ست فرق كاملة، وستة أسراب من الطائرات لخوض المعركة، على أن تكون هذه القوات تحت سيطرة قيادة عسكرية موحّدة. غير أنَّ اللجنة السياسية التي اجتمعت

(١) بكر خازر المجالي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) مصطفى حيدر الضيقة، مرجع سابق ص ١٢٤.

في عمّان لاحقاً، رأت صعوبة توفير مطلب رؤساء الأركان، وخلصت على أن تعمل الجيوش العربية بما هو متوافر لها من القوى[١].

وفي إثر انتهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ دخلت القوات العربية (سورية، مصرية، لبنانية، عراقية) الحرب في اليوم التالي، وكانت مشاركة لبنان فيها بفرقتين من الجيش، وألوية المجاهدين بقيادة فوزي القاوقجي[٢].

تابع لبنان تحركاته قبل أن تقعِ الحرب، فانتقل رياض الصلح جواً من القاهرة إلى عمّان، وهناك قابل الملك عبد اللّه عدة مرات، مستحثاً همته للدفاع عن الأرض المقدسة ـ فلسطين ـ، وبعد عودة رياض الصلح إلى لبنان اجتمع بالرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري، واقترح عليه دعوة كلّ من عبد اللّه والوصي عبد الإله والرئيس شكري القوّتلي إلى بيروت لحل النزاع بينهم وغسل القلوب، الأمر الذي دفع رياض الصلح مضطراً إلى العودة إلى عمّان بصحبة الوزير مجيد أرسلان لتهدئة خاطر الملك بعدما بلغه امتناع الرئيس السّوري[٣]. ويلاحظ بأن لبنان ترجم مواقفه وأقواله في الدفاع عن فلسطين إلى مواقف عملية عندما بدأ بمساعدة جيش الإنقاذ بالسلاح والذخيرة، ففي شباط/فبراير ١٩٤٨، اتصل فوزي القاوقجي في بيروت بقائد الجبش اللبناني فؤاد شهاب وبوزير الدفاع مجيد أرسلان وبرئيس الحكومة رياض الصلح وطلب إليهم بإلحاح إمداد جيش الإنقاذ بما يستطيعون من سلاح المدفعية، وبالفعل فقد تسلم القاوقجي مدفعين من عيار (١٠٥ملم) من الطراز الفرنسي، ومدفعين أميركيين من الطراز الأميركي نفسه. ومن جهة ثانية فقد اشترك عدد من اللبنانيين في التدريب في معسكر (قطنا) بسورية وكان عددهم (٣٠٥). فضلاً عن منح الحكومة اللبنانية رخصة لتصنيع الأسلحة الخفيفة والذخيرة في لبنان[٤].

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) وهو القائد اللبناني الأصل، الطرابلسي المولد. ينظر: مصطفى حيدر الضيقة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٤.

(٤) حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ١٩٧.

وهكذا دخل لبنان الحرب ضد إسرائيل وحاز قراره إجماعاً داعماً من المسيحيين والمسلمين[١].

أما قرار الجامعة العربية في حربها ضد إسرائيل فكان ضربة قوية لمشروع الملك عبد اللّه القاضي بالتوصل إلى اتفاق مع الدولة اليهودية على أسس مشروع التقسيم، وقد تبيّنَ ذلك الأمر بوصول عبد الرحمن عزّام الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عمّان ـ في اليوم الثالث عشر من شهر أيار/مايو عام ١٩٤٨، أي: قبل يومين من موعد إنهاء الانتداب على فلسطين ـ حيث قابل غلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني، إذ أخبره أنَّ جامعة الدول العربية قررت أن تقاتل، وأنَّ الجيش المصري سوف يغزو فلسطين. وفي أثناء المقابلة سأل عبد الرحمن عزّام عن عدد القوات المتوافرة لدى القوات الأردنية، فأجاب غلوب باشا: بأنَّ لدينا ـ ما عدا قوات الشرطة ـ قرابة أربعة آلاف وخمسمائة نفر ما بين ضابط وجندي، وقد علّقَ على ذلك قائلاً: «كنت أعتقد أنَّ لديكم أكثر من هذا العدد بكثير»[٢]. وقد علّقَ غلوب باشا في مذكراته عن تلك المقابلة مستغرباً: «أمين جامعة الدول العربية لا يعرف أي شيءٍ دقيقٍ عن جيوش الدول العربية في ذلك الوقت، بل لم تكن لدى أيّ من الجيوش العربية، ولا خريطة عسكرية واحدة عن فلسطين، في الوقت الذي كان اليهود يمتلكون معلومات دقيقة جداً عن كل جيش من الجيوش العربية ومقدار ما يملكه من سلاح وذخيرة ورجال»[٣].

انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين مساء الرابع عشر من أيار/مايو ١٩٤٨، وأعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل على أرضها مشكلاً حكومة موقتة لها. وفي صبيحة الخامس عشر من الشهر ذاته دخلت جيوش الدول العربية فلسطين، لتبدأ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، معلنة مرحلة جديدة من مراحل النشاط

(١) فريد الخازن، (الميثاق الوطني في أبعاده الداخلية والخارجية وفي ميزان التفسير والتطبيق)، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، مرجع سابق، ص ٦٦٥.

(٢) مذكرات غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، ترجمة: جورج حتر، فؤاد فياض، ج١، ط١، الأهلية، عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٠.

العسكري، بقيادة الجامعة العربية في الصراع المسلح العربي الإسرائيلي. وعلى الصعيد اللبناني سار الجيش إلى مراكزه المعينة على الحدود اللبنانية الفلسطينية، وبعث إليه رئيس الجمهورية نداءً، قال فيه: «أيُّها الجنودُ البواسلُ، ندائي إليكم نداءُ الواجب، وأنتم سبّاقون إلى تلبيته، بكلّ ما أُعطيتم من إخلاص وتفانٍ، عيوننا تراقبكم، وقلوبنا ترافقكم، فدُعيتم للمساهمة في إنقاذ البلد المقدس فلسطين... فسيروا على بركات اللّه، تدفعكم عقيدةٌ راسخةٌ بحقّ يسعون إلى هضمه، وتريدون له إحقاقاً... ولترافق موكبكم، ومواكب رفقائكم من جنود الدول العربية البواسل ألوية النصر والظفر...»[١].

وبعد حوالى أسبوعين من بدء القتال، دعا مجلس الأمن الدولي في ٢٩ أيار/مايو إلى هدنة مدتها أربعة أسابيع، فقام الكونت برنادوت (Bernadott) وسيط الأمم المتّحدة، بترتيب هذه الهدنة التي بدأت فعلياً في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨[٢]. وبعد نجاح برنادوت في حمل العرب على قبول الهدنة من ٩ حزيران/يونيو إلى ٩ تموز/يوليو قدم في ٢٧ حزيران/يونيو بعض المقترحات، جاءت على غرار مشروع سمي «مشروع برنادوت»، وتضمَّن إنشاء اتحاد سياسي يشمل فلسطين بأسرها وشرق الأردن، ويتألف من دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقد نص المشروع على أن تحتفظ كلُّ دولة في هذا الاتحاد بحق إدارة شؤونها الخاصة، واقترح أيضاً اتحاد شرق الأردن وفلسطين، آخذاً في الاعتبار الوضع الجغرافي، ورغبة الملك عبداللّه، فأعلنت الحكومة الأردنية تأييدها لمشروع برنادوت، وشرع بذلك الملك عبد اللّه في حملة دبلوماسية لكسب تأييد الرؤساء والقادة العرب، فقام الملك عبد اللّه بزيارة الملك فاروق في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٨، وأبرمَ مباحثات مع مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني حول «مشروع برنادوت»[٣]. وفي

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(٣) إيناس سعدي السامرائي، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٦ ـ ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص٥٥؛ وينظر: علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ختام مباحثاته صرَّحَ الملك عبد الله بما يأتي «لقد دفعتني الظروف الحالية وقضية فلسطين إلى اللقاء بجلالة الملك فاروق، وقد جئتُ أيضاً لدعم سياسة الجامعة العربية التي ترمي إلى الوصول إلى حلّ يحفظ الطابع العربي لفلسطين»[1].

وفي ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٤٨ عُقدَ اجتماع لجامعة الدول العربية في القاهرة للنظر في مقترحات الكونت برنادوت، التي لم تتضمَّن حلولاً جذريةً للقضية الفلسطينية، وبناءً على ذلك فقد قرر مجلس الجامعة رفض مقترحاته الرامية إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين مع بقاء باب الهجرة اليهودية مفتوحاً[2]. على الرغم من الموقف اللبناني الرسمي الذي بدا مؤيداً للقضية الفلسطينية، فقد اتهم رئيس الوزراء رياض الصلح بأنَّ موقفه كان غريباً، لأنه كان أول الداعين إلى استئناف القتال بعد انتهاء مدة الهدنة الأولى، وأنه لولا إلحاحه في استئناف القتال لما استأنفت الدول العربية الحرب بعد انتهاء مدة الهدنة، بل قبلت تمديدها. والجدير ذكره أن رياض الصلح نفسه لم يعد يطالب باستئناف القتال ولاسيما بعد النتائج الأولى للحرب. وقد حاول القائد فوزي القاوقجي إعادة تكوين، وتقوية جيش الإنقاذ بعد ازدياد الحديث عن إمكان تجدد القتال. ولكن بشارة الخوري علم من الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق أنَّ الجيوش الأردنية متلكئةٌ عن القتال، وأنَّها تتأخر عن عمد لنجدة الجيوش العربية. واعترف الجنرال «غلوب باشا» أنَّ الملك عبد الله لم يكن يريد القتال مطلقاً، ولقد حاول بكلّ طاقته أن يتجنَّب الحرب لكن العوامل الخارجة على إرادة حكومته «اضطرته أن يحارب لاسيما قرارات الحكومات العربية الأخرى التي أقرت الهجوم...»[3].

لقد أتت الهدنة لمصلحة اليهود الذين أخذوا يأتون بالسلاح الذي يحتاجون إليه ويعدون العدة للجولة العسكرية الجديدة. وبالفعل ما أن انتهت الهدنة حتى بدأ القتال، وتمكن اليهود من السيطرة على كلّ المنطقة المخصصة لهم بموجب التقسيم، وتجاوزها إلى القسم العربي منه. وبعد اشتداد القتال وفي ١٥ تموز/يوليو

(١) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٣) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٤٨٢.

١٩٤٨، أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار، ودعا الأطراف المعنية إلى القبول، وكلف الكونت برنادوت (Bernadott) الإشراف على تنفيذه. وفي اليوم التالي من إعلان الهدنة الثانية أذاع الملك عبد الله بياناً، جاء فيه: «شعبنا العزيز لقد تقررت الهدنة مرة ثانية، بضغط من مجلس الأمن والدعوة قائمة، والهدنة هذه تنتهي على الوجهين: إما استئناف القتال أو أكل الحق المرضي، وليست الهدنة المقبولة جاءت عفواً ولكن جاءت تحت الضغط الدولي العام»[1]. فاجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عاليه اللبنانية، واتخذت قراراً، بالموافقة على وقف القتال قبل الموعد بدقائق (١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨)[2]. فكان توقف القتال بشكل نهائي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ بعد أن مكنت فترة وقف القتال الأولى الصهاينة من استعادة أنفاسهم، وتنظيم قوتهم، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهزام الجيوش العربية، وتوقيعها اتفاقات الهدنة مع مصر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، ثمَّ مع لبنان في ٢٣ آذار/مارس، ومع الأردن في ٣ نيسان/أبريل، ومع سورية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩[3].

ويذكر رياض الصلح رئيس وزراء لبنان، أنَّ الملك عبد الله طلب إليه أن يقابله وذلك في شهر آب/أغسطس ١٩٤٨، وبيّن الصلح قائلاً: «ذهبت إلى عمّان يوم الأربعاء ٤ آب/أغسطس ١٩٤٨، اجتمعت إليه اجتماعاً طويلاً، لم يحضره غير دولة توفيق أبي الهدى رئيس وزراء شرق الأردن. فدار الحديث أولاً حول تقصير الجامعة العربية نحو مملكة الأردن، وعدم برها بوعودها لجلالته، بدفع ما كانت قررت دفعه لتجنيد رجال يقاتلون إلى جانب الجيش ولابتياع الأسلحة. وطلب بهذه المناسبة أن أُسهل له إيصال أسلحة تعاقد مع بعضهم على ابتياعها، وشكا جلالته شكاية مرة من استيلاء مصر على الذخيرة التي كانت واردة إليه على إحدى البواخر، أثناء مرورها بالمياه المصرية. وقد أجبت جلالته، قائلاً: إنني أحد

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٢٢.

(٢) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) خليل حنش سوادي الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن، دراسة تاريخية للفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٨٣.

الموقعين على القرار المعهود بدفع المبلغ الذي عين له، وأن تنفيذ ذلك القرار عُلق على شرطين رئيسيين هما:

أ ـ عدم دفع البريطانيين للإعانة المعلومة.

ب ـ متابعة القتال من قبل الأردن وهذا لم يحصل.

وقلت: ومع ذلك فأنا على استعداد لمعاونة جلالته لدى الجامعة، إذا ما تحقق أنَّ الأردن ينوي استئناف القتال. وأضفت إلى ذلك، قائلاً: إنَّ الصراحة قد أصبحت ضرورية جداً، فإنَّ سمعة الملك عبد الله تأثرت كثيراً عند وقف القتال. وذكرت له أنَّ ممثلي شرق الأردن أبلغونا قبل قرار مجلس الأمن، وعند الاجتماع في عاليه، أنَّ شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس، حتى ولو رفضته جميع الدول العربية. ثمَّ قلت: إنه أفضل لجلالته إن كان لا يستطيع استئناف القتال، وإخراج الضباط الإنكليز من جيشه، أن يصارح البلاد بذلك تمام المصارحة، ومصارحتها بذلك أكرم له وأفضل بكثير، وأحفظ للمصلحة من أن تبقى الحالة الحاضرة كما هي من الإبهام والغموض. وإنَّ الدول العربية عند ذلك تقيم حسابها على أساس آخر، فتخرج منه شرق الأردن. وإن شاءت أن تستأنف القتال استأنفته على هذا الأساس. وقد أجابني الملك عبد الله، بأنَّ شرق الأردن لا يمكنه استئناف القتال إلّا إذا أخرجت الأمة العربية جميع قواها، وألقت ثقلها كلَّه في الميدان. وأنه لا يمكنه إخراج القوات الإنكليزية من جيشه. وحجّته في عدم استئناف القتال أنَّ ذلك يحتاج إلى أسلحة وذخيرة واستعداد كافٍ، وأما في عدم إخراج أولئك فقد أورد لي عدة حجج: أولها أنه لم يلحظ عليهم أيةَ خيانة، والثانية أنه لا يمكنه تغيير سرج فرسه أثناء المعركة، والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهو لا يريد أن يجعل جيش الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وبعد، فقد خرجت من تلك المقابلة، وبعدما سمعتُ من أحاديث الملك عبد الله، وأنا مقتنع تمام الاقتناع أنَّ شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال، أو يشترك مع بقية الدول العربية، إذا هي أقدمت على مثل هذا»[1].

(١) محمد فايز القصري، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

ثالثاً - العلاقات الأردنية - الإسرائيلية بين عامي (١٩٤٩ - ١٩٥٠) وموقف لبنان منها

ا - العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

في شرق الأردن كان الأمير عبد الله يعتبر نفسه مظلوماً من القسمة التي تمت من خلال بريطانيا، فأخوه الأصغر أخذ منه عرش العراق، ولم يبق له سوى إمارة الأردن، فاتجهت أحلامه حينئذ نحو فلسطين، وقد شعر بأن الحركة الصهيونية ذات التأثير الكبير، ستكون طرفاً رئيساً في ماجريات الأحداث في المنطقة، فبدأ باتصالات سريّة مع الوكالة اليهودية، عارضاً عليهم مساعدته على إنشاء مملكة موحدة تضمّ فلسطين وشرق الأردن، في مقابل تكفله بمنح اليهود في هذه المملكة استقلالاً ذاتياً وضمانات للأمن تحقق مطالبهم، لكن زعماء الوكالة اليهودية ردوا على الأمير بعرض مقابل، وهو أن يقوموا بالإشراف على تنمية ثروته الخاصة واستثمارها، بحيث يضمن له منها دخلاً وفيراً في مقابل مساعدته إياهم من خلال نفوذه في تخفيف معارضة الفلسطينيين لمشروعات الهجرة والاستيطان[1].

وفي مطلع العام ١٩٣٢، بدأت علاقات الأمير عبد الله بالوكالة اليهودية تأخذ طابعاً مكثفاً، بعد أن وافق على تأجير أراضي غور الكبد البالغة مساحتها سبعين ألف دونم للوكالة اليهودية، في مقابل إيجار سنوي بلغ ألفي ليرة فلسطينية سنوياً، ولمدة ثلاثة وثلاثين عاماً، إضافة إلى حق المستأجر في تمديد الاتفاقية لفترتين أخريين، كل فترة مدتها ثلاثة وثلاثون عاماً وبموجب الشروط نفسها[2].

وأمام المطالب العربية بإقامة دولة فلسطينية، اقترحت الوكالة اليهودية في آب/أغسطس ١٩٤٧، تقسيم البلاد، وضم القسم العربي إلى مملكة عبد الله، لكن العرب غضبوا آنذاك من تصرّفات الملك عبد الله، غير أن انسحاب بريطانيا من

(١) خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في ظل (معاهدة السلام)، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢. نقلاً عن: سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية، دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني، ط٢، القدس، ١٩٨١، ص ٥٧ ـ ٦٥.

فلسطين في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، دفع إلى تأجيل خلافاتهم، لأن الحرب باتت على الأبواب.

وقد كشف أبراهام سيلع، في كتابه عن اتصالات عبد الله بالوكالة اليهودية، أن عبد الله بعث برسالة إلى إلياهو ساسون ـ وزير الشرطة الصهيونية السابق، الذي أدى دوراً خطيراً في المحادثات بين عدد من الشخصيات العربية والصهيونية ـ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تعهد فيها عدم الاقتراب من المستعمرات الصهيونية. وفي شباط/فبراير ١٩٤٨، وفي خلال زيارة رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى لندن، أعطى بيغن موافقته على احتلال الجيش الأردني القسم العربي في فلسطين ـ حسب مشروع التقسيم ـ وذلك بعد انتهاء الانتداب، الأمر الذي طمأن الملك عبد الله بشأن استمرار المساعدات البريطانية لشرق الأردن، وكذلك بشأن الدعم الاستراتيجي المطلوب لتحقيق أهدافه في فلسطين[١].

ويبين إلياهو ساسون، «استمر تبادل المذكرات والرسائل بيننا وبين الملك عبدالله بصورة متواصلة في الشّونة. ومن مذكرة إلى مذكرة ومن مقابلة إلى أخرى حيث اتضح للطرفين فيما بعد بأن وقف حالة الحرب وإحلال السلام هو الأفضل»[٢].

أما في العام ١٩٤٨، وبعد أن ثبّت اليهود أقدامهم في أرض فلسطين التي اغتصبوها، وأقاموا فيها، وأعلنوا رفضهم تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتّحدة حول الحدود، والتدويل واللاجئين، فقد سعى العاهل الأردني عبد الله لعقد صلح منفرد معهم، وضمّ القسم الباقي من فلسطين (الضفة الغربية) إلى مملكته. ففي صيف العام ١٩٤٩ قام الملك برحلة إلى بريطانيا وإسبانيا، عاد بعدها إلى عمّان مقتنعاً بسياسة جديدة، مؤيدة من بريطانيا، ترمي إلى الصلح مع إسرائيل، حيث أكد في خطبة له عزمه «على السعي لإيجاد الحالة السلمية المقتضية للحيلولة دون إحداث أعمال، تسبب تكرار الشكوى والخصام، واتباع الخطة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام المدافعة عنه الراغبة في أن تحيا حياة لا عدوان فيها مع كل من جاورها...»[٣].

(١) أمين مصطفى، الاتصالات السرية العربية الصهيونية، ط١، دار الوسيلة، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٣) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٥.

وبدأت المباحثات بين الجانبين، الأردني والإسرائيلي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، واستمرت حتى آذار/مارس عام ١٩٥٠[١]. وكان للسياسة البريطانية الدور الحاسم في دفع الملك إلى هذا المسار فقد أشاد مقال نشرته «التايمس» اللندنية، ونقلته «الأهرام» المصرية بسياسة الملك عبد الله ودفاعه عن اتفاقه مع إسرائيل، ودعا مصر إلى نبذ خلافها معه واصفاً «أنه ليس أمامها إذا أرادت أن تنتهج سبيلاً فيه الخير لها، وللشرق الأوسط قاطبة إلّا طريق واحد، هو قيام العلاقات بين العرب وإسرائيل على أساس الواقع الطبيعي، فتستقر الحالة في العالم العربي في وضعها الصحيح...»[٢].

وقد اضطر توفيق أبو الهدى إلى تقديم استقالته، بعد الحملة العنيفة التي شنتها الحكومة والصحافة المصرية على المملكة الأردنية الهاشمية، ولكنه أعاد تشكيل الوزارة، بعد فشل سمير الرفاعي في تشكيل حكومة تقبل التفاوض مع إسرائيل، وتتماشى مع رغبات الملك عبد الله[٣].

٢ - موقف لبنان من العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

في ظل أجواء المباحثات الأردنية ـ الإسرائيلية، انعقد مجلس جامعة الدول العربية في الخامس والعشرين من آذار/مارس عام ١٩٥٠، وقد اشترك لبنان في اجتماعاته بوفد ترأسه رياض الصلح رئيس الوزراء، وضمَّ حبيب أبو شهلا ومحمد علي حمادة وفؤاد عمّون. وفي بداية الجلسة الأولى تقدَّم الوفد المصري باقتراح يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في اجتماعات المجلس، فاعترض الوزير الأردني المفوض في مصر بهاء الدين طوقان على بحث الموضوع، وزعم أنه لم يتلق أية تعليمات من حكومته، وطلب التريث بانتظار وصول بقية أعضاء الوفد الأردني. وعندئذ تكلم رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني، مؤيداً بشدة الاقتراح المصري وقال: «إنني أؤيد كلَّ التأييد اقتراح مصر، وأطلب النظر فيه سريعاً، بدون أي تأخير أو إبطاء، لأنَّ هذا الاقتراح له أهمّيته الكبيرة، ويجب البت فيه، إذ حرام

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٢) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

علينا أن نعقد هذه الدورة، ولا نرى ممثل فلسطين بيننا، وأمامنا مسائل كثيرة وهامة خاصة بفلسطين»[١]. ولكن بعد نقاش قصير في الموضوع ارتأوا إرجاء النظر في الاقتراح، إلى السابع والعشرين من آذار/مارس.

ونظراً إلى خطورة الوضع، عقدت اجتماعات هامة على هامش اجتماعات المجلس اشترك فيها لبنان بشخص رياض الصلح، أهمها اجتماع عبد الرحمن عزّام أمين عام الجامعة، وتوفيق السويدي رئيس وزراء العراق، وتركزت أبحاثه حول موقف الأردن من إسرائيل، وما يجب أن يكون عليه موقف الدول العربية من الموضوع. واجتماع رياض الصلح وأحمد حلمي باشا[٢] رئيس حكومة «عموم فلسطين»[٣]. الذي تناول البحث فيه تمثيل الحكومة المذكورة في اجتماعات المجلس[٤].

وجاء السابع والعشرون من آذار/مارس، فاجتمع مجلس الجامعة بغياب الأردن، وبحث في تمثيل فلسطين، فاستمع أولاً إلى رسالة من حكومة «عموم فلسطين»

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٦، نقلاً عن: جريدة الأهرام، العدد ٢٣١٦٣، بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٠.

(٢) أحمد حلمي عبد الباقي، ولد عام ١٨٨١ في مدينة صيدا وتلقى تعليمه في مدينة نابلس ثم في اسطنبول وعمل بالبنك الزراعي العثماني في فلسطين ثم شارك في حزب الاستقلال في سوريا، وعمل في الحكومة السورية الأولى عام ١٩١٨. انتقل بعد سقوط هذه الحكومة إلى شرق الأردن إذ اختاره الأمير عبد اللّه مستشاراً مالياً، شارك في حرب عام ١٩٤٨ بين العرب والصهاينة وبعد الاحتلال الصهيوني انتقل إلى القاهرة حيث اختير من قبل مجلس جامعة الدول العربية، رئيساً لحكومة عموم فلسطين التي قامت عام ١٩٤٩، وشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٩٦٣. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣١.

(٣) إن فكرة إقامة حكومة فلسطينية ظلت أملاً يراود الفلسطينيين إلى أن تشكلت هذه الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في إثر انتهاء نكبة ١٩٤٨، وعين أحمد حلمي رئيساً لها وتقرر أن تتسلم الأراضي التي حررها الجيش الأردني والمصري واعترفت بها كل من العراق ومصر وسورية والسعودية، وقد جاء ذلك تنفيذاً لقرار الهيئة العربية العليا التي عقدت اجتماعها في القاهرة يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨؛ للتفاصيل ينظر: خليل حنش سوادي الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص ٨٤، نقلاً عن: دار الكتب والوثائق العراقية، تقارير المفوضية العراقية في عمان ٢٧٠٩/٣١١، وثيقة ٦، ص ٤٤.

(٤) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٦، نقلاً عن: جريدة الأهرام، العدد ٢٣١٦٤، تاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٠.

تحتج فيها على إغفال دعوتها لحضور اجتماعات المجلس، وتطالب بضرورة دعوتها لتستطيع أن تتحدث باسم عرب فلسطين في الشؤون المهمة التي سوف تعرض على بساط البحث. ثمّ تكلم مصطفى النحّاس رئيس الوزراء المصري، فقال إنَّ المجلس أجّل البحث في الموضوع على أمل حضور الوفد الأردني، وإذا تأخر وصوله، فيجب تمثيل فلسطين، طبقاً لما جاء في الميثاق، ودان بشدة الموقف الأردني، وطالب أمانة الجامعة بأن ترسل دعوة إلى حكومة فلسطين لتختار من يمثلها في اجتماعات المجلس، فوافق الأعضاء جميعهم على الطلب، واتخذ المجلس قراراً مهماً بذلك[١]. وهنا بدأ البحث في الموضوع الأهم، وهو الصلح الذي تعتزم حكومة الأردن القيام به مع إسرائيل، وكان أول المتكلمين فيه رياض الصلح الذي أثار القضية، حيث قال: «لا بدَّ أن نتكلم في قضية شرق الأردن، بعدما سمع حضرات أعضاء المجلس الموقّر عن هذه القضية الشيء الكثير سواء من الصحف، أو الإذاعات الخارجية، أو أقوال ساسة العرب رسميين كانوا أم غير رسميين، وقد كنا نريد أن يأتي وفد شرق الأردن لنعرف وجهة نظره في الموضوع، أما وقد تأخر مجيئه، فيجب أن نبت في هذه المسألة فوراً، ويجب ألّا نترك المجال مفتوحاً أمام حكومة الأردن، لتعتذر عن حضور جلسات المجلس بسبب تمثيل عرب فلسطين، فهذا شيء والقضية التي نحن بصددها شيء آخر». ثمَّ تكلم مصطفى النحّاس مجدداً، فأيد ما جاء على لسان رياض الصلح، قائلاً: نحن لم نجتمع هنا إلّا لنصفي أمثال هذه الأمور. وأشار إلى الخوف من أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مستقبل الجامعة وانقسام دولها[٢].

وأمام تواتر الأنباء التي أكدت عقد صلح منفرد بين إسرائيل والأردن، اتخذت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية قراراً في السابع والعشرين من آذار/مارس ١٩٥٠، جاء فيه أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة أن تتفاوض من أجل عقد

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٧، نقلاً عن: جريدة الأهرام، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٧.

صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل، وأنَّ الدولة التي تقدم على ذلك تعد على الفور منفصلة عن جامعة الدول العربية(١). وفي التاسع والعشرين من آذار/مارس اجتمع مجلس الجامعة في جلسة حضرها المندوب الأردني وجرى فيها طرح الموضوع من جديد، فأبدى مصطفى النحّاس رغبته في إرجاء البحث في قرار «اللجنة السياسية» إلى حين مجيء الوفد الأردني، وأيده رياض الصلح في هذا الاتجاه، وقال: إننا نوافق على التأجيل شرط أن توقع الدولة الأردنيّة هذا القرار، فيكون ملزماً لها بعدما وافق عليه رؤساء الوفود العربية. فوعد المندوب الأردني المجلس بالسعي لمجيء وفد بلاده ما جعل المجلس يوافق بإجماع الآراء على إرجاء النظر في القرار إلى جلسة قادمة(٢).

وفي الحادي والثلاثين من آذار/مارس أي قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة السياسية، الذي شهد تراجعاً في الموقف الأردني لجهة قبول القرار الآنف الذكر، أقامت الجالية اللبنانية في مصر احتفالاً تكريمياً لرياض الصلح في فندق «شبرد» في القاهرة، تحدث فيه عن حالة العرب الراهنة، وواقع الجامعة العربية، وموقف لبنان مما يجري على الساحة، فقال: «إنّي فخورٌ أن أعلن أنَّ رجال لبنان كانوا رسل سلام بين البلاد العربية، كانوا ولا يزالون رسل ثقافة وعلم وسياسة في جميع المؤتمرات الدولية... خرجنا من الجلاء إلى الجامعة العربية، وكان بعضنا يخشى الجامعة العربية، ولكن انظروا كيف أصبح لبنان يعمل على جمع شمل الجامعة العربية؟ فعندما تلكأ بعضنا في اجتماع الجامعة في العام الماضي، سافرت إلى عواصم البلاد العربية الواحدة بعد الأخرى لأحث زعماءهم على أن يجتمعوا فوراً...»(٣).

ثمَّ أشار إلى قضية الصلح مع إسرائيل، وقال: «... فهناك حكومة من الحكومات المشتركة في «الجامعة» تفاوض إسرائيل، ولعلها تصل بعد ذلك

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٨٨، نقلاً عن: «مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر» الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية ١٩٥٠/٣/٢٩، مضبطة الجلسة الثالثة، ص ٥٥.

(٢) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٨.

إلى صلح منفرد معها، ولقد اطلعتم على بنود هذا الاتفاق، ورأيتم كما رأيت أنَّ هذا الاتفاق مصيبة جديدة تحل بالبلاد العربية، وتصب على رأس الجامعة، وفي مقدمة بنود هذا الاتفاق التبادل الاقتصادي والتجاري وفتح مرفأ حيفا»(١).

كان رياض الصلح يلقب بـ «ملاك السلام»، حيث كُتب في صحيفة نيويورك تايمز، أنَّ رياض الصلح كان مميزاً في نشاطه في الأمم المتّحدة أكثر من جميع وفود الدول العربية الآخرين، وأن ما أنجزته الوفود العربية في الأمم المتّحدة، كان ثمرة نشاط رياض الصلح(٢).

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الأول من نيسان/أبريل ١٩٥٠، بحضور بهاء الدين طوقان الذي أبلغ الأعضاء أنَّ حكومته فوضت إليه التوقيع باسمها على قرار اللجنة السياسية، وأنها مستعدة للسير مع الجامعة إلى أبعد الحدود، ولم توقع أي صلح مع إسرائيل(٣). وبعد قراءة القرار وافق عليه بهاء الدين طوقان، فوقعه الأعضاء جميعاً، ووافق عليه(٤). ثمَّ عاد مجلس الجامعة،

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٢) جريدة السفير، العدد ١١٨٠٣، الثلاثاء ١ شباط/فبراير ٢٠١١.

(٣) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٤) جاء في القرار «استناداً للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية وبناء على الملحق الخاص بفلسطين وبالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية، ولما كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية ونظراً للخطر المشترك الذي تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها قرر مجلس الجامعة بإجماع الآراء ما يلي:

١ ـ أنه لايجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد مع إسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة العربية.

٢ ـ تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التي يجب أن تتخذ بشأن الدولة التي ترتكب مثل هذه المخالفة».

مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، ج١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٣١٤)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، ١٩٥٠/٤/١٣، ص ٦٧ ـ ٦٨. ينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

ووافق في جلسة عقدها في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠ على المشروع الذي وضعته اللجنة السياسية، والمتضمّن التدابير التي يجب اتخاذها بشأن الدولة، التي ترتكب المخالفات، وتفصل بسببها[(١)]. ونتيجة لذلك طويت صفحة مريبة في اتجاه الأردن لعقد صلح منفرد مع إسرائيل.

٣ - موقف لبنان من ضم الضفة الغربية إلى الأردن

بعد توقف القتال العربي الإسرائيلي تبيَّن لسكان الضفة الغربية، وجموع النازحين، أنَّ أفضل الحلول المطروحة أمامهم، هو أن يتّحدوا مع الأردن، وقد مهّدوا لذلك بالمؤتمر الفلسطيني الذي عقدوه في عمّان يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، الذي فوض إلى الملك عبد الله معالجة مشكلة فلسطين على النحو الذي يراه.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، عقد مؤتمر أريحا الذي ضمَّ زعماء

(١) جاء النص على الوجه الآتي: «أولاً: على كل دولة من الدول الأعضاء بمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة الصادر في أول أبريل ١٩٥٠ أن تبادر بإبلاغ الأمر مباشرة إلى الأمانة العامة. ويجب على الأمانة العامة في هذه الحالة وفي حالة علمها بوقوع هذه المخالفة أن تبادر إلى اللجنة السياسية للاجتماع للفصل في الموضوع على ضوء ما يتوفر لديها من البيانات.

ثانياً: تطلب اللجنة السياسية إلى الدولة المنسوب إليها الإخلال بقرار مجلس الجامعة المشار إليه أن تجيب على ما نسب إليها. فإذا تخلفت عن الحضور في الميعاد الذي حدد لها أو امتنعت عن إيضاح موقفها وفي جميع الأحوال تمضي اللجنة السياسية في تحقيق الأمر وإصدار قرارها بالاستناد إلى ما لديها من الأسباب. ويكون قرار اللجنة السياسية صحيحاً ونافذاً إذا وافقت عليه أربع من الدول الأعضاء ولا يكون للدولة المنسوب إليها الإخلال صوت معدود. ويترتب على صدور قرار اللجنة السياسية بثبوت المخالفة اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية واتخاذ التدابير الآتي بيانها:

١ - (أ) قطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدول المنفصلة. (ب) إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها. (ج) منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها.

٢ - تبلغ كل دولة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن.

٣ - تضافر الدول الأعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المشار إليها». نقلاً عن: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج١، (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، القرار (٣١٤) الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، ١٩٥٠/٥/١٣، ص ٦٦ - ٦٧؛ ينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

القدس، والخليل، وبيت لحم ورام الله، والمناطق التابعة لها، فضلاً عن وجهاء النازحين عن مناطق فلسطين الأخرى. وكان ثالث المؤتمرات، وأضخمها مؤتمر نابلس الذي عقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي كان من جملة قراراته: مبايعة الملك عبد الله ملكاً شرعياً دستورياً على فلسطين، والأردن، واختيار القطرين مملكةً واحدةً[(١)]. مع ذلك كان هناك الكثير من الفلسطينيين غير راضين عن حكم الملك عبد الله. وازداد هذا الشعور في مراحل لاحقة بسبب عجز الحكومة الأردنية عن الدفاع عنهم، واعترف الملك نفسه بكره الفلسطينيين له لأنه بحث السلام مع إسرائيل[(٢)].

واستكمالاً لما تقدم أيَّدَ مجلس الأمة الأردني قرارات هذه المؤتمرات، ووافق الحكومة على السير في إجراءات التوحيد بين الضفتين. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٠ قام الملك عبد الله بإجراء انتخابات نيابية على جهتي الأردن، أي في شرق الأردن والمناطق الفلسطينية، فانتخب أربعون نائباً مثَّل عشرون منهم الأردن، والعشرون الآخرون مثلوا الضفة الغربية[(٣)]. وفي إثر ما قامت به الحكومة الأردنية، اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً بالإجماع باستثناء الأردن في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠، أشار فيه إلى أن إخلال أي قطر عربي (بالحالة الراهنة) في فلسطين يعد نقضاً لتعهداته، ولأحكام المادة الثانية من الميثاق، والملحق الخاص بفلسطين، ونص القرار بأن تدعى اللجنة السياسية في حالة وقوع مثل هذا الإخلال[(٤)].

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل الملك عبد الله إجراءاته، إذ عهد الملك إلى دولة سعيد المفتي بتأليف الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم التشكيل في

(١) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١ - ١٩٨٤، ج١، ط١، وزارة الإعلام دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨٤، ص ٣٦.

(٢) رولان دالاس، الحسين تاريخ ملك ومملكة ١٨٩٢ - ١٩٩٩، ترجمة: حولي صليبا، ج١، ط١، دار جروس برس، لندن، ١٩٩٩، ص ١٨.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن إجراءات الأردن لضم الضفة الغربية، ينظر: مهند عبد العزيز عطية الشبيب، سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٧١، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣ - ٢٦.

(٤) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٩.

١٢ نيسان/أبريل ١٩٥٠[١]، وقد عقد مجلس الأمة الأردني الجديد في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠ جلسته التي افتتحها الملك عبد الله، وألقى فيها رئيس الوزراء خطاب العرش الذي عبَّر فيه، عن غبطته بافتتاح مجلس يجمع ضفتي الأردن[٢]. وقد قرر هذا المجلس في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠، توحيد الضفتين بمصادقته على قرار الحكومة الأردنية[٣].

وقد أتت ردة الفعل العربية الرافضة لما يجري من الأحداث الدائرة في الضفة الغربية، ففي ١١ أيار/مايو ١٩٥٠ عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاتها، وقدّم رئيس الوزراء المصري اقتراحاً، يدعو إلى طرد الأردن من الجامعة العربية لمخالفتها الميثاق الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء بضمّ الضفة الغربية إلى الأردن[٤]. ما جعل الملك يصرّح رسمياً أنَّ الفصل لا يؤثر في الأردن، ورحّب بفصل الأردن عن الجامعة، إن كان ذلك في سبيل توحيد البلاد[٥]. وبعد ثلاثة أيام من إصدار قرار «الضمّ» الذي أقره مجلس النواب وصادق عليه الملك فوراً في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل[٦]، أعلن وزير الدولة البريطاني كينيث

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٤٠.

(٢) Alain Renon، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) مهند عبد العزيز عطية الشبيب، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٩؛ وينظر: علي صبيح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٨، ص ٦١.

(٥) محمد دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، مجلد ٦، المطبعة العصرية للنشر، صيدا، لبنان، (د.ت)، ص ٣١١.

(٦) نص قرار «الضم» هو: «تأكيداً لثقة الأمة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية واستناداً إلى حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي (الأردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠ ويعلن ما يأتي:

أولاً: تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعاتهما في دولة واحدة في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً. =

بونجر أمام مجلس العموم تأييد حكومته لقرار «الضمّ»[١]. أما موقف واشنطن فكان واضحاً وجود اتفاق بينها وبين بريطانيا عليه، فإجراءات الأردن ساعدت على تصفية القضية الفلسطينية بالنسبة إليهما، لأن واشنطن كانت تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن، وتحقيق حالة السلام بين العرب وإسرائيل، لمواجهة الاتحاد السوفياتي، بطرح سياسة الأحلاف الدفاعية، إذ كانت الولايات المتّحدة ترى أن الضم يحقق لها ذلك[٢].

في الواقع أدى عمل الأردن هذا إلى الخلاف بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية[٣]، إذ أيَّدَ العراق القرار الأردني بينما عارضته بقية دول الجامعة، وكانت مصر أكثرها حنقاً عليه، فدعت اللجنة السياسية إلى الاجتماع لمناقشة الموضوع. وكان للبنان الموقف القومي الرائد الذي حاول تسوية الخلاف، وإبعاد شبح الانهيار عن الجامعة العربية، نظراً إلى أهمية قرار الفصل وانعكاساته، فعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعين لدرس الموقف على ضوء البرقيات التي كانت ترد من الوفد اللبناني[٤]. وترأس الوفد الأردني في اجتماع اللجنة السياسية في أيار/مايو ١٩٥٠ محمد الشريفي وزير الخارجية، وكان الوفد اللبناني برئاسة رياض

= ثانياً: تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة بملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية العربية والتعاون والعدالة الدولية.

ثالثاً: رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

رابعاً: إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية». ينظر: منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣؛ وينظر: حازم نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧، ج١، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢، ص ١٩.

(١) محمد دروزة، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(٢) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(٣) علي صبيح، مرجع سابق، ص ٦١.

(٤) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

الصلح رئيس الوزراء وعضوية فؤاد عمّون وسامي الخوري وحليم أبو عزّ الدين.
حاول الوفد الأردني يسانده الوفد العراقي برئاسة توفيق السويدي، تهدئة الحال وتبرير ما أقدمت عليه حكومته، وأرسل الملك عبد الله إلى المجتمعين برقيةً، قال فيها: «إنَّ الضمَّ لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين وإنه حريص على بقاء الأردن عضواً في الجامعة، وإنه مستعد للدخول في حرب مع إسرائيل مرة أخرى، إذا أرادت الجامعة ذلك»[1]. وعلى الرغم من توسط العراق، ومساعيه لتفادي انهيار الجامعة، وإقصاء الأردن عنها، فإنَّ مصر بشخص مصطفى النحّاس رئيس وفدها ورئيس الوزراء، ظلت متصلبة، وأيدتها أكثرية الأعضاء، ما جعل اللجنة تقرر فصل الأردن عن الجامعة، ودعوة مجلس الجامعة للانعقاد في موعد أقصاه الثاني عشر من حزيران/يونيو ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه[2].

من جهته، لم يتراجع الأردن عن الخطوة التي أقدم عليها، ولاسيما بعد حصوله على دعم الحكومة البريطانية، واعترافها بالضمّ. هنا كان لا بدَّ من بذل المزيد من المساعي، والجهود للخروج من المأزق، وحل المشكلة. وبالفعل فقد تجند بعض العرب، وعلى رأسهم لبنان، والعراق لتحقيق ذلك. فعرض العراق على الأردن صيغة للحل، نالت موافقته، جاء فيها: «إنَّ ما قامت به الحكومة الأردنية

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) جاء نص قرار اللجنة على الوجه الآتي: «بناء على القرار الذي أصدره مجلس الدول العربية في ١٣ نيسان/أبريل وبناء على طلب الحكومة المصرية، اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في ضم شرق فلسطين إلى أراضيها. وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة بإجماع الآراء ما عدا المندوب الأردني أن ما وقع من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرخ في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠ السابقة الاشارة إليه. ثم نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لأحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس بفصل المملكة الأردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (١٨) من ميثاق الجامعة أما مندوبا المملكة العراقية والمملكة المتوكلية اليمانية فقد طلبا تأجيل الاجتماع إلى أجل أقصاه يوم الاثنين ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه».

ينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٢. نقلاً عن: «المقطم»، العدد ١٩٠٠٨، تاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٥٠.

من توحيد ضفتي الأردن،كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها، ولأسباب اقتصادية، وسياسية وقومية تتصل به مباشرة. ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأنَّ هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»[1].

وكذلك عرض لبنان صيغة أخرى وافق عليها الأردن أيضاً، وجاء فيها: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كلَّ حلّ يقوم على أساس تجزئتها، فإنها تعتبر أنَّ الجزء الذي ضمَّ إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ما زال تابعاً للتسوية النهائية، ينظر في مصيره مع مصير الجزء الآخر من فلسطين عند تحريره، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في مقرراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين في حدودها قبل العدوان»[2].

وعَدَّتْ مصر الصيغتين العراقية واللبنانية غير كافيتين، وأصرت على موقفها بفصل الأردن عن الجامعة. ففي ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥٠ اجتمع مجلس الجامعة لحسم الأمر، وكان الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح رئيس الوزراء وعضوية فؤاد عمّون مدير عام الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوض في مصر. أما الأردن فإنه لم يشترك في اجتماعات هذه الدورة، وهو المعني بموضوع البحث وبعث وزير خارجيته محمد الشريفي ببرقية إلى الأمين العام للجامعة، يعتذر فيها عن عدم الحضور، لأنَّ حكومته تعد «قضية الوحدة الشاملة لضفتي الأردن أمراً منتهياً»[3].

وفي ١٣ حزيران/يونيو اجتمعت اللجنة السياسية لبحث الأمر لأنَّ التوصية السابقة التي كانت قد اتخذتها أكثرية الدول الأعضاء، وامتناع العراق واليمن، جعلها ترجئ إصدار قرارها الذي يجب أن يُتخذ بالإجماع إلى حين الوقوف مجدداً على رأي العراق واليمن.

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٢؛ وينظر: محمد دروزة، م٤، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

افتتحت الجلسة بكلمةٍ لمندوب العراق صالح جبر، ثمَّ تكلمَ رياض الصلح رئيس الوفد اللبناني فأعلن من جهة، أنَّ مصر محقة في تقديم اقتراح الفصل لأن الأردن دأبت في الاستهتار بقرارات الجامعة العربية، ومن جهة ثانية ناشد الوفد المصري مراعاة الحالة الحاضرة، والاكتفاء بالتأكيد المعنوي الذي لاقاه اقتراح مصر وعدم الإصرار على فصل الأردن، خصوصاً بعدما أكدت في قرار «الضمّ» أنه لا يمس التسوية النهائية للقضية الفلسطينية[1].

وفي ١٤ حزيران/يونيو عقدت اللجنة السياسية جلستها الثانية لمتابعة أبحاثها، وبالنتيجة وافق المندوب المصري على الاقتراح اللبناني ـ العراقي، الذي يحتوي بعض الشروط المحققة للأهداف التي ترمي إليها بلاده، فوافقت الدول الأعضاء على الصيغة الجديدة[2]، وارتأت اللجنة أن لا يتخذ المجلس أي قرار في الموضوع، وأن يرجئ ذلك إلى اجتماعه القادم في دورة تشرين ١٩٥٠. وفي ١٧ حزيران/يونيو اجتمع مجلس الجامعة وصادق على توصية اللجنة السياسية. وكان لرياض الصلح لاحقاً دور مهم في إقناع الأردن بقبول الاقتراح العراقي اللبناني المعدل.

بعد الدور الذي قام به لبنان من أجل منع فصل الأردن عن جامعة الدول العربية، متمثلاً ذلك بالدور الذي قام به رياض الصلح في عدم اتخاذ القرار من جهة، وإقناع الأردن بقبول الاقتراح المعدل من جهة ثانية، قد هيئت الظروف لطرح موضوع الوحدة بين العرب والأردن، قبل وفاة الملك عبد اللّٰه بشهر واحد،

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٤؛ وينظر أيضاً: جريدة النهار، العدد ٤٥٣٠، ١٤حزيران/يونيو ١٩٥٠.

(٢) جاء نص الصيغة الجديدة كالآتي: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وإنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرّره بالإجماع دول الجامعة الأخرى وبذلك تكون قد تحقّقت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان». ينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ١٧٤؛ وينظر أيضاً: محمد دروزة، مرجع سابق، ص ٣١٥.

إذ لم يعد أمامه طريق لتفعيل أفكاره الوحدوية سوى إقامة اتحاد مع العراق يكون ضامناً لبقاء العرش الهاشمي في الأردن بعد موته، وقد بدأ الملك بمناقشة أمر هذه الوحدة مع الأمير عبد الإله، ونوري السعيد، في عمّان، في أول حزيران/يونيو ١٩٥١[1].

وقد فُسّرتْ زيارة رئيس وزراء لبنان رياض الصلح إلى عمان، في الثالث عشر من تموز/يوليو ١٩٥١، على أنها محاولة من الصلح للتقرب من الملك عبد اللّٰه، والتوسط بينه وبين الأمير عبد الاله في موضوع اتحاد العراق والأردن، أو لاتخاذ خطوة إيجابية للجمع بين الأردن ولبنان في طريق الوحدة[2].

وبعد أن انتهى اللقاء بين الصلح والملك الأردني، ذهب محمد شقير ـ رئيس تحرير جريدة النداء وهو من المرافقين للصلح ـ إلى غرفة رياض الصلح في فندق فيلادلفيا مساء الأحد، وكان متشوّقاً جداً لمعرفة المباحثات التي تمت. وبعد سؤاله عمّا تخلل اللقاء، وقبل أن يجيبه الصلح طالباً إليه أن لا يخبر أحداً بمضمون اللقاء، وأن يكتم سره، استحلفه، ثمَّ أجاب الصلح، قائلاً: «قال لي الملك: ألححتُ عليك بالمجيء إلى عمّان، على الرغم من أنني أعرفُ تماماً، أنَّك لا تحبني، وأنَّك هاجمتني مرات عدة ـ سامحك اللّٰه ـ لكنني بحاجة إلى رجل مثلك للقيام بأمر يراودني. أنتَ الوحيد، من بين جميع الشخصيّات العربيّة، من تمتلك خصائص القائد، لا في بلدك فحسب، وإنما في الخارج أيضاً. وأنتَ تحظى بثقة الجميع، فإني أفكرُ في ما سيؤول إليه الأمر بعد رحيلي، وأنتَ تعلم وضع ابني طلال [كان يتلقى العلاج بسبب مرض عقلي]، وتعلم أخاه نايفاً، لا يصلح لشيءٍ. وحفيدي الحسين، والذي أحبُّهُ، لايزال صغيراً، وإنني قلقٌ من أن تسقط مملكتي ضحيةً لأطماع جيرانها. لذلك فكرتُ في إقامةِ نوعٍ من الاتحاد بين الأردن والعراق، يرأسه ابن أخي عبد الإله، بعد وفاتي. وبهذه الطريقة أحمي

(١) نجلاء سعيد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٩٧، نقلاً عن: F.O.371/91703, Baghdad to F.O. (30 May 1951).

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩٧؛ ينظر: ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد اللّٰه؟، منشورات الأنباء، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٦.

عرشَ الأردن، وأخطو خطوةً نحو تحقيق حلم والدي، لقد اخترتك لإقناع العرب بهذا المشروع»[١].

وذكر ناصر الدين النشاشيبي رئيس التشريفات في الديوان الملكي، وأحد المقرّبين من الملك، قائلاً: «إنَّ الملك عبد الله قال له، بعد قتل رياض الصلح: إنه سينفذ فوراً كلَّ ما اتفق عليه مع رياض الصلح، لأنه عاهده على التنفيذ، ثمَّ أكد الملك، أنَّ الذين قتلوا الصلح لا يريدون لمشاريع الوحدة النجاح، لأن أعداء الإسلام كثيرون، وأعداء الوحدة أكثر، وأعداء الهاشميين أكثر وأكثر»[٢].

---

(١) باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، ج١، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٧٢٤.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مرجع سابق، ص ١٦؛ وينظر: أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عاماً؟، نوفل للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

الفصل الثاني

الأحلاف الإقليمية وأثرها في العلاقات الأردنية - اللبنانية ١٩٥٢ - ١٩٥٧

أولاً - الأردن ولبنان وسياسة الأحلاف الإقليمية

بعد حرب ١٩٤٨ بين العرب والإسرائيليين، ونجاح الصهاينة في إلحاق الهزيمة بالعرب، وإنشاء دولة إسرائيل، نتجت حالة من العداء المستحكم بين الفريقين وقررا الاستعداد كل من جهته: إسرائيل حماية لوجودها، واستمرار نجاح عدوانها، والعرب للثأر من الهزيمة، وتحرير الأرض. ودأبت إسرائيل في الاستعداد بحصولها على السلاح من الغرب وعلى الأثر أصدرت الولايات المتّحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بيانًا مشتركاً[*] في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠ بشأن الشرق الأوسط، أكدت فيه حق الدول العربية وإسرائيل في التزود بالسلاح، وأبدت رغبتها في

(*) جاء في هذا التصريح ما فحواه: «إن حكومات المملكة المتّحدة وفرنسا والولايات المتّحدة، بعد أن أتيح لها، في خلال الاجتماع الأخير لمجلس الحلف الأطلسي في لندن أن تستعرض بعض المسائل المؤثّرة في السلام والاستقرار في الدول العربية وفي إسرائيل وخصوصاً تلك المتعلقة بإرسال الأسلحة، والمواد الحربية إلى تلك الدول قررت إصدار البيانات الآتية:

أولاً: إن الحكومات الثلاث تعترف أن الدول العربية وإسرائيل تحتاج إلى الإبقاء على مستوى معين من القوات المسلحة من أجل ضمان أمنها الداخلي، وللقيام بحق الدفاع المشروع عن النفس وللتمكن من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل، ولينظر في طلبات الحصول على الأسلحة والعتاد الحربي المقدمة من هذه الدول على ضوء هذه المبادئ، وبهذه المناسبة تود الحكومات الثلاث أن تعيد وتؤكد فحوى البيانات التي أدلى بها ممثلوها في مجلس الأمن ٤ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأعلنوا فيها معارضتهم لقيام تسابق على التسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

ثانياً: تعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت تأكيدات من الدول ذات العلاقة التي يسمح لها بالتزود بالأسلحة من بلدانهم، بأن الدول المشترية لا تضمر أي عمل عدواني ضد أية دولة أخرى، وستطلب تأكيدات مماثلة من أية دولة في المنطقة توافق الدول الثلاث على تزويدها بالسلاح في المستقبل.

ثالثاً: إن الحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتبدي اهتمامها العميق ورغبتها في إحلال السلام والاستقرار وصونهما في المنطقة، ومعارضتها الثابتة لاستعمال القوة أو التهديد بالقوة بين أي من دول المنطقة. وإن الحكومات الثلاث لتسارع في حال استعداد أي من هذه الدول لتجاوز الحدود أو خطوط الهدنة ووفقاً لواجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة، للقيام بعمل في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها، لمنع هذا التجاوز».

إرسال هذا السلاح إلى الدول التي تطلبه في حدود ضمان الدفاع عن نفسها وعن المنطقة[١].

كان هذا البيان ـ السالف الذكر ـ بمنزلة إعلان صريح عن عزم الدول الغربية الثلاث اتخاذ خطوات عملية لحماية مصالحها في الشرق الأوسط، واصفة وجود «إسرائيل» في المنطقة أنه سيظل سلاحاً خطيراً في يدها، تجد فيه ذريعة للتدخل المسلح في المنطقة في أي وقت تختاره كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وإن لم تشترك الولايات المتّحدة فيه[٢]. وأشارت الحكومة البريطانية على الحكومة الأردنية أن تضع أملها في البيان الثلاثي الصادر في أيار/مايو ١٩٥٠[٣]. وفي السنة نفسها وقعت الدول العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي[٤].

لم تتوقف بعد ذلك التحرّكات الغربية عند حد التصريح الثلاثي، إذ كان هدفها الحقيقي السيطرة عليها وجعلها منطقة نفوذ للغرب متّخذة من الوقوف بوجه المد الشيوعي الروسي ذريعة لذلك. فالبريطانيون كانوا أول من حاول تنظيم «الدفاع» في المنطقة، وعقدوا معاهدات مع كل من مصر والعراق والأردن، فضلاً عن وجودهم في السودان وعدن وعمان وإمارات الخليج، إلا أن لبنان

(١) سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، ط١، ج٣، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٣٩؛ وينظر: أحمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢٣٥؛ ينظر: بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٢٦؛ وينظر: علي عبد الكريم حمادي أبو ركيبة، التدخل الأميركي في لبنان ١٩٥٨ المقدمات والدوافع والمواقف، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، ٢٠٠٣، ص ١٦.

(٢) شاكر ضيدان السويدي، السياسة الأميركية تجاه لبنان ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤١.

(٣) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

(٤) معاهدة الدفاع المشترك: رأت الدول العربية في ضوء التجربة التي مرت بها في حرب فلسطين ١٩٤٨ أن تنسق جهودها لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها، والتعاون على النهوض باقتصادات بلادها فعقدت في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٠ هذه المعاهدة التي أصبحت نافذة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٥٢ ووقعها: الأردن، لبنان، العراق، سورية، مصر، اليمن، ثم انضم إليها في ١٩٦١ المغرب والكويت، واشتهرت هذه المعاهدة باسم معاهدة الضمان الجماعي، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

وسورية كانا خارج نطاق معاهداتهم أو وجودهم العسكري، لذلك اتصلت حكومة بريطانيا بهما وعرضت عليهما الانضمام إلى مشروع تنظيم الدفاع عن المنطقة. ودعا وزير خارجية بريطانيا مستر بيفن (Bevin) وزير لبنان فيليب تقلا لزيارة لندن، فزارها بين ٥ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ عقب عودته من الأمم المتّحدة(١).

ا - موقف الأردن

فقد زار الأردن الوزراء المفوضون لكل من بريطانيا وأميركا وتركيا والقائم بالأعمال الفرنسي رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، وقدّموا له المقترحات الرباعية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط، وطلبوا بيان رأي الحكومة فيها. ويبدو أن الرد الأردني لم يكن فورياً على هذه المقترحات، إذ أكد أبو الهدى أن حكومته جادة في دراستها، وأنها وبقية حكومات البلاد العربية ـ باستثناء مصر ـ سوف تتباحثان بشأنها وتتبنيانها(٢). وكان أبو الهدى قد زار سورية والسعودية ولبنان للوقوف على وجهة نظر حكوماتها في (مشروع القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط)، وقد صرح عند عودته قائلاً: إن المحادثات أسفرت عن وجود (روية وحذر) ودراسة الموضوع دراسة وافية من قبل الدول العربية تستوجب عدم الرد الفوري، وأضاف إنه من الأفضل أن تتخذ الدول العربية قراراً جماعياً في هذا الموضوع الخطير، كما أكد الوزير الأردني المفوض في لندن أن حكومته تسعى إلى التضامن مع الدول العربية(٣).

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، استقبل بشارة الخوري رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى وكان حاملاً رسالة من الملك طلال ملك الأردن وبعد انتهاء مراسيم تسليم الرسالة، وجه الرئيس الخوري سؤالاً إلى أبو الهدى عن رأي حكومته في موضوع الدفاع المشترك وصرح الأخير بما يأتي: «إن حكومة الأردن مستعدة لقبول الاشتراك في الدفاع المقترح غير أنها لا تعلن الآن رأيها

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٢) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٥.

وذلك بسبب المعاهدة التي تربطها بالإنكليز، وبسبب ما تجنيه البلاد من فوائد من هذا الاشتراك، أما الموقف الذي سوف يتخذه مندوبو الأردن في باريس فهو الاستمهال للدرس وعدم الرفض والدول الأربع صاحبة المشروع تكتفي الآن بذلك ولا تستعجل الجواب...»(١).

انعكست الحرب الباردة بين المعسكرين على المنطقة العربية كما انعكست على الأردن، فظهر فيها معسكران، أحدهما موالٍ للولايات المتّحدة والآخر موالٍ للاتحاد السوفياتي، ونشأت بين المعسكرين حالة صراع مماثلة، ثم عمدت كل من هاتين الدولتين إلى إمداد حليفاتها بالدعم بمختلف أشكاله ما ساعد على زيادة حدّة التوتر في المنطقة. وفي هذا الإطار أولت الولايات المتّحدة الأميركية المنطقة العربية اهتماماً خاصاً لأهمّيتها الإستراتيجية والنفطية، وشرعت في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض أقطارها تحت شعار مكافحة الخطر الشيوعي والوقوف بوجه التغلغل السوفياتي، وبناء على ذلك تسلّم الأردن أولى المعونات الأميركية في إطار الاتفاقية الخاصة بـ(النقطة الرابعة)(٢) الموقعة في وقت سابق من العام ١٩٥١ البالغة مائتين وخمسين ألف دولار وذلك في العام ١٩٥٢، وقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية استغلال التوجس الأردني من بريطانيا بفاعلية كبيرة وتوظيفها لخدمة سياساتها ومصالحها في الأردن، فقد أبدى الملك حسين بعد توليه السّلطة اهتماماً ملحوظاً بتطوير علاقاته بالولايات المتحدة، وكان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد حالة من التوازن بين القوى الشعبية الضاغطة والنفوذ البريطاني في بلاده بالاستناد إلى القوة الأميركية. وجد الملك حسين أن من مصلحته اختيار الانحياز إلى الغرب مبرراً موقفه بأنه جاء

(١) بشارة الخوري، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

(٢) النقطة الرابعة: برنامج للمساعدة الفنية والمالية، أصدره الرئيس الأميركي هاري ترومان (Harry Truman) عام ١٩٤٩ وتقوم بموجبه الحكومة الأميركية بتقديم الخبراء والتقنيين والمعلومات والمعدات ورأس المال لمساعدة الأقطار المتخلفة في العالم، ويجري تنفيذ هذا البرنامج عن طريق الاتفاقات الثنائية بين الحكومة الأميركية والأقطار المعنية. ينظر: عمار فاضل العابد، العلاقات الأردنية ـ الأميركية ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص ١٠٨. نقلاً عن: Arthur Z. Gardiner, **The Point Four And The Arab World** , The Middle East Journal , Washington , Vol: 14, No: 3, July 1950, p. 290.

نتيجة لمحاولات السوفيات «... جرّ البلاد العربية مثل لبنان والعراق والأردن إلى أتُون الحرب الباردة...»(١).

كما أكد الوزير الأردني المفوض في لندن فوزي الملقي، أن التعليمات التي تلقاها من حكومته تقضي بالتضامن مع الدول العربية في ردها على المقترحات تضامنا تاماً (٢).

٢ - موقف لبنان

عبّر الرئيس بشارة الخوري عن الموقف اللبناني، فقال: «إنَّ العقبة التي سيصطدم بها لبنان هي عودتنا إلى عقد أحلاف تربطنا وتشدّنا إلى غيرنا، وتربط مصيرنا بمصير سوانا. وهذا أمر بيناه في الماضي وسنرفضه في المستقبل، وطلبت من رياض الصلح أن يوافيني ووزير الخارجية، فاجتمعنا وقلّبنا الوضع من جميع النواحي، وأجمعنا أن لا نحيد قيد شعرة عن الخطة التي رسمها لبنان لنفسه في السياسة الخارجية مهما كلفنا موقفنا السلبي. ولقد اطمأنت قلوبنا إلى هذا القرار الوطني، ولكنه قرار قد يغضب من هم أقوى منا»(٣).

لقد قام مبعوثو الدول الغربية، من سياسيين وعسكريين، بزيارات عديدة إلى الدول العربية لإقناع حكوماتها بالدخول، فيما عرف بمشروع «قيادة الشرق الأوسط»(٤)، فوصل لهذه الغاية، إلى بيروت في ٥ شباط/فبراير ١٩٥١، الجنرال السير براين هيوبرت روبرتسون (Brain Hubert Robertson) قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، يرافقه رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية السيد فيدلونج، واجتمع برئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ووزير الخارجية، وحدد

(١) عمار فاضل العابد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٣) بشارة الخوري، مرجع سابق، ص ٣٣٦ - ٣٣٧؛ أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٤) وينص هذا المشروع على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط، تشترك فيها الدول الأربع، وتكون مصر مقراً لهذا الحلف، على أن تقدم مصر التسهيلات الدفاعية والإستراتيجية في أراضيها، وتسمح باستخدام موانئها ومطاراتها في أوقات الحرب، في مقابل أن تسلم بريطانيا قاعدتها في قناة السويس لمصر، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الأعضاء في الحلف، وكذلك تتخلى بريطانيا عن معاهدة ١٩٣٦ وتسحب قواتها من مصر. شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٤٥.

مهمته الخاصة بالاتصال بالدول العربية لمعرفة ميولها ومدى استعدادها للاشتراك في الدفاع عن أراضيها، وحرص على معرفة مدى استعداد لبنان لإعطاء تسهيلات للجيوش الغربية في حالة وقوع هجوم سوفياتي على تركيا تشمل السماح للجيوش الحليفة بالمرور عبر أراضيه واستعمال بعض القواعد البحرية والجوية في حالة وقوع الحرب فعلاً(١).

وكان رد رئيس الجمهورية على روبرتسون بإمكانية تقديم هذه التسهيلات، لكن بعد تبديد بعض مخاوف اللبنانيين ومنها الخطر الإسرائيلي وخطر تغيير الوضع السياسي في البلدان العربية والخطر على الاستقلال، وأوضح الرئيس أن التسهيلات المنتظرة لا يمكن أن تدوّن باتفاق عسكري أو معاهدة، لأن لبنان قد استقل وأن تهيئة هذه التسهيلات فيما لو اضطر إليها لا يمكن أن تجريها سوى القيادة اللبنانية التي تبقى لبنانية في كل حال حتى في حال الحرب. فأجابه الجنرال روبرتسون أن هذا كله متفق عليه، وأنه لا يطلب تسهيلاً من لبنان إلا في حالة نشوب الحرب فعلاً والهجوم السوفياتي على تركيا(٢).

وفي أواسط شباط/فبراير نقل وزير أميركا المفوض في لبنان إلى رئيس الجمهورية أن حكومته قررت الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنها تدرس الوسائل الفعالة لتوفير ذلك عبر مساعدات فنية وعسكرية واقتصادية وغيرها... فأبدى له رئيس الجمهورية التحفظات التي ذكرها أمام البريطانيين وخصوصاً فيما يتعلق بالسيادة والاستقلال.

وفي ٢٤ آذار/مارس عام ١٩٥١، زار بيروت وكيل وزارة الخارجية الأميركية جورج ماك غي (G. Mac. Ghee) وقابل رئيس الجمهورية بصحبة الوزير الأميركي المفوض «بنكرتوت» وبحث معه موقف لبنان والعرب في حال نشوب الحرب والدور المطلوب من أميركا وبريطانيا أن تؤدياه إزاء العرب ليقف هؤلاء إلى جانب الغرب(٣).

(١) بشارة الخوري، مرجع سابق، ص ٣٥١؛ وينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢) بشارة الخوري، المرجع نفسه، ص ٣٥١.

(٣) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٤١.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، استقبل وزير الخارجية اللبناني الوزراء المفوضين لدول أميركا وبريطانيا وفرنسا وتركيا الذين سلموه مذكرة تتضمّن قرار حكوماتهم الدفاع عن الشرق الأوسط في حالة وقوع حرب عالمية، بالاشتراك مع الدول العربية (١).

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، اجتمع مجلس الوزراء اللبناني في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية واستمع إلى البيان الذي أدلى به وزير الخارجية عن التبليغ الذي تسلّمه من ممثلي الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا وتركيا بشأن الدفاع عن الشرق وتقرر أن تتابع الحكومة استكمال معلوماتها بهذا الشأن، على أن يستأنف درس الموقف وما يطرأ عليه من تطور في اجتماعات مقبلة(٢). أذاعت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥١، بيّنت فيه أن بعض الصحف ووكالات الأنباء قد نشرت أخباراً غير صحيحة حول تبليغ الدول الأربع إلى الحكومة اللبنانية وسائر الحكومات العربية بشأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وأكدت أن تلك الأخبار لا أساس لها من الصحة، والواقع أن الحكومة اللبنانية قد باشرت لدى تسلمها المذكرة الاتصال بالحكومات العربية للتشاور وتنسيق التعاون السياسي بينها، وأنها عمدت إلى استكمال المعلومات حول المشروع قبل أن تعطي أي جواب «وأكدت الحكومة أنها لاتزال متمسكة بمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وترمي إلى توثيق العلاقات بين الدول العربية على ضوء مبادئ وميثاق الجامعة العربية»(٣).

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ استقبل رئيس الجمهورية وزير بريطانيا المفوض في بيروت، الذي أبلغه رسالة من حكومته تضمّنت شكراً لموقف الرئيس المعتدل في الشؤون العربية، وبيَّن الوزير البريطاني أن قيادة الشرق لا

(١) بشارة الخوري، مرجع سابق، ص ٤١٩؛ وينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٢) بشارة الخوري، المرجع نفسه، ص ٤٢٨.

(٣) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملفات البلاط الملكي، ملف ٣١١/٢٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، وثيقة ٣٠، ص ١١٨.

تمس الاستقلال ولا تفرض إرغام العرب على التعاون مع إسرائيل، وتحدثت عن ضرورة تأخير جواب الدول العربية ريثما توضع خطط الدفاع المفصلة(١).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥١، عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة بحث فيها موقف لبنان من مقترحات المشاريع الغربية واختلف النواب اللبنانيون بين موافق ومعارض لتلك المشاريع. وفي باريس اجتمع وزراء الخارجية العرب ولكنهم لم يتفقوا لأن مصر كانت تصر على اتخاذ موقف إجماعي برفض الدفاع المشترك.

أجرت الحكومة اللبنانية اتصالات سريعة مع الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى، فتقرر بعد تبادل الآراء إحالة الأمر على اللجنة السياسية للجامعة العربية. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ أعلن عبد الرحمن عزّام باشا الأمين العام للجامعة العربية أن الدول العربية أجمع ترفض الدخول في مشروع قيادة الشرق الأوسط(٢). وهذا القرار الجماعي لم يكن صدوره سهلاً عن الجامعة العربية، لولا موقف الرفض الحازم الذي أيدته الجماهير العربية للمشروع في لبنان والأردن، وفي ضفتي الأردن اندلعت التظاهرات في إربد وعمّان وطولكرم وجنين وأريحا، وجرح في إثرها أحد الطلاب في إربد، كما وزع في عمّان بيان شعبي موقع من خمسة وأربعين مواطناً من مختلف فئات الشعب عبروا فيه عن رفضهم القاطع لمشروع قيادة الشرق الأوسط(٣)، ومن ثم مات قبل أن يولد.

وفي أعقاب فشل المحاولة البريطانية ـ الأميركية في ضم الدول العربية إلى مشروع (القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط) قام رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل بزيارة واشنطن في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، للتباحث مع المسؤولين هناك حول الوضع في الشرق الأوسط بشكل خاص. وقد أسفرت المباحثات بين الجانبين عن إصدار بيان مشترك ينص على (إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط)، يعرض على المنطقة (٤).

(١) بشارة الخوري، مرجع سابق، ص ٤٢٨.

(٢) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٠٦.

وجددت ثورة الثالث والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٢ المصرية، بقيادة محمد نجيب والضباط الأحرار، الأمل لدى القوى الغربية ببدء جولة جديدة من المفاوضات البريطانية المصرية من أجل عرض مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[١].

على الرغم من المغريات التي قدّمتها الحكومة الأميركية، لكن الأردن ولبنان رفضا المشاركة في تشكيل حلف عسكري ذي قيادة شرق أوسطية مشتركة[٢].

وفي العام ١٩٥٣ تجددت التحركات الغربية مع قدوم جون فوستر دالاس[٣] (John Foster Dulles) وزير الخارجية الأميركي إلى المنطقة.

ثانياً - موقف الدولتين من حلف بغداد عام ١٩٥٥

يعد حلف بغداد[٤]، واحداً من سلسلة المشاريع الغربية التي تبنتها السياسة الأنكلو ـ أميركية ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ الخاصة بقيام حلف دفاعي يضم

(١) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد دوره في حلف بغداد وأثره على العلاقات العراقية العربية، ط١، مكتبة الفكر العربي، البصرة، ٢٠٠٢، ص ٧١.

(٢) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٣) جون فوستر دالاس، سياسي أميركي، ولد بمدينة واشنطن عام ١٨٨٨، وزير الخارجية الأميركية في عهد الرئيس أيزنهاور في خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩. قضى سنوات طويلة مستشاراً لشؤون السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري. اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز التي كانت تلقى تأييداً واسعاً في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ولاسيما لدى الشعوب العربية. ابتكر سياسة حافة الهاوية وأدى دوراً كبيراً في إنشاء الأحلاف العسكرية. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٦٤٤.

(٤) حلف ذو طابع سياسي عسكري، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ تم توقيع اتفاقية حلف بغداد بتشجيع من الولايات المتحدة التي عمل وزير خارجيتها جون فوستر دالاس منذ العام ١٩٥٣ على تطبيق نظرية الأمن الجماعي على منطقة الشرق الأوسط على أساس أن دول المنطقة معرّضة لخطر شيوعي مشترك، وكان الغرض من حلف بغداد إقامة درع دفاعية على الحدود الشمالية لمنطقة الشرق الأوسط لمنع أي تسلل سوفياتي إلى المنطقة، وكان ذلك إحساساً من الولايات المتّحدة بالفراغ الذي تركته كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة بعد انسحاب قواتهما من سورية ولبنان ومصر وانهيار نفوذهما السياسي. أحمد عطية اللّه، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص ٤٧٦؛ وينظر: دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ٣١١/٤٧٠٠، تقارير المفوضية في عمان من الاجتماع الأول لهذا الميثاق، وثيقة ١٤٠، ص ٢٢٦ ـ ٢٨١.

جميع الدول القريبة من الحدود السوفياتية كحلقة في سلسلة الأحلاف المحيطة بالاتحاد السوفياتي، وفي أعقاب فشل المشاريع الغربية التي سبقت حلف بغداد ظهرت فكرة حلف بغداد، التي جاءت عقب المبادرة التي أطلقها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية في التصريح الذي أدلى به في إثر جولة طويلة له شملت أقطار الشرق الأوسط بغية إنشاء مشروع الحزام الشمالي، في صيف العام ١٩٥٣، حينما قال: «هناك رغبة غير واضحة في قيام نظام للأمن الجماعي، ولكن هذا النظام لا يمكن أن يفرض فرضاً من الخارج، بل يجب أن يرسم وينمو في الداخل نتيجة الإحساس بوحدة المصير المشترك والخطر المشترك»[١].

وعلى ضوء المبادرة الأميركية في أيار/مايو ١٩٥٣ الخاصة بقيام منظمة دفاعية تشمل الدول الواقعة على الحدود السوفياتية، رأت بريطانيا أنه من الضرورة إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط، فاقترحت إقامة حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية وتعمل على تحقيقه، ويحل هذا الحلف محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية[٢].

وفي الرابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩٥٥، عقدت تركيا والعراق ميثاقاً دفاعياً بينهما، وفي ٢٦ شباط/فبراير قدم الاتفاق إلى البرلمان العراقي للتصديق

(١) أحمد عبد المجيد فؤاد، أميركا في الشرق الأوسط، ج١، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٢٣؛ وينظر: علي إبراهيم البشايرة، المعارضة النيابية في الأردن ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٢٩؛ وينظر: Peter Gubser, Historical Dictionary of the Hashemite Kingdom of Jordan, The Scarecrow Press, London, 1991, p. 23.

(٢) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١؛ وينظر:

Elias F. Hajj,The Baghdad pact and its effect on the Arab States, Thesis submitted in partial eulfillmeni the requirements of the degree DP plaster of artsin.

The Department of Political Studies and Public Administration of The American University of Beirut, Beirut-Lebanon, February, 1967, p.163.

عليه وكانت الموافقة بالأغلبية ١١٢ في مقابل ٤ أما مجلس الشيوخ فكانت الموافقة ٢٦ في مقابل ١٦[(١)]. وبموجب المادة الخامسة من هذا الميثاق ترك باب العضوية مفتوحاً أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام إليها ويعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي. وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا إليه في نيسان/أبريل عام ١٩٥٥ وأعقب ذلك انضمام الباكستان في تموز/يوليو ١٩٥٥[(٢)]. وقد صادق شاه إيران على المادة المنفردة بشأن انضمام إيران إلى الميثاق العراقي التركي وذلك يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وقامت وزارة الخارجية بإعداد وثيقة الانضمام التي يقدّمها السفير الإيراني في بغداد في خلال أسبوع[(٣)]، وتمّ دخول إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥. وكانت الولايات المتّحدة عضواً مراقباً في الحلف مع دعمها الكامل له[(٤)].

سارعت مصر إلى عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية لدراسة هذا الاتفاق، وعقد الاجتماع بالفعل في جامعة الدول العربية، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، وتغيب عنه وفد العراق حيث تذرّع نوري السّعيد في البداية بـ «مرض دبلوماسي» يحول دون حضوره، إلا أنه تراجع بعدئذ وأرسل فاضل الجمالي إلى القاهرة للدفاع عن موقف العراق، وكانت مصر تسعى إلى اتخاذ قرار يدين العراق، غير أن الوفد الأردني عارض ذلك وسعى إلى تطويق الخلاف وتقريب وجهة النظر بين العراق ومصر، وقد حال دون اتخاذ قرار الإدانة واقترح مع لبنان إرسال لجنة إلى العراق، وقد انتهت المحادثات في ٦ شباط/فبراير ١٩٥٥ من

(١) Nabil Frangié, Zeina Frangié, Hamid Frangié, I'autre Liban, II, L'unité en perdition, Archive d'imprimer sur les presses de la SIEL (Beyrouth), 1993, p.123. & Rondot, Philippe , Op. cit, p. 38.

(٢) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسية العالمية، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص ٦٥.

(٣) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٤٩١٤، وثيقة ٦، ص ٦.

(٤) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ٦٥.

دون التوصل إلى نتيجة، وهكذا ذكر أن مصر صارت تفكر في الانسحاب من الجامعة العربية[(١)]، ويرى خالد العظم أن الرئيس جمال عبد الناصر عارض مشروع حلف بغداد لأنه سوف يعطي العراق قيادة الدول العربية وهو الهدف الذي يسعى إليه كي (يتصرف في مقدرات سورية والأردن والسعودية ويساوم عليها) ويتزعم العالم العربي[(٢)].

أ - موقف الأردن

إن العلاقة التي تربط الأردن والعراق هي علاقة خاصة بسبب وجود الأسرة الهاشمية التي على رأس نظام الحكم في البلدين، وارتباط كل منهما بمعاهدات مع بريطانيا جعلت أنظار القائمين على هذا الحلف تتجه نحو انضمام الأردن وخصوصاً أن المسؤولين في الأردن كانوا يبحثون عن وسيلة يتوصلون عن طريقها إلى حل بعض المشاكل[(٣)]، وقرروا استطلاع رأي بريطانيا والولايات المتّحدة في الفوائد التي يمكن أن تقدمها إلى الأردن إذا هو انضم إلى الميثاق.

استدعى السيد توفيق أبو الهدى سفراء العراق وتركيا وبريطانيا والولايات المتّحدة وأطلعهم على وجهة نظر الأردن وطلب إليهم ردود حكوماتهم حول الموضوع. وقام رئيس الجمهورية التركية السيد جلال بايار [(*)] (Jalal Bayar) بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ وكان يرافقه وزير

(١) رياض محمد عيد الشديفات، الأردن ومهام التوجه القومي في السياسة العربية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص ٩؛ وينظر: علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، مرجع سابق، ص ٢٢٢؛ وينظر: فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٢.

(٢) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٩، نقلاً عن: مذكرات خالد العظم، م٣، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥٧.

(٣) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ٩٥.

(*) سياسي تركي ولد عام ١٨٨٤، وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩، انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٢، ثم أعيد انتخابه عام ١٩٥٤، اتهم مع رئيس الوزراء عدنان مندريس باستغلال النفوذ، وفي عام ١٩٦٠ قام جمال جور سيل بانقلاب عسكري فألقي القبض عليه وقدم للمحاكمة في باسيادا واستمرت محاكمته من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦١، حكم عليه بالإعدام، إلا أنه عفي عنه.

خارجيته السيد قطين ذورلو، وعقد مع الملك حسين ورئيس وزرائه محادثات سياسية تستهدف انضمام الأردن إلى ميثاق بغداد ووعد أن يتصل بالحكومة البريطانية ليحثها على إجابة الطلبات الأردنية[١]. ويذكر الملك حسين في يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عشية مغادرة الرئيس التركي الأردن، «عقدنا مؤتمراً في بيتي في الشُّونة في غور الأردن. وأخبرت الرئيس أنني أدرك مزايا الحلف، وذلك في ضوء حاجتنا للعون الاقتصادي إضافة إلى التحالف العسكري. حيث أن حرب فلسطين قد أرهقتنا، ولدينا أكثر من نصف مليون لاجئ. كما أننا بحاجة إلى إعادة النظر في المعاهدة الأردنية البريطانية»[٢]. وأمام هذه التطورات السريعة فقد بادر الأردن إلى تقديم مذكرة لبريطانيا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ يطلب بها تعديل معاهدة ١٩٤٨ وخصوصاً العمل على زيادة القوات المسلحة الأردنية والتأكيد على الحقوق العربية في فلسطين، ويبدو أن هذه المذكرة كانت إشارة إلى أن الأردن سوف ينضم إلى الميثاق العراقي التركي[٣].

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، توجه وفد أردني إلى بغداد وأجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين حول المساعدة، التي يقدّمها العراق إلى الأردن لقاء انضمامه إلى الحلف، وصدر بيان مشترك بين فيه تبادل وجهات النظر حول تمويل المشاريع الأردنية[٤].

ومن جهة أخرى، كانت بريطانيا تعتبر انضمام الأردن إلى حلف بغداد على جانب كبير من الأهمية، لأنه سيقوي الحلف ويشجع لبنان على الانضمام إليه، ومن ضمن مساعي بريطانيا لإقناع الأردن بالانضمام إلى الحلف كان إرسال

(١) منيب الماضي وموسى سليمان، مرجع سابق، ص ٦١٠ ـ ٦١٣.

(٢) الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: عواد علي، ج١، ط١، عمان، ١٩٩٩، ص ٩٥.

(٣) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٢١.

رئيس أركان الجيش البريطاني الجنرال جيرالد تمبلر (Jerald Templer) إلى عمّان للضغط على المسؤولين الأردنيين تحقيقاً لهذه الغاية[١].

وقد وصل إليها تمبلر على رأس وفد بريطاني في أثناء وجود الوفد الأردني في بغداد، وقد أجرى الوفد البريطاني مفاوضات مع الحكومة الأردنية حول الميثاق، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، وتعرف الملك حسين إلى الفوائد التي سيحصل عليها الأردن إذا ما انضم إلى ميثاق بغداد، وبيّن من جانبه للبريطانيين التهديد الإسرائيلي المستمر للأردن وتسلل الشيوعية، لكنه أوضح لهم أنه لا يفعل شيئاً من وراء ظهر عبد الناصر، لذلك بعث الملك رسالة إليه أشار فيها إلى مزايا انضمام الأردن إلى الحلف، وقد أجاب عبد الناصر مؤكداً أن أي قوة للأردن هي مصدر قوة للعرب، ولكن الملك لم يكن مرتاحاً من هذا الجواب[٢]. من جهة أخرى، قابل تمبلر سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني الذي طلب إليه تقديم مذكرة يوضع فيها ما يدور بشأن الميثاق، فاستجاب تمبلر لهذا الطلب، وقدّم مذكرة تضمّنت رد الحكومة البريطانية على المطالب الأردنية[٣].

قامت الحكومة الأردنية بدراسة المذكرة البريطانية، وقدّمت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر مذكرة جوابية أوضحت فيها شروطها للانضمام إلى الميثاق، ومنها استبدال معاهدة ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تتضمّن التعاون في الدفاع عن الأردن وتقديم مساعدة مالية لسد نفقات القوات الأردنية، وتوفير مستلزماتها، بالاتفاق على حد أدنى لها، على أن تتعهد الحكومة البريطانية أن تنجد الأردن حالاً في حالة وقوع هجوم مسلح عليها، وأن تتشاور الحكومتان الأردنية والبريطانية في حال احتمال وقوع خطر أو أعمال عدوانية تهدّد الحكومة الأردنية، دون مس

(١) نظام شرابي، أميركا والعرب السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين، ج١، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٩٩.

(٢) Elias F. Hajj، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) منيب الماضي وموسى سليمان، مرجع سابق، ص ٦١٤؛ وينظر: رياض محمد الشديفات، مرجع سابق، ص ١٠.

التزامات الأردن حيال ميثاق الضمان الجماعي العربي، وبدا كل شيء جاهزاً لانضمام الأردن إلى ميثاق بغداد(١).

ووافق الجنرال تمبلر على مطالب الحكومة الأردنية، لكن الأخيرة لم تكن لديها الشجاعة لاتخاذ القرار والدخول في الحلف، الذي يعتقد أنه خير لبلدها من جراء الرفض الشعبي وانتقادات مصر القوية، وبدأت مصر الهجوم بالدعاية الثقيلة ضد الأردن(٢).

وفي أثناء المباحثات قدم أربعة من الوزراء استقالاتهم وهم السادة: عزمي النشاشيبي، نعيم عبد الهادي، سمعان داوود، وعلي حسنا، ولم يلبث رئيس الوزراء أن قدم استقالته يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥(٣).

لقد جاءت وزارة هزّاع المجالي إلى الحكم بعد استقالة وزارة سعيد المفتي وسقطت بعد خمسة أيام، وأعلن المجالي صراحةً أنه إنما جاء إلى الحكم لكي يوقع ميثاق حلف بغداد وأعلن كذلك «أن الحكومة السابقة كانت قد صادقت من حيث المبدأ على انضمام الأردن إلى الميثاق، لكنه كانت لا تزال هناك اختلافات بين بريطانيا والأردن» وقال: «إن ما وقعه إلى ذلك هو السعي إلى تعريب الجيش العربي وإلغاء المعاهدة القائمة بين الأردن وإنكلترا»(٤).

فضلاً عما تقدم فقد كانت باكورة أعمال وزارة هزّاع المجالي إصدار إرادة ملكية بحل مجلس النواب القائم، والشروع في انتخاب مجلس جديد يقرّر الانضمام المنشود، ولما كانت المادة ٧٤ من الدستور الأردني لا تجيز للوزارة التي تحل مجلس النواب القيام بانتخابات المجلس الجديد فقد استقالت وزارة المجالي في يوم حلها المجلس وقامت مقامها وزارة برئاسة إبراهيم هاشم(٥).

(١) علي إبراهيم البشايرة، مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٢) Elias F. Hajj، مرجع سابق، ص ١٦٤.
(٣) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٢.
(٤) جهاد مجيد محيي الدين، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ج١٠، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ص ٢١١.

أفشلت هذه الاستقالات مهمة تمبلر والوفد العسكري المرافق له، وعبرت مختلف الأحزاب والقوى الوطنية باتجاهاتها كافة عن رفضها حلف بغداد ومحاولات ضم الأردن إليه، وقد جاء هذا الرفض من خلال المحاولات المتعدّدة التي بذلت من أجل ضم الأردن إلى الميثاق؛ سواء أكان ذلك في أثناء زيارة جلال بايار أم في أثناء زيارة تمبلر، ومن خلال حكومة هزاع المجالي، التي كانت تهدف إلى إدخال الأردن في ميثاق بغداد، ومن ثم إجبارها على الاستقالة(١).

وقد وصف هزّاع المجالي قوة دعاية الإعلام المصري وتأثيرها في الشعب الأردني حينذاك بقوله: «إنَّ صوت العرب، إذاعة القاهرة الموجهة إلى الوطن العربي، علامة لبدء التنفيذ بحيث كانت التظاهرات تنطلق بعد سماع صوت العرب»(٢).

وبقي الإعلام المصري الضاغط الأكبر على السياسة الأردنية آنذاك وبقي الرأي العام متطابقاً مقتنعاً بذلك الإعلام، لم يؤثر ذلك في قرار حلف بغداد فقط، بل تعداه إلى أكثر منه، حيث أدى إلى طرد غلوب باشا من الأردن، الذي اعترف بنفسه بأن ما حدث كان من فعل إذاعة صوت العرب(٣).

وبعد استقالة وزارة إبراهيم هاشم تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة سمير الرفاعي، ومع استمرار نشاطات الأحزاب السياسية وحركة المعارضة من أجل منع الأردن من الانضمام إلى الحلف، قامت حكومة الرفاعي بسلسلة من الإجراءات التعسّفية منها: منع التجوال ليلاً في جميع أنحاء المملكة، وإعلان الأحكام العرفية، واعتقال عدد من قادة الأحزاب وشمل نواب المعارضة في مجلس النواب، الذين أعلنوا رفضهم للأحلاف، وشكلوا لجنة في المجلس أطلقوا عليها اسم (الكتلة الدستورية في البرلمان) وفي عدادهم ستة من الوزراء (خلوصي الخيري، وانطاس حنانيا، وهاشم الحبوسي، وسابا العكشة، وضيف الله الحمود ومصطفى خليفة)

(١) علي إبراهيم البشايرة، مرجع سابق، ص ٢٣٤.
(٢) Elias F. Hajj، مرجع سابق، ص ١٦٥.
(٣) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦١.

وقد أيد الكتلة كل من وزير العدلية والدفاع (فلاح المدادحة) ووزير الخارجية (حسين الخالدي)[١].

أمام هذا الضغط الجماهيري تراجعت الحكومة عن موقفها وأعلن سمير الرفاعي أنه ليس من سياسة الأردن الارتباط بأية أحلاف أجنبية، وأكد عدم التقيد بحلف بغداد، وأُعلن رسمياً عدم انضمام الأردن إلى حلف بغداد نزولاً على رغبة الشعب[٢].

٢ - موقف لبنان

لم تستطع الحكومة اللبنانية إخفاء ميلها نحو حلف بغداد، فقد قامت باتصالات حثيثة في هذا المجال في مختلف الميادين، ومن دعوات وزيارات متبادلة مع دول الحلف إلى طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتّحدة، كلها خطوات تؤكد هذا الاتجاه[٣].

وقد رحب سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني بالميثاق العراقي التركي، زاعماً أن هذا الميثاق «يضمن للعرب ما يساعدهم على صد أي اعتداء تتعرض له بلادهم سواء في الداخل أو في الخارج كما أن على الحكومة أن تقبل العرض التركي الرامي إلى ضم لبنان إلى الميثاق المذكور بحجة أن هذا القبول يساعد على حل المشكلة الفلسطينية على أساس القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بهذا الشأن»[٤].

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ وصل الوفد التركي إلى بيروت وعلى رأسه عدنان مندريس رئيس الوزراء وفؤاد كوبرواو وزير الخارجية[٥]، بناء على

(١) خليل حنش الحمداني، مرجع سابق، ص ١٩٩، نقلاً عن: دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ملف رقم ٣١١/٢٧٢٠، وثيقة ٢٦، في ١٩٥٦/١/١٤، ص ٥٥.

(٢) Philippe Rondot، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، ط١، المنشورات العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٦.

(٤) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٥) سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

دعوة من رئيس الجمهورية كميل شمعون، وبعد انتهاء الزيارة أكد أعضاء الوفد التركي أن نتائجها كانت ودية، وأن هناك تطابقاً في الآراء بين الحكومتين التركية واللبنانية، حيث توصلت الحكومة اللبنانية إلى اتفاق مع تركيا وحلفائها على ما يأتي:

- تولي الولايات المتّحدة الأميركية وبريطانيا تدريب الجيش اللبناني.
- منح لبنان المساعدات الأميركية من مالية واستثمارات اقتصادية كبيرة.
- عقد اتفاق بين لبنان وتركيا تقوم بموجبه الأخيرة بالدفاع عن الدولة اللبنانية ودعوة لبنان للدخول في الأحلاف الدولية[١].

وقد صرح متحدث بلسان وزير الخارجية اللبنانية بأن عدنان مندريس يحمل معه دعوة رسمية إلى كميل شمعون لزيارة تركيا وقد قبل الرئيس اللبناني هذه الدعوة وقال للرئيس التركي: «إن لبنان مستعد للتعاون مع تركيا إلى أقصى الحدود في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية ما دامت هي تقف إلى جانب الدول العربية»[٢].

وبعد موافقة الرئيس كميل شمعون على الدعوة سافر وفد لبناني برئاسته وعضوية رئيس الوزراء سامي الصلح مع عدد من المسؤولين في الحكومة اللبنانية إلى تركيا، وذلك في نيسان/أبريل عام ١٩٥٥ وحال وصولهم أجريت سلسلة من المباحثات مع جلال بايار رئيس الجمهورية التركية وعدنان مندريس رئيس الوزراء علم في خلالها اللبنانيون أن باكستان وإيران عازمتان على الدخول فيه في القريب العاجل، كما أن بريطانيا أعطت موافقة مبدئية على الدخول فيه أيضاً، ووجهوا اتهامهم إلى الحكومة السورية والمصرية بالوقوف ضد الحلف وإيجاد جبهة مقاومة ضدهم[٣].

(١) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) جهاد مجيد محيي الدين، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١١٢؛ وينظر: صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢١٠.

وقع الوفد اللبناني هناك بياناً مشتركاً(١) مع الحكومة التركية، يؤكد حسن العلاقات الطيبة التي تربط البلدين وذلك في الوقت الذي كانت تركيا تحشد جيوشها على الحدود السورية(٢).

وبعد عودة الوفد إلى لبنان صرح سامي الصلح بأن الزيارة إلى تركيا كانت لبحث العلاقات بين الجانبين وليس صحيحاً كما قيل، إننا قمنا بتوقيع اتفاق سري يقضي بانضمام لبنان إلى الحلف العراقي التركي. لكن المذكرة التي بعثت إلى السفارة اللبنانية في واشنطن في الرابع والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٥٥ وأجاب عليها الرئيس كميل شمعون توصي بغير ذلك حيث قال: «إن لبنان قد تحرك إلى أبعد نقطة ممكنة في توجيه السياسة الأميركية في مسألة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وخصوصاً بالنسبة إلى عقد حلف بغداد، وإن لبنان قد واصل العمل قدر المستطاع لضمان أن الدول العربية توافق على حلف بغداد أو على الأقل لا تقف ضده»(٣).

فأعربت الولايات المتحدة الأميركية عن تأييدها للبيان اللبناني ـ التركي المشترك وعرضت تجهيز مطار خلدة لتأهيله لاستقبال طائرات عسكرية(٤).

---

(١) وقد عبر عن التطابق في وجهات النظر التركية ـ اللبنانية في البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة الوفد اللبناني حيث جاء فيه:

أ) إن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يعدان عاملين جوهريين للسلام والاستقرار في العالم.

ب) إن السلام والاستقرار يستلزمان إنماء الصداقة بين لبنان والدول العربية وتركيا تعاوناً عملياً بين جميع البلدان المسؤولة عن رفاهية الشرق الأوسط.

ج) لا يوجد بين لبنان والبلدان العربية وتركيا أي تعارض في المصالح من شأنه أن يحول دون تعزيز صداقة وتعاون مرتكزين على احترام الحقوق وصون حق كل بلد.

د) يجب أن ينطوي هذا التعاون على مساندة تامة في جميع المحافل الدولية التي تهم هذه البلدان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

هـ) ولأجل بلوغ الأهداف المذكورة آنفاً ستقيم الوفود الحكومية اللبنانية ـ التركية اتصالات وثيقة بينها وستتشاور عند الاقتضاء. ينظر: أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٢؛ وينظر إلى حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣١٨.

(٢) سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، مرجع سابق، ١١٨.

(٣) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤) Nabil Frangié, Zeina Frangié، مرجع سابق، ص ١٢٩.

وأرادت مصر مواجهة سياسة الأحلاف في المنطقة، فوجهت دعوة مستعجلة إلى رؤساء حكومات الدول العربية لعقد مؤتمر في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ (كما ذكرنا سابقاً). اجتمع العرب في الموعد المقرر وحضرت وفود من الأردن، وسورية، والسعودية، ولبنان(*). وكان الوفد اللبناني يتألف من سامي الصلح رئيس الوزراء وألفرد نقاش وزير الخارجية وفؤاد عمّون مدير عام وزارة الخارجية، ونديم دمشقية القائم بأعمال السفارة اللبنانية في مصر. وكان الموقف الرسمي اللبناني في إطاره العام استمراراً لنهجه السابق من سياسة الأحلاف الغربية، فهو مع هذه السياسة إذا توافرت التغطية العربية الكافية وإلا فهو لا يعارضها؛ ولكنه لا يعلن موقفاً واضحاً منها. وهذا ما سار عليه فيما يخص حلف بغداد فكان لا يؤيده علناً ولكنه يؤيد العراق فيما ذهب إليه ويرفض إخراجه من الجامعة(١).

اقترح الرئيس كميل شمعون على محمد فاضل الجمالي الذي كان في زيارة إلى بيروت الهدف منها شرح وجهة نظر الحكومة العراقية من المعاهدة مع تركيا بضرورة اشتراك العراق في المؤتمر بعد أن اجتمع معه ومع السفير البريطاني، وبعد نهاية الاجتماع، أرسل فاضل الجمالي برقية إلى الحكومة العراقية جاء فيها «اختليت أنا ورئيس الجمهورية اللبنانية والسفير البريطاني ودار الحديث حول تمثيل العراق في اجتماع القاهرة بشخص ينوب عن فخامتكم ويخشى السفير البريطاني أن وفود لبنان وسوريا والأردن قد تضعف أمام مصر إذ لم يكن العراق ممثلاً، ويرى أن يدافع العراق عن وجهة نظره بقوة»(٢).

توالت جلسات مؤتمر القاهرة ولكن من دون جدوى بسبب غياب العراق حتى الجلسة الثامنة التي حضرها العراق(**). أعلن الجمالي بعد أن اطلع على

(*) ليبيا، اليمن اشتركا ولكن بعد بدء الاجتماعات، أما نوري السعيد فاعتذر بحجة أنه مريض.

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) صالح جعيول السراي، العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص ٧٤.

(**) كان الوفد العراقي برئاسة فاضل الجمالي وعضوية برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بالوكالة ونجيب الراوي سفير المملكة العراقية في مصر وخليل إبراهيم.

ملخص لأبحاث الجلسات السابقة «أن سياسة العراق تتلخص في ثلاث نقاط. الأولى تحرير العرب ووحدتهم، والثانية سلامة العراق والمحافظة على صداقتنا مع جيراننا، والثالثة تتعلق بسياستنا الدولية فإننا كافحنا للتخلص من الانتداب ونجحنا فيه عام ١٩٣٢ ودخلنا عصبة الأمم وكانت سياستنا دائماً إيجابية مع الغرب وهذه هي سياستنا المثلثة التي تتوّجها القومية العربية والتي لم تتبدل حتى الآن كما أننا لم نخرج عنها البتة، وهذه السياسة تنسجم مع مقررات وزراء الخارجية التي ترتكز على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة. وإن العراق من حقه تنظيم الدفاع عن أراضيه وإلا يعتبر هذا خروجاً على المواثيق المتفق عليها. وإذا رجعنا إلى الأصل فلا أجد هناك خلافاً بيننا إنما قد يكون الخلاف في الوسيلة». وفشل المجتمعون في إقناع العراق بعدم السير في طريق الاتفاق والتوقيع عليه مع تركيا[1]. استمرت بعد ذلك الجلسات ولكن من دون أن يطرأ أي تبديل على الموقف العراقي وقرأ الجمالي تحفظاً في الجلسة الثانية عشرة جاء فيه: «العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية يحتفظ بحق اتخاذ أي إجراءات إضافية من أجل ضمان سلامته». وأمام هذا الإصرار العراقي اقترح عبد الناصر إلغاء معاهدة الدفاع المشترك لأنها أصبحت حبراً على ورق، واعترض الوفد اللبناني على تصريح عبد الناصر[2].

وكمحاولة أخيرة وافق المجتمعون على تشكيل وفد[*] يمثل دول الجامعة

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٢) كان للبنان موقف إذ قال ألفرد نقاش: «إن هذا الإلغاء له تأثير كبير على مستقبل البلاد العربية فإنها إذا عملت بهذه التدابير لا يبقى لها أي أمل في الحياة ولذا أرجو أن تفكروا ملياً في هذا الموضوع»، أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(*) ويقول سامي الصلح قرر إيفادي إلى بغداد على رأس وفد، مؤلف من السيد وليد صلاح وزير خارجية الأردن، والسيد فيضي الأتاسي وزير خارجية سورية، والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري. فسافرنا وقابلنا السيد نوري السعيد وسائر رجالات العراق، وسعينا جهودنا لرأب الصداع الذي ألم بجسم العروبة، وللتوفيق بين مختلف الآراء حفظاً للشمل وتوحيداً للكلمة. لكن الخلاف كان، وللأسف أعمق من أن يزول، فلم نصل إلى النتيجة التي كنا نتوخّاها. سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

العربية يتوجه إلى بغداد لإقناع العراق بعدم الانضمام إلى الحلف. والتقى الوفد في بغداد الملك فيصل الثاني ملك العراق والأمير عبد الإله ولي العهد ونوري السعيد رئيس الوزراء ولكن نوري السعيد تمسك بموقفه واستمر يكرر مبرّراته في انضمام العراق إلى الحلف ما أفشل مهمة الوفد العربي[1].

وكان موقف الوفد اللبناني بالتزام الحياد هو الذي أدى إلى انتهاء المؤتمر بدون قرار، غير أنه لما كانت الحكومة المصرية قد دانت هذا الميثاق واستهجنته بشدة فان لبنان لم يكن يجرؤ على تنفيرها من دون أن يتعرض لمجازفات داخلية وخارجية خطيرة، فإن مصر والسعودية كان بوسعهما مقاطعة الاصطياف وتوظيف الأموال فيه فيؤدي ذلك به إلى مكابدة الخسائر الفادحة، كما أن في مصر قرابة أربعين ألف لبناني وأن مصر من أكبر الدول المستوردة للتفاح اللبناني إلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية[2]. وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٥، وصل إلى لبنان روبرت بوي (Robert Boy) رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية للاطلاع على ما توصل إليه المؤتمر في القاهرة بصدد الاتفاق العراقي - التركي وموقف لبنان منه حيث أكدت له وزارة الخارجية أن المؤتمر أكد:

أ - ضرورة المحافظة على الأوضاع الحالية في البلاد العربية وحسن التفاهم بينها.

ب - عدم الانضمام إلى حلف بغداد[3].

وقد أدلى نوري السعيد بتصريح للصحافة في أعقاب انتهاء المؤتمر أوضح فيه أن موقف لبنان من الاتفاق العراقي - التركي ليس بالوضع الجيد الذي يمكن أن يُطمأن إليه ولاسيما رئيس وزرائه سامي الصلح. أما موقف رئيس

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، مرجع سابق، ص ١٩٤؛ وينظر: محمود رياض، مذكرات ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ج٢، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٩.

(٢) جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٥٥.

الجمهورية (كميل شمعون) فإنه مؤيد للعراق ومساند له في هذا المجال(١).

وقد أفصح شمعون في خلال مقابلة أجراها مع السفير العراقي، في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٥، في بيروت، أن الرأي العام اللبناني منقسم على نفسه، وهو يعتقد بأن ٥٠٪ هم مع الحلف، أما الآخرون فهم ضد الحلف وهؤلاء خليط من الشيوعيين والمأجورين وغيرهم ومع أنه يعتقد بأن ٩٠٪ من الشعب اللبناني هم من دعاة التعاون الوثيق المطلق مع العراق، لكنه يرى أن الإقدام على دخول الحلف في الوقت الحاضر سابق لأوانه أقله في الظروف الحاضرة ولا سيما أن الأميركان قد امتنعوا عن تزويد لبنان السلاح على الرغم من الإلحاح الشديد بحجة أن هذا التسليح سيثير حفيظة اليهود ولأن أميركا مقدمة على إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في خلال السنة والنصف السنة القادمة وليس هناك من ينكر التأثير اليهودي الموجه في أميركا لترجيح كفة القوى هناك(٢). فهو يقول إنه مستعد لدخول الحلف فوراً بعد الحصول على السلاح ليكون ذلك ذريعة بيده وحجة أمام الرأي العام اللبناني حيث يعتقد فخامته بأن على العرب أن يقووا أنفسهم بالسلاح والعتاد بمختلف الوسائل الأخرى كي تبقى كلمتهم مسموعة(٣). أما النواب المعارضون فأعلنوا في جلسة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ احتجاجهم على سياسة لبنان الخارجية لما أصابها من الغموض ورفض الدخول في حلف بغداد(٤).

---

(١) سعيد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٨ (سري)، وثيقة ١٦، ص ٢٧.

(٣) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٨ (سري)، وثيقة ١٦، ص ٢٨.

(٤) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد،(وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٩، وثيقة ٤٠، ص ٤٧.

أما الرئيس كرامي(١) فقد ذكرت الصحف أنه يؤيد موقف مصر من تسليحها ويؤكد أن سياسة لبنان هي ضد الأحلاف(٢).

زارَ لبنان عدد من المسؤولين العرب والأجانب لبحث موضوع الميثاق، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ قَدِمَ عاهل الأردن الملك حسين بن طلال إلى لبنان بزيارة رسمية رداً على زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون إلى الأردن. وقد احْتُفِيَ بجلالة الملك حفاوةً كبرى(٣). جرتْ مباحثات بين السير ماكملان وزير خارجية بريطانيا ورئيس الجمهورية اللبنانية بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللبنانية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ تتعلق بميثاق حلف بغداد. فيما اجتمعت الأحزاب اللبنانية المعارضة في مؤتمر دعا إليه الحزب التقدمي الاشتراكي، وبعد تداول قضية الحلف تألفت لجنة تمثل الأحزاب الحاضرة من حسين العويني وكمال جنبلاط، وحسن البحصلي، وإميل الخوري، وداود سلمان، وحبيب ربيز، وفؤاد الخوري، والأب طانيوس منعم، والشيخ أحمد الزين، وثريا عدرا، وإلياس الهبر، ومحمد خير الدويري، ونسيب المتني، ويعقوب الصرّاف، اتخذت المقررات الآتية:

---

(١) الرئيس كرامي، هو رشيد عبد الحميد كرامي، من طرابلس ومن مواليد مرياطة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، وهو ابن الزعيم الطرابلسي عبد الحميد، درس بطرابلس وتخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٤٧ واشتغل بالمحاماة، وانتخب نائباً عن طرابلس (محافظة الشمال) في عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٥٣ وفي دورات ١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢، وعين وزيراً للعدل عام ١٩٥١ فوزيراً للاقتصاد عام ١٩٥٣، تولى رئاسة الوزارة خمس مرات، الأولى عام ١٩٥٥، ثم في عام ١٩٥٨ مرتين وعاصر الانقلاب الذي أنهى حكم كميل شمعون، وفي السنة التالية ترأس الوفد اللبناني في الدورة الرابعة لهيئة الأمم المتحدة، وشكل وزارته الرابعة عام ١٩٦١، والخامسة عام ١٩٦٦ استشهد في الأول من حزيران/يونيو ١٩٨٧ عندما انفجرت عبوة كانت موضوعة في الطائرة التي كان عائداً بها من طرابلس إلى بيروت. عدنان ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٨، ط١، دار بلال للطباعة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣١٩؛ وينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص ٥٦٦.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٨ (سري)، وثيقة ٦٢، ص ٣.

(٣) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٨ (سري)، وثيقة ٤، ص ٥.

- تأييد ميثاق ١٩٤٣ لا امتياز ولا مركز ممتاز لدولة على أخرى، سيادة واستقلال لبنان ضمن التعاون العربي.
- إن إقدام حكومة العراق على توقيع الحلف يهدد أسس التضامن العربي، ويضعف مركز الجامعة العربية.
- معارضة الحلف ومطالبة الحكومة اللبنانية بعدم الدخول فيه، واتخاذ موقف صريح برفضه.
- تصريحات المسؤولين في الدول الغربية لا تترك مجالاً للشك بأن غرض الحلف هو الصلح مع إسرائيل.
- مطالبة الحكومة اللبنانية بتنظيم التعاون وفق ميثاق جامعة الدول العربية[1].

والجدير بالملاحظة أن القوى المعارضة في لبنان لحلف بغداد قادها على الصعيد العام الحزبان الاشتراكي والشيوعي[2]. فالحزب الاشتراكي نظم في حينه بعض التظاهرات ضد الأحلاف الأجنبية في بيروت وسقط له في إحداها طالب جامعي. وانضمت إلى هذين الحزبين لاحقاً قوى سياسية أخرى من بينها الهيئة الوطنية، والنجّادة وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الشخصيات السياسية المستقلة[3]. وأصدر حزب النداء القومي اللبناني بياناً دعا إلى:

أ) دعوة الحكومة اللبنانية وسائر الحكومات العربية إلى التعاون مع مصر بقصد تأييدها في عملها هذا تأييداً كاملاً، ومطلقاً بكل الوسائل.

(١) جورج نقولا سمعان، سياسة لبنان الخارجية ومضاعفاتها الداخلية في عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١١، ص ١١٩.

(٢) يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني من أقدم الأحزاب العقائدية، حيث وُجد الشيوعيّون في لبنان منذ العام ١٩٢٥، على شكل منظمات وتيار فكري عقائدي. ولم يظهروا بشكل حزبي منظم إلا منذ العام ١٩٣٠، عندما تشكل حزب شيوعي واحد لكل من سورية ولبنان، أما في لبنان، فتأسس الحزب عام ١٩٤٤، وتسلم قيادته فرج اللّه حلو، وفي أجواء «الحرب الباردة» والصراع الإيديولوجيّ بين الشرق والغرب، اعتقد الحزب بحتمية التحول الثوري في لبنان من الرأسمالية إلى الاشتراكية، الذي يمكنه وحده تحرير لبنان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. عبد الرؤوف سنّو، حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع، ط١، م١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٦.

(٣) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ٤٩.

ب) دعوة الحكومة اللبنانية وسائر الحكومات العربية إلى أن تحذو حذو مصر في سياسة التسلح غير المشروط وغير المقيد[1].

لم يقتصر الموقف المعارض لحلف بغداد على الأحزاب والهيئات الوطنية اللبنانية فحسب، فقد كان للطلاب دور بارز في ذلك حين أصدر اتحاد الطلاب في لبنان بياناً هاجم فيه زيارة رئيس وزراء تركيا مندريس بيروت الآنفة الذكر. كما أصدرت جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في بيروت بياناً هاجمت فيه الحلف العراقي ـ التركي وذلك في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٥ على الرغم من إصدار إدارة الجامعة بياناً للجمعية المذكورة بعدم التدخل في مثل هذه الأمور[2].

وفي جلسة مجلس النواب اللبناني في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٥ بعد أن تكلم عدد من النواب أدلى وزير الخارجية ببيان تناول فيه الحالة السياسية الراهنة في دول الجامعة العربية والمواقف التي يتخذها لبنان إزاءها، ومما قاله: «وقد أجمع لبنان كما ظهر ذلك بنوع خاص من المناقشات التي دارت في هذا المجلس، وقد أجمع على نقطة أساسية في الموضوع وهي عدم قبول إقصاء العراق بأي شكل من الأشكال عن الجامعة العربية»[3]، كما أعلن نقاش: «إن الدور الذي قام به لبنان بوساطة بين الدول العربية وإن لم يكن قد أدرك غايته حتى الآن إلا أنه ساعد بصورة ملموسة على تجنيب وقوع كارثة الانشقاق والتفريق النهائي وتحويل الأخوة إلى العدوان وإلى خصومة لا خصوم بعدها». وانتهى أخيراً إلى أن «السياسة المتبعة لم تزل سياسة لبنان الحكيمة السلمية. وإن القيام بالوساطة المخلصة دون انحياز ما وإن تجنب التفكيك والانقسام بين أفراد الجامعة هو من المبادئ التي اعتنقتها الحكومة ولجنة الشؤون الخارجية بالإجماع». وفي نهاية الجلسة وافق المجلس بأكثرية الأصوات على اقتراح مقدم من بعض

(١) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ٨، ص ١١.

(٢) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٣) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

النواب بتأييد السياسة الخارجية للحكومة وبالطلب إليها الاستمرار في مساعيها لرأب الصدع في العلاقات العربية[(١)]. وتلقى الرئيس شمعون كتاباً من غبطة البطريرك عريضة، أوضح فيه رأي البطريركية المارونية بشأن الحياد وسياسة الأحلاف وجاء فيه «... لا شك في أنكم أدركتم ما يساور نفوس اللبنانيين من قلق وخوف على مستقبل لبنان بأن يتجه في سياسته اتجاهاً بعيداً عن شعور أبنائه ومخالفاً لتقاليدهم...» وأكد البطريرك أن للبنان تقاليد تاريخية وروحية وجغرافية رسمت له سبيلاً سياسياً محدداً، أملاً في أن تكون سياسة الرئيس مستوحاة من مصلحة لبنان وتقاليده، وبعيدة عن انضمامه إلى أحلاف لايتفق معها، «... وليس أحب إلينا من بقاء لبنان محايداً، أما إذا بدا أن ممارسة الحياد تفوق استطاعتنا فليكن اتفاقنا مع الدول الغربية مباشرة وبدون واسطة، وبشروط تضمن لنا السلامة والاستقلال والسيادة... ونحن إذ نبدي لفخامتكم هذا الرأي نعبّر عن أكثرية اللبنانيين على أمل أن تحققوا أمنيتنا التي هي أمنية الشعب اللبناني...»[(٢)].

ثالثاً - مبدأ أيزنهاور[(٣)] (Doctrine Eisenhower) عام ١٩٥٧

كانت أزمة السويس سنة ١٩٥٦، نقطة تحول في التاريخ المعاصر للشرق

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٢) جورج نقولا سمعان، مرجع سابق، ص١٥٦؛ وينظر: جريدة النهار، العدد ٥٩٣٤، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٥٥؛ جريدة الأنباء، العدد ١٩٥، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٥٥.

(٣) مبدأ أو مشروع أيزنهاور، خطة سياسية ذات طابع عسكري أعلنها الرئيس أيزنهاور أمام مجلس الكونغرس في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، وأقرها الكونغرس في التاسع من الشهر نفسه، وفيها يطلب الرئيس الأميركي موافقة الكونغرس، وقد بنى الرئيس أيزنهاور مشروعه على أساس أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة حرجة بعد تمتع دوله بالاستقلال وهي التي كان أمنها يعتمد على نفوذ بعض القوى العالمية (البريطانية والفرنسية) ما أدى إلى حدوث فراغ في المنطقة، فضلاً عن عاملين ضروريين الأول العداء بين إسرائيل والعالم العربي، والثاني محاولة النفوذ الشيوعي التسلل إلى المنطقة، لهذا تضمن المشروع استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع أية دولة من دول الشرق الأوسط على ما من شأنه تنمية اقتصاداتها حتى لا تقع تحت تأثير الإغراء الشيوعي. أحمد عطية اللَّه، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص ١٦٦.

الأوسط وبداية تعاون حذر بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر، جعله تعارض المصالح السياسية بين الدولتين عرضة لهزّاتٍ متواترة، تمحورت حول قاعدة السويس، ومصالح الدفاع الغربية في المنطقة، وقيام دولة إسرائيل، وعدم قدرة الولايات المتحدة على التوفيق بين «المصالح الغربية والقومية العربية» وقد أدت غلبة الأسباب المفرقة في النهاية إلى انهيار العلاقات المصرية الأميركية. وتعود الخلافات بين الإدارتين إلى تباين المفاهيم حول مستقبل العالم العربي، فقد أدرك المسؤولون الأميركيون أن مصر هي مفتاح الشرق الأوسط، وأن دورها لابد أن يكون طليعياً، سواء في التكتلات الدفاعية التي تستلزمها توجهاتها السياسية، أو في معالجة الصراع العربي الإسرائيلي، واعتقدوا، منذ العدوان الثلاثي على مصر، أن الفرصة مؤاتية مع القاهرة بعد «وساطة الولايات المتحدة التي كانت عاملاً رئيساً في الإنهاء الناجح لنزاع قناة السويس»[(١)]. لم يكن مشروع أيزنهاور سوى صيغة معدلة لمشروع حلف بغداد من أجل إعادة تعويم السياسة الأميركية الثابتة تجاه المنطقة العربية، التي تسعى إلى تحقيق أهدافها في ضوء إستراتيجية مرسومة سلفاً[(٢)].

لذلك ألقى الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ بياناً أمام الكونغرس شرح فيه تفصيلاً سياسة حكومته الشرق أوسطية حيث ذكر أنها تقوم على أن كل دولة في الشرق الأوسط تشعر بخطر الشيوعية الدولية عليها، يمكنها طلب المساعدة من الولايات

(١) جورج نقولا سمعان، مرجع سابق، ص ٢٣٧؛ وينظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواطف الكلام، ط٦، دار الشروق، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٨ - ٦٩؛ وينظر: نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥٦.

(٢) محمد مراد، السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط١، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

المتحدة الأميركية التي تبادر فوراً إلى تقديم المساعدة اللازمة[1]. وقد وافق الكونغرس على هذا المشروع الذي عرف بمبدأ أيزنهاور ليدخل مرحلة التطبيق الفعلي في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧[2]، وقد حاز المشروع (٧٢) صوتاً في مقابل (١٩) صوتاً وعلى ذلك أصبح لمبدأ أيزنهاور صفة قانونية.

وتُشيرُ الوثائق الأميركية بالرغم من أن مبدأ أيزنهاوركان بالأساس موجهاً ضد العدوان الشيوعي المعلن وغير المنفذ، إلا أنه كان ناجحاً في بعض الجوانب، إذ أعطى الرئيس سلطة اقتصادية غير محدّدة تقريباً تتيح له صرف ٢٠٠ مليون دولار لحل المشاكل الاقتصادية في الشرق الأوسط، وكانت تلك السلطة مفيدة إلى حد أنها منعت انهيار الأردن عام ١٩٥٧[3].

تباينت مواقف الدول من المشروع، فقد كانت (بريطانيا وفرنسا) من الدول المؤيدة له في حين انتقده الاتحاد السوفياتي والصين[4]. أما الهند فكانت ترى أن المشروع قد يؤدي إلى تقسيم العرب ومن ثم حدوث توتر في المنطقة نتيجة لاختلاف آرائهم حول المشروع[5]. وتشير وثائق مجلس الشيوخ الأميركي، إلى

(١) يقول محمود رياض الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في مذكراته: «... استند مبدأ أيزنهاور إلى أن الانسحاب البريطاني الفرنسي أدى إلى وجود فراغ في المنطقة ينبغي أن تملأه دولة عظمى هي الولايات المتحدة بطبيعة الحال... إن أيزنهاور لم يكن يرى أمامه سوى الخطر الوارد من الشرق وهو انتشار الشيوعية ولم يستطع إدراك عمق الإحساس العربي بالاستقلال ورفض التبعية، وأن الشعوب العربية وهي تلفظ النفوذ الاستعماري لن تقبل بداهة بالنفوذ الشيوعي. وبدلاً من أن يستغل أيزنهاور هذه النزعة الاستقلالية لدى الساسة العرب والشعوب العربية لصالحه عن طريق التعاون والصداقة والاحترام المتبادل لجأ إلى أسلوب الضغط والتهديد وفرض سياسة تضمن للولايات المتحدة تطويق الاتحاد السوفياتي بالقواعد العسكرية لكنها لا تضمن حماية الأمة العربية من التهديد الصهيوني». محمود رياض، مرجع سابق، ج٢، ص ١٤٦؛ وينظر: أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٢) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) American Documents from the Congressional Record-Senate, No 6073, 1958؛ وينظر ملحق رقم (٢).

(٤) دوايت أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونغمان، (د.م)، (د.ن)، ١٩٦٩، ص ٨٢.

(٥) حسين حمد الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥١.

أن مبدأ أيزنهاور قد وفر الحل للشرق الأوسط الذي كان قد تبناه الكونغرس، وهذا الحل يحتوي على أحكام مستقبلية جديدة، ليست من جانب واحد، بل إن الولايات المتّحدة توفّر المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه المناطق في الشرق الأوسط لحماية أمنها واستقلالها[1].

وسرعان ما لاقى المشروع التأييد والدعم الكبيرين من ميثاق بغداد، فقد اجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا والعراق وإيران وباكستان في أنقرة في ١٩ كانون الثاني/يناير، وأعلنوا ترحيبهم بمشروع أيزنهاور، وعدوه خطوة مهمة لمجابهة الخطر الشيوعي وحفظ الأمن والسلام وتحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة[2].

١ - الأردن ومبدأ أيزنهاور

عندما رأت الحكومة الأميركية الميل القوي من الأردنيين إلى مصر وسورية والقومية العربية، اتهمت السياسة البريطانية بالضعف وسوء التصرف، واستبدت بها الرغبة في أن تتولى هي توجيه السياسة الأردنية والسيطرة المباشرة عليها. وقد تزامن ذلك كله مع إعلان الرئيس الأميركي أيزنهاور مبدأ يحمل اسمه، هدفه ملء الفراغ الذي خلّفه انهيار النفوذ البريطاني بعد العدوان الثلاثي والحيلولة دون قيام الاتحاد السوفياتي من خلال تقديم العون المادي للقوى الشيوعية بالسيطرة على المنطقة[3].

وكان مبدأ أيزنهاور يهدف إلى حماية مصالح الغرب في الشرق الأوسط ليس من الشيوعية فحسب، بل من أي خطر يهدد الأنظمة العربية الموالية للغرب حتى من الحركة القومية العربية التي تزعمها عبد الناصر[4].

وكان إعلان مبدأ أيزنهاور بمنزلة محاولة سافرة من الولايات المتّحدة للحلول مكان الوجود البريطاني في المنطقة، الذي عانى كثيراً نتيجة سياسات الحكومة

(١) American Documents from the Congressional Record-Senate, No 9283, 20, May, 1958. وللمزيد ينظر ملحق رقم (٣).

(٢) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٥٧، نقلاً عن: جريدة الزمان، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧.

(٣) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٤) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ٥٨.

الأميركية في أثناء حرب السويس على الخصوص وبعدها، كما أن إعلان هذا المبدأ كان إشارة واضحة إلى تورّط الولايات المتحدة في المنطقة وتوليها المهمة عن طريق أوروبا وبريطانيا تحديداً[١]. وعلى الرغم من تأثر النفوذ البريطاني بمبدأ أيزنهاور، إلا أن الأخير كان يؤكد ترحيب بريطانيا بمشروعه وتأييدها له[٢].

وفي ضوء ذلك، وجد الأردن نفسه، عام ١٩٥٧، متورّطاً في الحرب الباردة[٣]، وأصبحت سلامة حدوده جزءاً من مصالح واشنطن الحيوية، وبهذا أصبحت أميركا عملياً خليفة بريطانيا في الأردن، وأصبحت الداعم الأساس والضامن لوجود النظام الأردني القائم، ولاسيما بعد انتهاء تسعة وعشرين عاماً من العلاقات التعاهدية بين الأردن وبريطانيا، من خلال إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية في آذار/مارس ١٩٥٧.

كان للأردن وضع خاص فيما يتعلق بتفاعلات ردود الفعل حول مبدأ أيزنهاور، فقد انقسم الساسة الأردنيون بين مؤيد ومعارض، كما كان سبباً في ازدياد حدة التوتر بين الملك حسين وحكومة سليمان النابلسي[٤] الأمر الذي أدى إلى استقالتها في ١٠ نيسان/أبريل عام ١٩٥٧[٥].

(١) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) دوايت أيزنهاور، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٣) الحرب الباردة: حالة توتر مابين ١٩٤٥و ١٩٩٠، نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وحلفائهما على التوالي، الذين كانوا يمثلون معسكرين مزودين بوسائل عسكرية هائلة، ويرافعون عن منظومات أيديولوجية واقتصادية متعارضة. تلت حقبة (١٩٤٨ - ١٩٦٢) البالغة التأزم مرحلة وفاق دولي (١٩٦٣ - ١٩٧٨) ثم ارتفاع جديد للتوترات (١٩٧٩ - ١٩٨٥) وبعد التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان.انتهت الحرب الباردة مع انهيار النظام الشيوعي في أوروبا. خليل أحمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، ط١، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣.

(٤) سليمان النابلسي، ولد في مدينة السلط عام ١٩٠٨، شغل عدة مناصب وزارية فعين وزيراً للمالية والاقتصاد لسنة ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ وأسند إليه منصب سفير الأردن في بريطانيا ١٩٥٣ - ١٩٥٤ واختير دولته رئيساً لمجلس الوزراء ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ووزيراً للخارجية والمواصلات ١٩٥٧. نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات أردنية، (د.م)، (د.ت)، ص ١٠٥.

(٥) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

عندما وافق الأردن ولبنان والسعودية والعراق على المشروع، ورأى الملك حسين فيه فرصة جيدة لتحسين أوضاع بلاده الاقتصادية والمالية[١]، التقى السفير الأميركي في عمّان وأعرب له عن استعداد الأردن للانضمام إلى مبدأ أيزنهاور وكذلك العرب من أجل الحصول على الدعم للنهوض باقتصاداتهم وبناء القوات المسلحة لصون سيادتهم شريطة ألا يتعارض هذا الدعم معها[٢].

ولكن موقف الحكومة الأردنية جاء مخالفاً لموقف الملك حسين عندما صرح رئيس الوزراء سليمان النابلسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ بأن حكومته لن تسمح لأحد بالتدخل في شؤون الأردن للدفاع عنه، وأن حق الدفاع عن البلدان العربية يعني العرب وحدهم، وأن حرية واستقلال العرب ليسا للبيع.

وفي أثناء زيارة جيمس ريتشاردز مبعوث وزارة الخارجية الأميركية الشرق الأوسط أعلن النابلسي في آذار/مارس ١٩٥٧ نزولاً على رغبة الملك: «أن حكومته لا تمانع من استقبال المبعوث الأميركي ولا نجد حرجاً في الإصغاء إلى أي كان في عرض وجهة نظره ما دامت مواقفنا وآمالنا واضحة وصريحة»، وأضاف قائلاً: «إننا سنستمر في رفض نظرية ملء الفراغ في وطننا العربي، وإننا نرى أنه لا حق لأية دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول». لذا، فإن الوفد الأميركي لم يزر الأردن لأنه أيقن أن الحكومة الأردنية لا ترغب في الدخول بمفاوضات جدية حول مبدأ أيزنهاور، وأعلنت الحكومة الأميركية من جانبها الامتناع عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأردن بموجب الاتفاقات الاقتصادية التي عقدتها معها، فما كان من سليمان النابلسي إلا أن اتجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي أبدى موافقته على إقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن، وأبدى استعداده لتقديم معونة عسكرية على شاكلة شحنات أسلحة

(١) خليل خشن الحمداني، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ملف رقم ٣١١/٢٧٢٥، وثيقة ٣٢، ص ٦٢؛ وينظر: دوايت أيزنهاور، مرجع سابق، ص ٩٢.

تكفي تجهيز فرقتين عسكريتين[١]. برر الملك بأنه يستطيع معارضة إجراءات كهذه ولكن النابلسي كان يأمل في هذه الحالة الهجوم على الملك واتهامه بالعمالة للامبريالية[٢].

أما النابلسي فقد برر قبوله إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي بأن دولاً صغيرة أخرى مثل لبنان وسورية والسودان قد سبقت الأردن إلى مثل هذه الخطوة، وهو يرى أن ليس هناك ما يمنع الأردن من اتباعها، وخصوصاً بعد دعم الاتحاد السوفياتي للعرب في عدة مناسبات. وأكد النابلسي أنه على الرغم من مقاومته للشيوعية، لكنه لا يرى سبباً لإيقاف المعاهدات مع الاتحاد السوفياتي[٣].

وجه الملك حسين كتاباً إلى النابلسي تضمّن إقالة الحكومة فقدم النابلسي استقالته[٤] يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٥٧، وتألفت وزارة حسين فخري الخالدي يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٧[٥].

أما الرئيس الأميركي أيزنهاور فقد علق على إقالة النابلسي وموقف الملك حسين من الأزمة التي مر بها الأردن بقوله: «إن لدينا ثقة كبيرة بالملك حسين، لأننا نؤمن بأنه قادر على الحفاظ على استقلال بلاده، والصمود في وجه الصعاب، وبأنه لا يريد أن يرى الأردن يقع تحت تأثير دول أخرى ترغب في العمل بصورة مخالفة لما يراه الملك حسين بأنه أمر حيوي وهام لبلاده»[٦].

وفي أعقاب إقالة النابلسي تدفقت المساعدات الأميركية على الأردن،

(١) خليل خشن الحمداني، مرجع سابق، ص ٢١١؛ وينظر: علي المحافظة، العلاقات البريطانية ـ الأردنية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٤) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٥) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١ ـ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٦) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٧٩، نقلاً عن:

United states, Dept. of state, Historical Office, American Foreign policy, 1957, the Near and Middle East and Africa, vol. 3, p. 1023.

فقد وجدت الحكومة الأردنية نفسها في حاجة ماسة إلى المساعدات المالية لسد العجز المالي والاقتصادي الناجم عن توقف المساعدات المالية البريطانية بسبب إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/مارس ١٩٥٧، وعدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية التي كانت قد تعهدت بها في مقابل إنهاء الأردن معاهدته مع بريطانيا، ما دفع وزير الخارجية سمير الرفاعي إلى التقدم في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٧ بطلب إلى السفير الأميركي في عمّان للحصول على مساعدات مالية، معلناً استعداده لدعوة جيمس ريتشاردز لزيارة الأردن وبحث مشروع أيزنهاور، فوافقت الحكومة الأميركية وقدمت منحة مقدارها عشرة ملايين دولار وذلك لتنمية اقتصاد البلاد وصون الاستقرار السياسي فيها، حيث وقّعت الاتفاقية بين الحكومتين في ٢٧ أيار/مايو ١٩٥٧، وقد أصبحت هذه المنحة تقدم إلى الأردن سنوياً، ولم تكن هذه المعونة الوحيدة. فقد تبعتها قروض ومعونات أخرى لتصبح الحكومة الأميركية الممول الرئيس للأردن بعد إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية. وقدمت الحكومة الأميركية منحة بعشرة ملايين دولار في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٥٧، وأخرى بالقيمة ذاتها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ [١].

وكان من نتائج الأزمة التي شهدتها الساحة الأردنية أن تأزمت العلاقات الأردنية ـ السورية وتبادلت الدولتان الاتهامات بالتخطيط للتدخل الواحدة في شؤون الأخرى، إذ وجهت الحكومة السورية تهديداً إلى الأردن بالتدخل عسكرياً ضدها، وقد تزامن هذا الاتهام مع وصول المساعدات العسكرية الأميركية إلى الأردن. وإزاء التهديد السوري للحدود الأردنية أعلنت الحكومة الأميركية أنها تعد استقلال الأردن مسألة حيوية للمصالح الأميركية، وأمرت بإرسال الأسطول السادس الأميركي إلى البحر المتوسط، كما أعلنت عزمها منح الأردن سبعة ملايين وسبع مائة ألف دولار لتقوية اقتصاده، ومساعدات فنية[٢]. وواصلت الأحزاب

(١) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٨٠، نقلاً عن: دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ملف رقم ٣١١/٢٧٢٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة ٣٣، ص ٨٦.

(٢) سهيلا سليمان الشلبي، المرجع نفسه، ص ١٨١.

السياسية والحركات الوطنية وقوفها في وجه مشروع أيزنهاور وقاد حزب البعث حملة واسعة لتوضيح مخاطر المشروع والتحذير منه(١).

ثم قام خمسة من أعضاء الجبهة الوطنية(*)، في عمّان بإرسال برقية احتجاج إلى السفير الأميركي في عمّان جاء فيها: «نرجو أن تنقلوا لحكومتكم استنكارنا باسم الجبهة الوطنية في الأردن لمبدأ أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط لمخالفته الصريحة لميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونغ وروح العصر ورغبة أمتنا العربية في السلم والاستقلال الوطني والسيادة القومية».

وقف الحزب الوطني الاشتراكي ضد المشروع الأميركي، وكذلك رفض حزب البعث هذا المشروع وأكد في بيانه في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧: «بأن مبدأ أيزنهاور جاء لخدمة إسرائيل، لأن سياسة أميركا تنادي بأن إسرائيل وجدت لتبقى»(٢).

٢ - لبنان ومبدأ أيزنهاور

لم يختلف موقف الحكومة اللبنانية كثيراً عن موقف الأردن إزاء مبدأ أيزنهاور، وكانت واشنطن ترى أن غياب النفوذين البريطاني والفرنسي سيؤدي إلى الإضرار بمصالح الغرب، وإلى ازدياد النفوذ السوفياتي، وتعرض الأنظمة الموالية للغرب إلى خطر السقوط، فأعلنت في يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ تصميمها على ما يُسمّى بالسلام وإعادة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط(٣).

لقد استبق لبنان الإعلان الأميركي بتصريح لوزير خارجيته شارل مالك في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ قال فيه: «إن لبنان يتلقى من الولايات المتحدة الأميركية مساعدة عسكرية واقتصادية، وواشنطن مستعدة لتقديم مساعدات

(١) خليل خشن الحمداني، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(*) أعضاء الجبهة الوطنية الخمسة هم (عبد الرحمن شقير، يحيى حمودة، فائق وارد، يعقوب زيادين، وعيسى المدانات).

(٢) المرجع نفسه، ص ٢١٣.

(٣) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٥٧.

عسكرية لنا بما في ذلك الصواريخ، ولكن القوى العسكرية لا تكفي لحماية سلامتنا، بل يجب إحاطة أنفسنا بشبكة دولية من الأصدقاء»(١).

وجاء تأييد لبنان لمبدأ أيزنهاور على لسان وزير خارجيته شارل مالك في السابع من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٧، قبل أن يوافق عليه الكونغرس الأميركي(٢)، وكانت الحكومة اللبنانية أول دولة ليس في الوطن العربي فحسب، وإنما في العالم كله تعلن موافقتها على مبدأ أيزنهاور(٣).

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٧، أعلن رئيس الوزراء سامي الصلح أن حكومته تؤيد انضمام لبنان إلى مبدأ أيزنهاور، واستعداده للتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية في الدفاع المشترك عن المنطقة بمحاربة الشيوعية الدولية لضمان استقلال لبنان والمحافظة على الأمن والسلم في العالم، وأضاف إن سياسة لبنان التقليدية تقوم على أساس تنسيق الجهود بين الدول العربية لتحقيق الخير والرفاهية لشعوب هذه المنطقة، مؤكداً أن لبنان صديق تقليدي للغرب وهو يتزعم المحاولات الرامية إلى اتخاذ مواقف مؤيّدة للغرب من قبل الدول العربية والإسلامية وفي نهاية تصريحه قال: «إن المبدأ الخاص بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى دول الشرق الأوسط لا يتعارض مع استقلال لبنان وسيادته»(٤).

وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٥٧، سلم شارل مالك الرئيس الأميركي رسالة شخصية من رئيس الجمهورية اللبنانية وصرح معلناً تأييد لبنان للسياسة الأميركية الجديدة في المنطقة (٥).

وزار جيمس ريتشاردز مبعوث الرئيس الأميركي بيروت من ١٤ إلى ١٦ آذار/

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٢) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأميركية في العالم، ترجمة: منعم النعمان، ط١، مطبعة ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤، ص ١١٨.

(٤) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٥) مجلة الأبحاث، الجزء الأول، العدد ١، ١٩٥٧، الجامعة الأميركية، بيروت، ص ١٢٤.

مارس ١٩٥٧[١]، لشرح «مبدأ أيزنهاور» لدول المنطقة، ونتيجة مباحثاته في بيروت وقع ريتشاردز مع شارل مالك في ١٦ آذار/مارس ١٩٥٧ بياناً[٢] مشتركاً لبنانياً أميركياً يعلن قبول لبنان «مبدأ أيزنهاور» وصفه مالك بأنه أخطر وثيقة دبلوماسية في تاريخ لبنان[٣].

انطلق كميل شمعون ووزير خارجيته (شارل مالك) في قبولهما السريع لمبدأ أيزنهاور من نقطتين أساسيتين:

أ ـ مساندة الولايات المتحدة الأميركية لاستمرار بقاء شمعون في السلطة، وخصوصاً أنه كان قد قرر في تلك الفترة الترشح لفترة رئاسة ثانية[٤].

ب ـ وجود اتفاق مسبق بين كميل شمعون والمخابرات المركزية الأميركية التي وقفت إلى جانبه وسهلت قضية انتخابه لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٢[٥].

وعلى المستوى البرلماني طالب النائب غسان التويني في الجلسة المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٥٧، بتعيين جلسة لمناقشة وزير الخارجية في رحلته السياسية التي شملت بعض العواصم، والمباحثات التي جرت في لبنان مع مبعوث الرئيس أيزنهاور، إضافة إلى سياسة الحكومة العامة، فرحب وزير الخارجية بطلب النائب التويني[٦].

تحددت جلسة المناقشة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٥٧، وأمام مجلس النواب، فبدأ رئيس مجلس الوزراء الكلام مؤكداً أن السياسة التي تنتهجها حكومته على الصعيد الخارجي، مستمدة من البيان الوزاري الذي نال ثقة المجلس والحكومة.

---

(١) شاكر ضيدان السويدي، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) ينظر: النص الرسمي للبلاغ المشترك اللبناني الأميركي في ملحق رقم (٤).

(٣) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٤) ريتشارد بارنت، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٥) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٦٥؛ وينظر: ريتشارد بارنت، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٦) الدور التشريعي الثامن، العقد الأول لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة الثانية المنعقدة يوم الخميس ٢١ آذار/مارس ١٩٥٧، ص ١٠ ـ ١١.

أما بشأن البيان الأميركي المشترك، فأشار إلى أن هذا البيان نظم التعاون بين لبنان والولايات المتّحدة على أساس مشروع الرئيس أيزنهاور على المستويات العسكرية والاقتصادية كافة. وأشار رئيس الحكومة في نهاية كلمته إلى أن الموقف الذي اتخذته الحكومة بالتعاون مع الولايات المتّحدة على أساس مشروع الرئيس أيزنهاور وهو موقف دفاعي لن يعرّض لبنان في المستقبل لأي عدوان شيوعي، وأكد «...إن الحكومة التي اتخذت هذا القرار التاريخي تتحمل مسؤوليته أمامكم، وأمام الشعب اللبناني، وأمام الأجيال اللبنانية الطالعة...». وطالب جميع النواب مناقشة الحكومة على سياستها والتصويت على الثقة، «...فإذا منحتمونا الثقة مضينا في تنفيذ هذه السياسة. وإلا فليأت غيرنا ويتحمل مسؤوليات في السبيل الذي ترسمه له الأكثرية البرلمانية المسؤولة..»[١].

وعندما عرض موقف الحكومة هذا أمام المجلس النيابي لتصديقه في تاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٥٧ حاز موافقة ٣٠ صوتاً من مجموع أعضاء المجلس البالغ ٤٤ صوتاً وتغيب عن الجلسة سبعة أصوات مع معارضة صوت واحد فيما قدم مجموعة من النواب استقالتهم[*]، احتجاجاً على موافقة الحكومة على المشروع[٢].

أما رئيس المجلس النيابي آنذاك عادل عسيران[٣] فيقول في مشروع أيزنهاور: «يهدف مشروع الرئيس أيزنهاور إلى تحقيق أمرين، الأول مقاومة الشيوعية وعدم تمكينها من التسرب والسيطرة في بلدان الشرق الأوسط وكذلك يهدف ثانياً إلى مساعدة بلدان الشرق الأوسط اقتصادياً كي تتمكن من أن ترفع مستوى معيشتها وبالتالي بأن تحافظ على حريتها واستقلالها....».

أما بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية وأحد أقطاب المارونية

---

(١) الدور التشريعي الثامن، مرجع سابق، ص ١٠ ـ ١١.

(*) النواب هم: أحمد الأسعد، حميد فرنجية، معروف سعد، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، صبري حمادة.

(٢) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٦٥؛ وينظر: صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٣) عادل عسيران، سياسي لبناني تولى عدة مناصب منها نائب ووزير ورئيس المجلس النيابي غير مرة ولد عام ١٩٠٥ وتوفي عام ١٩٩٨. خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

السياسية فيقول: «إني أوافق كل الموافقة على مشروع الرئيس أيزنهاور وأتمنى من قلبي أن يتحقق لأنه عرض بالمساعدة ضمن احترام السيادة والاستقلال وإني أعتبر أن كل من يعارض هذا المشروع عن قصد أو غير قصد إنما يخدم روسيا ضد مصلحة بلاده»(١).

وعلى الرغم من ذلك لقي المبدأ معارضة لا على المستوى الشعبي بل على مستوى العديد من أعضاء المجلس النيابي، وكنا ذكرنا سابقاً أن سبعة نواب كانوا قد قدموا استقالتهم وما لبث هؤلاء النواب أن ألفوا مع عدد من القادة والشخصيات السياسية والأحزاب جبهة موحدة عرفت بجبهة الاتحاد الوطني(٢). وقررت الجبهة التصدي لسياسة الحكومة المنحازة إلى الغرب. فدعت في ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٧ إلى إعلان الإضراب العام احتجاجاً على موافقة الحكومة على مبدأ أيزنهاور فأدى ذلك إلى اضطراب الأمن، ما أرهق السلطة كثيراً في محاولتها إعادة الوضع إلى نصابه، وقد تولت الجبهة إصدار البيانات التي تهاجم المسؤولين وتندد بسياستهم(٣).

---

(١) أحمد خليل محمودي، مرجع سابق، ص ٢٦٦؛ وينظر: جريدة النهار، العدد ٦٤٧٣، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧.

(٢) ضمت تلك الجبهة فضلاً عن النواب السبعة المستقلين حسين العويني، وكمال جنبلاط، وصائب سلام، ونسيم مجدلاني، وعلي بزي، والياس الخوري، وفيليب تقلا. وكان أعضاء الجبهة ينتمون إلى مختلف الطوائف اللبنانية إسلامية ومسيحية أي إن المعارضة أخذت طابعاً وطنياً لا طائفياً، مع العلم أن عدداً من قادة المعارضة ظل خارج الجبهة ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر رئيس الجمهورية السابق بشارة الخوري والبطريرك الماروني بولس المعوشي. ودخل في عداد الجبهة أحزاب وهيئات سياسية راوحت بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ومنها حزب النجّادة، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب النداء القومي، والحزب الدستوري وحزب الهيئة الوطنية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب فضلاً عن الحزب الشيوعي الذي لم يكن مرخصاً له بعد. ينظر: عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ٦٥؛ وينظر: صحيفة «بيروت» العدد ٥٧٥٤، ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٧؛ وينظر:

U.S. State Department Lebanon, Internal and Foreign Affaires 1955-1958, Lebanon, Telegram form the American Legation, Beirut, May 22, 1957, No; 85, To the Secretary of State, Washington, Film; 10, p.178.

(٣) حسين حمد الصولاغ، مرجع سابق، ص ١٥٤.

وكان أول رد فعل عربي رسمي على «مشروع أيزنهاور» أن عقد في القاهرة في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ مؤتمر قمة رباعي غاب عنه لبنان، وضم الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي والملك الأردني حسين، والملك السعودي سعود بن عبد العزيز وقد رفض المؤتمرون المشروع.

كلفت البلدان الأربعة الملك سعود أن يكون الناطق باسمها، وبعد المؤتمر سافر سعود إلى واشنطن وهناك بدأ أكثر ميلاً لقبول «المبدأ» فقد صرح أن المشروع مفيد وأنه يجب دراسته(١).

وبعد عودة سعود عقد في القاهرة مؤتمر قمة ثان للدول الأربع سيطر عليه جو التوتر، إذ نشب خلاف بين عبد الناصر وسعود، فوقف الحسين إلى جانب سعود بينما حاول القوتلي التوسط وإيجاد المخرج الملائم، وسبب ذلك أن الملك سعود عاد من واشنطن مقتنعاً بفوائد المشروع(٢).

وهكذا انتهت هذه الاجتماعات التي أدت إلى تغيير أقطاب التحالف وانقسام الدول العربية معسكرين أحدهما تقوده السعودية والأردن اللذان انضما إلى المعسكر الغربي، والمعسكر الثاني تقوده مصر وسورية اللتان عارضتا السياسة الأميركية وسعتا إلى المحافظة على سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي وعدم الانضمام إلى الأحلاف الغربية(٣).

دشن «مشروع أيزنهاور» عهده في المنطقة العربية، بتحشيد الجيوش التركية على الحدود السورية للضغط على سورية من أجل تغيير سياستها وقبولها المشروع بحجة وقوعها تحت السيطرة الشيوعية(٤).

هذا من جانب، ومن جانب آخر تعاقبت الأوضاع في لبنان وتدهورت الحياة

---

(١) جريدة النهار، العدد ٦٤٨٨، ٥ شباط/فبراير ١٩٥٧.

(٢) جريدة النهار، العدد ٦٥٠٨، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧.

(٣) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٤) حسين حمد الصولاغ، مرجع سابق، ص ١٥٤.

اللبنانية في أرجاء لبنان وتصاعد الضغط على حكومة الرئيس كميل شمعون حيث قام بتقديم الطلب رسمياً واستجابت أميركا، وفي إثر قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق أنزلت في ١٥ تموز/يوليو قوة من جنود البحرية الأميركية في بيروت[١]. وأنزلت القوات البريطانية في الأردن وطلبت أميركا عقد جلسة لمجلس الأمن إذ قام مندوب الاتحاد السوفياتي بمهاجمة الإنزال الأميركي في لبنان والبريطاني في الأردن وعد ذلك تدخلاً سافراً في شؤون المنطقة. وأعلنت تلك القوات أنها جاءت لحماية لبنان من الخطر السوفياتي الذي يتهدد العراق والأردن ولبنان[٢].

أما الشعب اللبناني فقد رفض كل تلك الادعاءات ووقف بوجهها بشدة حتى أصبح لبنان على أعتاب انتفاضة شعبية اندلعت، فعلاً، في العام ١٩٥٨. وهكذا يبدو أن الظروف السياسية والاقتصادية المتشابهة لكل من لبنان والأردن وقفت وراء قبول الدولتين مبدأ أيزنهاور وتعاونهما مع الولايات المتحدة الأميركية للحصول على مساعدتها ودعمها السياسي والاقتصادي الذي كانت الدولتان بأمس الحاجة إليه. وأظهر موقف الدولتين اقتناعهما بأن التعاون العربي سياسياً واقتصادياً وفي إطار الجامعة العربية لايزال غير كافٍ.

---

(١) الأسطول الأميركي السادس (Sixth Fleet): قوة بحرية أميركية ضاربة تتألف من ٥٠ قطعة بحرية تضم حاملتي طائرات، دائمة الوجود في البحر المتوسط، ويشكل الأسطول السادس ركناً من أركان الاستراتيجية الأميركية في العالم بشكل عام، وللأسطول السادس قواعد بحرية ضخمة في إسبانيا وإيطاليا، نقلاً عن: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) سعد نصيف الجميلي، مرجع سابق، ص ٦٩.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية - اللبنانية في ظل سياسة المحاور العربية ١٩٥٨ - ١٩٦٣

أولاً - موقف الأردن ولبنان من الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)

تميزت المجتمعات العربية في فترة الخمسينيات والستينيات بنمو الشعور القومي، وبقوة الروابط المجتمعية والسياسية بينها، وضعف ولائها للدولة القطرية أمام منطق الولاء للدولة القومية، مع وجود قضايا عربية مشتركة تستأثر باهتمام الشعوب العربية من أجل المزيد من التقارب والتوافق[١].

إن قيام الوحدة بين البلدين لم يكن حدثاً مفاجئاً بل كانت هناك مباحثات ومشاورات بدأت عام ١٩٥٥، عندما وقع البلدان بياناً مشتركاً في ٢ آذار/مارس ١٩٥٥، كان الهدف منه تطوير العلاقات بينهما، وتوحيد موقفهما من القضايا والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة، كما وقّعت الاتفاقية الثنائية بينهما في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، التي أقر فيها تعاون البلدين في المجالين العسكري والسياسي وتوحيد القيادة العسكرية بينهما[٢].

في الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٦، وجه مجلس النواب السوري برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يدعوه فيها إلى اتحاد فيدرالي بين سورية ومصر. وذلك بعد عرض رئيس مجلس الوزراء السوري صبري العسلي على مجلس النواب قراره بالإجماع إجراء التفاوض بين سورية ومصر توصلاً إلى اتحاد فيدرالي بين البلدين ورد الرئيس جمال عبد الناصر على ذلك بالترحيب[٣].

---

(١) أسامة عيسى تليلان السليم، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ج١، ط١، (د.د)، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٧.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٥٦، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، وثيقة ٣٢، ص ٦.

(٣) راما عزيز دراز، إشكالية العلاقات السورية - اللبنانية ١٩٤٣ - ١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، ٢٠١١، ص ٥٩. نقلاً عن: مذكرات محمود رياض، مرجع سابق.

وبعد العدوان الثلاثي على مصر، تبادلت الوفود المصرية والسورية الزيارات وازدياد التعاون على إقامة دولة واحدة ذات علم واحد ورئيس وجيش واحد. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة وصفت بالتاريخية حضرها أعضاء وفد مجلس النواب المصري وتمت في خلال تلك الجلسة الموافقة على الوحدة مع مصر. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ أصدر البرلمان السوري والبرلمان المصري قراراً يخولان به حكومتهما التفاوض من أجل تحقيق الوحدة[١]، وأعلن صلاح الدين البيطار وزير خارجية سورية في ٢١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٨، أن المحادثات المتعلقة بالوحدة بين مصر وسورية قد تكللت بالنجاح. وفي اليوم التالي أعلن كل من جمال عبد الناصر في القاهرة وشكري القوّتلي في دمشق في آن واحد أن الوحدة ستتم في القريب العاجل[٢]. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير وصل إلى القاهرة الرئيس السوري شكري القوّتلي على رأس الوفد السوري وتم إجراء المباحثات التي انتهت في الأول من شباط/فبراير ١٩٥٨ بإعلان الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتّحدة، وتم انتخاب جمال عبد الناصر ليكون أول رئيس لها بعدما حصل على ٩٩٪ من الأصوات في كلا القطرين[٣]. وتقرر ذلك اليوم عيداً قومياً في الجمهورية العربية المتّحدة، وأصبحت سورية بعد ذلك تعرف باسم الإقليم الشمالي، وعرفت مصر بالإقليم الجنوبي، وفي الخامس من آذار/مارس عام ١٩٥٨، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، كما أعلن تشكيل أول وزارة فيها، ضمّت أربعة نواب لرئيس الجمهورية وثلاثين وزيراً للإقليمين الشمالي والجنوبي[٤].

---

(١) سعد نصيف جاسم الجميلي، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) فتحي عباس خلف الجبوري، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) سعد نصيف جاسم الجميلي، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٨٩؛ وينظر أيضًا: وليد محمد سعيد الأعظمي، الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣ - ١٤.

١ - موقف الأردن

قابلت الطبقة الحاكمة في الأردن إعلان الوحدة بين مصر وسورية بمعارضة شديدة، وخشيت عاقبة التطورات القومية على كيانها، فقد ظهرت ردود فعل مختلفة حول قيام الوحدة، إذ حذّر السفير الفرنسي في بيروت ولندن من قيام هذه الوحدة كما حذّر من مخاطرها عليهم وعلى الدول المجاورة لسورية، وجاءت على شاكلة برقية موجهة إلى وزارة الخارجية في أنقرة جاء فيها: «إن حكومته مهتمة بموضوع الوحدة المقترحة ويعتقد بأنها ستهدد جيران سورية، وبعبارة أخرى لبنان والعراق وخاصة الأردن وسيكون لها بعد ذلك تأثير كبير على الأقطار العربية في شمال أفريقيا»(١).

وتوضح رد الأردن حول الوحدة المصرية السورية، بحيث لم تعط محطة إذاعة وصحافة الأردن أهمية بارزة لإعلان الوحدة، كما لم تكن هناك أيضاً إلا افتتاحيات صحفية قليلة، في حين جاء تبني هذا الاتجاه بناءً على تعليمات الحكومة الأردنية، إذ إن بعض الأوساط الرسمية كانت قلقة بصدد آثار الإعلان في الرأي العام الشعبي، وخصوصاً الضفة الغربية التي تتصف بشكل عام بالأسى بسبب علاقات الأردن مع سورية ما يصعّب انضمام الأردن إلى هذا التحرك نحو الوحدة(٢).

وجهت الحكومة الأردنية الاتهامات إلى الجمهورية العربية المتّحدة بالتدخل في شؤون بلادها الداخلية ومحاولاتها قلب النظام، بتشجيعها على نشوب ثورة في الأردن مشابهة للثورة العراقية ١٩٥٨، وقد اقترنت هذه المحاولات بحملة إعلامية واسعة على الأردن من الجمهورية العربية المتّحدة، غير أن سلطات الأمن الأردنية كانت قد وضعت يدها على بعض العناصر مع وثائق تدين الجمهورية العربية المتّحدة قبيل قيام الثورة في العراق فبادر الأردن إلى تحذير الحكومة العراقية غير أن هذه التحذيرات لم تؤخذ على محمل الجد من قبل المسؤولين العراقيين(٣).

(١) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ٩٠؛ وينظر: وليد محمد سعيد الأعظمي، مرجع سابق، وثيقة ٣٣٤، ص ٣٠.

(٢) إيناس سعدي السامرائي، المرجع نفسه، ص ٩٠.

(٣) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ١٤٠، ص ١٤٢.

وقامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بمنع مرور السيارات ناقلات الزيوت من لبنان إلى الأردن، كما منعت سيارات الفوسفات الأردنية من العبور إلى لبنان، ثم منعت تحليق الطائرات الأردنية فوق أجوائها ونشأت عن ذلك أزمة عنيفة في الأردن نتيجة النقص في زيوت الوقود(١).

وفي إثر قيام الثورة العراقية ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قررت الحكومة الأردنية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٨ إنهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة نظراً إلى اعتراف الجمهورية العربية المتحدة رسمياً بالحكومة العراقية التي قامت بعد الثورة(٢).

وفي ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٥٨ تم إلقاء القبض على من أطلق عليهم اسم «ضباط الوحدة الشاملة» وهم تنظيم يخطط لإحداث انقلاب عسكري يضم الأردن إلى وحدة اندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة، في حين ألقي القبض على قائد التنظيم في ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ وهو المقدم محمود الروسان مع أخيه ماجد الروسان وعدد من الضباط.

وبعد التحقيقات التي أعقبت هذه الاعترافات تقرر الاستغناء عن خدمات مجموعة أخرى من الضباط، بينما شملت الإجراءات الوقائية اعتقال مجموعة من المنتسبين إلى الأحزاب والمؤازرين للوحدة مع مصر، وقد شكلت الحكومة الأردنية لجنة للتحقيق مع المعتقلين فيما اعترف قائد التنظيم باتصالاته مع الجمهورية العربية المتّحدة(٣).

واشتدت الحملة الموجهة إلى الأردن وازدادت عنفاً، فقدمت الحكومة الأردنية يوم ٨ آب/أغسطس شكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتّحدة، وقرر مجلس الأمن عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتّحدة، وفي تلك الجلسة التي عقدت يوم ١٤ آب/أغسطس ألقى السيد عبد المنعم

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مرجع سابق، ص ٦٩٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩٢.

(٣) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٣٧.

الرفاعي رئيس الوفد الأردني خطاباً عدد فيه بعض حوادث الاعتداءات التي تعرض لها الأردن، ومنها العثور على كميات من الأسلحة في اللواء الشمالي، والقبض على عدد من المسلحين في خلال الفترة ٢٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو، هذا بالإضافة إلى حملات التحريض الإذاعية من محطات صوت العرب والقاهرة ودمشق[١].

عقدت الجمعية العامة عدة اجتماعات للبحث في شكوى الأردن، وتوصلت الدول العربية يوم ٢٠ آب/أغسطس إلى اتفاق على مشروع قرار ينص على أن تتعهد الدول العربية المجاورة للأردن ولبنان المحافظة على استقلالها وعدم تعرّضها لأي عدوان من جانب الدول العربية الأخرى، عندما تنسحب القوات الأميركية والبريطانية من أراضيهما[٢].

وقد أقر المشروع مع تكليف الأمين العام همرشولد الإشراف على متابعة تنفيذه والعمل على فتح مكتب للأمم المتحدة في الأردن، وهكذا تم افتتاح مكتب الأمم المتّحدة الذي تولى إدارته (سبينللي) وهو سفير للأمم المتحدة لمراقبة التطورات وتقديم التقارير، وأصبح مندوباً عن همرشولد في أواخر شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٥٨[٣].

وعندما أراد الملك حسين السفر إلى أوروبا غادر عمّان صباح يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، إلا أن الطائرات المقاتلة السورية تعرّضت للطائرة الملكية في أثناء مرورها في فضاء سورية وحاولت إرغامها على الهبوط في مطار دمشق، وبعد الامتناع عادت طائرة الملك إلى مطار عمّان[٤].

يوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٥٩، قامت السلطات السورية بإغلاق الحدود بينها وبين الأردن، وخلال شهر تموز قام السيد عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة لعمان ونتج عن هذه الزيارة أن عادت سورية إلى فتح الحدود

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مرجع سابق، ص ٦٩٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩٣.

(٣) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

يوم ٣٠ تموز ١٩٥٩، وقام الأمين العام باتصالاته لاستئناف تبادل التمثيل السياسي بين الأردن والجمهورية العربية، وعين السيد محمد الشريفي سفيراً للأردن في القاهرة[١].

واستمر الهدوء النسبي حتى حزيران/يونيو عام ١٩٦٠ عندما ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً شديداً تعرض فيه للملك حسين والأسرة الهاشمية وهاجم موقف الأردن وسياسته الخارجية وقد عُدّ الخطاب تهديداً للأردن وسبباً للمزيد من الاضطرابات فيه[٢].

وشهدت تلك السنة تصعيداً للخلاف والتهديد بين الجمهوريّة والأردن، وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ ألقى الملك حسين خطاباً في الأمم المتحدة وعرض فيه التوتر المتزايد بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، حيث بين الملك: «أن هجمات الجمهورية العربية المتحدة ضدنا قد تكررت وبلغت حداً حملت الجمعية العامة في الحادي والعشرين من آب ١٩٥٨ على المصادقة على قرار أصدرته الجامعة العربية، ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة تتعهد بإيقاف حملاتها ضدنا. ومن سوء الطالع أنها لم تحترم ولم تف بوعدها. فقد استؤنفت الهجمات وأصبح التحريض على الإطاحة بحكومتنا واغتيال ساستنا يذاع يومياً من محطة الإذاعة المصرية. أما الحدود القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن، فقد أغلقت لإلحاق الأذى باقتصادنا، بينما يجري تشجيع خونة مشهورين، أو على الأقل يسمح لهم بالقيام بعمليات تخريبية هدامة ضدنا....»[٣].

رد عبد الناصر على الحسين أمام الجماهير الغفيرة التي تجمعت أمام مبنى المجلس التنفيذي في القاهرة وهو يشن أعنف هجوم على الحسين ويحرّض الأردنيين على إطاحة عرشه[٤]، وبلغت تهديداته ذروتها في الخطاب الذي ألقاه

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مرجع سابق، ص ٦٩٩.

(٢) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٤) جريدة النهار، العدد ٧٦١٨، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠.

في سورية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، وقال فيه: «كان عمر الاتحاد العربي الذي أقامه، وحين انتهى بعد بضعة أيام وانتهى الاستعمار مع نوري السعيد، وكانت نتيجة ما عمله الاستعمار هباء تذروه الرياح، ونحن اليوم كما كنا في الماضي مازلنا في معركة كبرى مع أعداء القومية العربية لم تنته ولم تهدأ في أي وقت من الأوقات» وأضاف «نحن نؤمن أن القومية والوحدة هما سلاح فعال في معركتنا ضد الاستعمار والصهيونية ونعرف أيضاً أن أعوان الاستعمار لن يعيشوا بيننا وهم الآن قليلون جداً بعد أن تساقطوا واحداً تلو الآخر»[١].

وبعد ثمانية أيام رد الملك حسين على عبد الناصر بعنف ووصفه بـ «بهلوان مهرّج يتاجر بفلسطين والعرب...»[٢].

وكان للبنان الدور المميز في تحسين العلاقات العربية فقد عقد مؤتمر لوزراء خارجية العرب في شتورا بلبنان من ٢٢ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٠، لوضع حد للتدهور في العلاقات الأردنية مع الجمهورية العربية المتحدة وأمور أخرى، وقد أمر الملك حسين بوقف الحملة الإعلامية على مصر كبادرة حسن نية[٣].

حدث نوع من التهدئة، والانفراج في العلاقات بين الدولتين، ووضع حد للدعاية التي كانت تشنها إذاعتا القاهرة ودمشق على الأردن، وبعد عشرين يوماً وافق عبد الناصر على مبادرة الملك حسين، وكانت هذه المبادرة في بداية العام ١٩٦١ واستمرت حتى انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في العام نفسه[٤].

وبعد أن وقع الانفصال في الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بادر الأردن على الفور إلى الاعتراف بالنظام الجديد في سورية، وقد فسّرت مصر هذا الاعتراف بأنه تدخل في الشؤون الداخلية، لذلك قامت بقطع علاقاتها مع الأردن، وردّ الأردن على قرار مصر بقطع العلاقة معه فاتخذ قراراً

(١) جريدة النهار، العدد ٧٦٢٦، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠.
(٢) جريدة النهار، العدد ٧٦٣٢، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠.
(٣) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٤) أسامة عيسى تليلان السليم، مرجع سابق، ص ٨٤.

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع الحكومة الجديدة في سورية إلى مستوى سفارة، ما تسبّب بإثارة الحملات الإعلامية على الأردن في إذاعتي القاهرة وصوت العرب المصريتين[١].

٢ - موقف لبنان

قوبل حدث قيام الجمهورية العربية المتحدة بموجة عارمة من الترحيب والتأييد والاندفاع في أوساط القوميين العرب كافة، ورحب بها فريق من اللبنانيين من خلال احتفالات كبيرة أقيمت في المدن اللبنانية الرئيسة، مع مطالبتهم بضرورة توحيد جميع الأقطار العربية لضمان سلامتها والمحافظة على استقلالها وسيادتها[٢].

أما الحكومة اللبنانية فجاء موقفها مغايراً تماماً لموقف الشعب اللبناني، فعبر شارل مالك وزير الخارجية اللبناني عن شكوكه في قيام الوحدة، لأنها حسب وجهة نظر الحكومة اللبنانية سوف تزيد من تيار القومية العربية المتشدد، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد العداء للغرب، ويعمل على خلق توازن جديد للقوى في الشرق الأوسط، الذي يمكن استغلاله من الشيوعية، ومن ثم ينعكس ازدياد الضغط على لبنان والعراق والأردن، فيما ستبذل الجمهورية العربية المتحدة كل جهد لإثارة عدم الاستقرار والأمن في لبنان خصوصاً، وأضاف أيضاً أن حكومته عازمة على الدفاع عن استقلال لبنان بكل الوسائل المتاحة لها، وختم حديثه بالقول: «إننا سنبذل كل شيء في سبيل الوقوف بوجه هذا التهديد الجديد»[٣].

أما الرئيس اللبناني فقد امتنع عن إرسال وفد رسمي للتهنئة واكتفى بإرسال

(١) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٢) جوزيف مغيزل، لبنان والقضية العربية، ج١، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩، ص ٥٣؛ وينظر: فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
(٣) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

برقية تهنئة(١) إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأصدر قراراً بمنع الاحتفالات المؤيدة للوحدة العربية، مهدداً بقمع كل تظاهرة تقوم بالتعبير عن الفرح والتأييد للوحدة واستخدام القوة في تفريقها(٢).

وقد جمعت مشاعر الخوف والقلق عند الحكومة اللبنانية من جراء قيام هذه الوحدة ولاسيما أنها لاقت منذ البداية تأييداً وحماسة منقطعي النظير من الجماهير اللبنانية، فقد أشار السفير البريطاني في بيروت في تقريره المرفوع إلى وزارة الخارجية البريطانية في شباط/فبراير ١٩٥٨ إلى تأييد غالبية المسلمين والعديد من المسيحيين في لبنان للوحدة المصرية العربية(٣).

وكان من الطبيعي أن تتأثر الجماهير الإسلامية في لبنان بهذا الحدث، ولاسيما أنَّ الأحزاب العقائدية ووسائل الإعلام المصرية كانت قد وفرت الأجواء الملائمة، وكان من جراء ذلك أن ارتفعت درجة التوتر بين الحكومة اللبنانية والقاهرة(٤)، وأن لبنان على الرغم من إبدائه معارضة محدودة ضد الوحدة إلّا أنَّه ـ بالتنسيق مع السعودية ـ أعرب للمسؤولين الأميركيين سراً عن مخاوفه بشأن احتمال تأثر لبنان بهذه الوحدة وعدم استطاعته الوقوف دون حراك؛ لأنَّهُ على

(١) نص برقية التهنئة: «من الرئيس شمعون إلى الرئيس عبد الناصر، يسعدني وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة وانتخبتم رئيساً لها، أن أبعث لسيادتكم باسمي وباسم الشعب اللبناني بأخلص التهاني وأصدق التمنيات لذلك الحدث التاريخي الذي يدشن عهداً جديداً في تاريخ العالم العربي. إن لبنان وهو الذي تربطه بالجمهورية العربية المتحدة أقوى وشائج القربى يغتبط بكل خطوة مباركة تؤمن للعرب من القوة والقدرة والمناعة والحرية مما يجعلهم يساهمون مساهمة فعالة في إشاعة الثقة والعدالة والسلام في هذه المنطقة الهامة من الدنيا، ويعد لهم أسباب الرقي والازدهار ليقوموا بدورهم الطبيعي في مجالات الحضارة الإنسانية والخلق الروحي والفكري. وإن الشعب اللبناني الذي يعتز بأن كان ومايزال وسيبقى في الطليعة من العاملين الأمينين في الميادين العربية ليشاطر أشقاءه ابتهاجهم، آخذاً على نفسه أن يواصل السعي في كل ما من شأنه توثيق روابط المحبة والأخوة بينه وبين شعب إقليمي الجمهورية العربية المتحدة لخيرها وخير العرب جميعاً». جريدة النهار، العدد ٦٨١٥، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨.

(٢) حسين حمد الصولاغ، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣) علاء عبد الأمير حسين الرهيمي، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ٨٤.

(٤) أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عاماً؟، مرجع سابق، ص ١٢١.

علم بالروابط الشديدة القائمة بين البلدان العربية بحيث إنَّ التطورات أو التغيرات التي تجري تولد استجابة وتحركاً تلقائياً في بعضها الآخر(١).

قد كشفت إحدى الوثائق الأميركية رسالة وجهها الرئيس أيزنهاور، في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٥٨، إلى ملك السعودية سعود بن عبد العزيز مؤكداً على تنسيق الجهود الأميركية ـ السعودية بالتعاون مع أنظمة العراق ولبنان والأردن لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة الوحدة المصرية السورية من جهة، وتحسباً لأي طارئ قد يحدث على الساحة العربية لاسيما في العراق ولبنان والأردن من جهة أخرى(٢).

كانت المشاورات الدائرة على مستوى عالٍ بين لبنان ومعظم العواصم العربية ترمي من جهة إلى تحديد موقف الدول العربية جميعاً من الاتحاد المصري السوري، وتنسيق طرائق الاعتراف من جهة ثانية بهذا الاتحاد.

في ١٠ شباط/فبراير ١٩٥٨، استقبل الرئيس شمعون عبد الحميد السرّاج القائم بأعمال السفارة الأردنية في بيروت، الذي نقل إليه رسالة شفوية من الملك حسين يؤكد له فيها تأييده للسياسة اللبنانية ومقترحاتها(٣).

وفي الرابع والعشرين من آذار/مارس ١٩٥٨، زار الرئيس جمال عبد الناصر (سورية)، وأثارت زيارته حماسة عدد كبير من اللبنانيين، فتقاطرت الوفود اللبنانية على دمشق، طوال أيام متوالية، لتحيته وإعلان ولائها وتأييدها للحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر(٤). حيث خطب فيهم قائلاً: «بالنسبة إلى لبنان فالجمهورية العربية المتحدة ستكون الدرع الذي تقي فيه لبنان من أي عدوان أو أي تدخل أجنبي فنحن نجابه العدو المشترك ولابد من أن نتضامن، وأنا أعتقد أنَّ لبنان سيكون دائماً العون الأكبر للجمهورية العربية المتحدة». أما الرئيس شكري

(١) فتحي عباس خلف الجبوري، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) علاء عبد الأمير حسين الرهيمي، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) جريدة الحياة، العدد ٣٦١٩، ١١ شباط/فبراير ١٩٥٨.

(٤) عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة، ج١، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٣٢.

القوتلي فخطب في أحد الوفود في ذلك الوقت «إن على لبنان أن يفكر الآن في الالتحاق بالجمهورية العربية المتّحدة»(١).

وانسجاماً مع رغبة الشعب اللبناني في تأييده للجمهورية العربية المتحدة التقى الرئيس المصري في الإقليم الشمالي رشيد كرامي الذي جاءه مهنئاً، وقال له عبد الناصر: «الحمد لله الذي أعطانا الفرصة والنصر حتى أرى أخي رشيد كرامي مع إخواني الأعزاء، إنَّ لبنان هو الآن يمثل الجار على الساحل والجمهورية المتّحدة هي دائماً العضو الأكبر والعون القوي للبنان»(٢).

وفي لبنان، أدت حوادث صور التي وقعت يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٨ عندما أصدرت محكمة صور حكمها على ثلاثة أشخاص بالحبس بتهمة (تحقير) العلم اللبناني في أحد الاحتفالات التي أقيمت لمناسبة إعلان الوحدة المصرية - السورية، إلى قيام تظاهرات صاخبة ووقوع مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشّرطة ما تسبب بسقوط الكثير من القتلى والجرحى(٣).

وكان مصرع الصحافي المعارض، نسيب المتني بمنزلة الشّرارة التي أشعلت نيران المواجهة العنيفة، والعصيان المدني المسلح الذي تحول إلى مواجهة مسلحة ضد الدولة(٤).

بدأت الأزمة في منتصف ليل ٨ أيار/مايو ١٩٥٨، حين اغتال رجال المخابرات السورية - كما جاء في الكتاب الأسود الذي صدر في دمشق بعد الانفصال - الصحافي صاحب جريدة «التلغراف» وهو في طريقه إلى منزله، فأسرعت المعارضة إلى استغلال الحادث، وذلك بإعلان الإضراب مدة ثلاثة أيام، ووزعت في طرابلس

(١) التقى الرئيس عبد الناصر عدداً من الشخصيات اللبنانية وهم كل من (عبد الله اليافي، صائب سلام، كمال جنبلاط، صبري حمادة، فؤاد عمون، ومعروف سعد)، أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٢؛ ينظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج١، ط١، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣١٩.

(٢) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) فتحي عباس خلف الجبوري، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤) باسم الجسر، فؤاد شهاب، ط١، مؤسسة فؤاد شهاب، لبنان، ١٩٩٨، ص ٢٥.

نشرات تتهم الحكومة بإثارة الفتنة وتدعو الأهلين إلى الانتفاض عليها(١)، إذ ثارت ثائرة المعارضة وطالبت بضرورة استقالة كميل شمعون وحل مجلس النواب واختيار رئيس آخر للجمهورية. لم يبادر شمعون إلى الاتصال المباشر بالمعارضة منذ بداية الأزمة لإيجاد حل لها، ويبدو أنَّ السبب في ذلك يعود إلى اقتناع شمعون بوجهة نظره، التي تحمّل بعض الدول العربية المجاورة مسؤولية الخطر، الذي يتهدد وعد مبدأ أيزنهاور بأنَّه أمثل حل لأزمة لبنان ووضعها الداخلي.

وفي ٩ أيار/مايو ١٩٥٨ بدأ صدام مسلح في مدينة طرابلس بين المتظاهرين وقوات الأمن اللبناني وبعد ثلاثة أيام بدأت الثورة المسلحة تعم معظم مناطق لبنان(٢).

جاءت ردة فعل الجمهورية العربية المتّحدة على اتهامات الحكومة اللبنانية من خلال المؤتمر الصحافي، الذي عقده رئيسها جمال عبد الناصر في السادس عشر من أيار، ومما جاء في البيان الصحافي لذلك المؤتمر بشأن الأزمة اللبنانية «.... إنَّ الحكومة اللبنانية تدّعي كذباً وافتراء بأن الجمهورية العربية المتحدة هي السبب الأساسي لأحداث لبنان وأنَّها تريد أن تجعل من أزمة لبنان قضية دولية... إنَّ الحوادث الأخيرة في لبنان هي نتيجة لسياسة الدولة اللبنانية لاسيما الخارجية منها التي ناصرت حلف بغداد وقبلت بمبدأ أيزنهاور ضد أغلبية الشعب اللبناني مما أدى إلى الصراع بين الحكومة من جهة والشعب اللبناني من جهة أخرى... إنَّ الحكومة اللبنانية قد وزعت الأسلحة على أزلامها ومؤيديها وكان نتيجة ذلك كثرة حوادث القتل والجرائم ضد المعارضة اللبنانية» وأضاف البيان: «إن ثورة الشعب اللبناني تأتي رداً على محاولة الرئيس شمعون التجديد لولايته لأن هذا الشعب رفض استمرار سياسة رئيسه المنحرفة»(٣).

(١) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ط١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٣.

(٢) فتحي عباس خلف الجبوري، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٣) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ١١٥. نقلاً عن:

U.S. Department of state, (U.S.N.A.) 7873 A.oo (w/11-305) NOV.51, Also, Pinkertonto the Dept of state, (Feb.7,1951) F.R.U.S, 1951 V.5, pp.1002-3. (secret).

أعلن الرئيس كميل شمعون، في ٢١ أيار/مايو ١٩٥٨، أنه لا ينوي ترشيح نفسه لرئاسة ثانية، ثم قرر في الوقت نفسه أن تقدم حكومته شكوى[١] إلى الأمم المتّحدة يتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان، وإرسال متسللين وأسلحة عبر حدوده لإثارة الاضطرابات فيه[٢].

وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٥٨، اطلع مجلس الوزراء اللبناني على الخطوط العامة لمذكرة الشكوى التي تعدها وزارة الخارجية لمجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة، وفي اليوم التالي أيد وزير الخارجية الأميركية المستر جون فوستر دالاس شكوى لبنان من تدخل الجمهورية العربية المتحدة وأعلن أن التهديدات الروسية لن تمنع الولايات المتّحدة من القيام بواجبها في العالم[٣].

وقد استمع مجلس الأمن لشكوى لبنان في تدخل الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في الشؤون الداخلية للبنان[٤].

بدأت مناقشة الشكوى فعلاً في الأمم المتحدة، وقررت تكليف سكرتيرها العام «داج همرشولد» عرضها على مجلس الأمن[٥].

(١) نص الشكوى المقدمة إلى مجلس الأمن: «شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى حالة وخلاف من شأن استمرارهما تعريض حالة السلم وأمن الدولتين للخطر. وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحة من سوريا إلى لبنان، وإقدام هذه العصابات على إزهاق أرواح اللبنانيين وهدم ممتلكاتهم، واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في أعمال الإرهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان وتزويد الأفراد والعصابات الثائرين في لبنان ضد السلطات القائمة بالأسلحة من سوريا وشن حملة عنيفة بواسطة الراديو والصحافة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للإضراب والتظاهر وقلب السلطات القائمة في لبنان عن طريق أعمال تحد أخرى». جريدة النهار، العدد ٦٨٨٩، ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٨. للمزيد ينظر الملحق رقم (٥).

(٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٣) مجلة الأبحاث، الجزء الثالث، أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، الجامعة الأميركية، بيروت، ص ٤٤٨.

(٤) عفيف أيوب، قرارات ومقررات مجلس الأمن الدولي حول لبنان ١٩٤٦-١٩٩٠، ج١، ط١، دار الخلود، بيروت، ١٩٩١، (القرار ١٢٨، ١١ حزيران/يونيو ١٩٥٨)، ص ١٠٣.

(٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

وأرسل مجلس الأمن فريقاً من المراقبين للتحقق من صحة الشكوى، وجاء تقريرهم لا يؤكد ولا ينفي وجود التدخل وتقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى ثانية[١] أمام مجلس جامعة الدول العربية، دون أن تحظى بنتيجة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، توصل نوري السعيد الذي كان على تفاهم وثيق مع الرئيس شمعون إلى قرار يقضي بإرسال قوات عسكرية عراقية إلى سورية عن طريق الأردن للقضاء على الوحدة مع مصر ومن ثم القضاء على الثورة الشعبية في لبنان، كما أخذ السعيد يحرّض كميل شمعون على احتلال سورية لتحطيم وحدتها مع مصر. ومهما يكن من أمر فقد اضطر السعيد إلى تأجيل تنفيذ خطته بناء على نصيحة تلقاها من بريطانيا[٢].

بدأت الحرب الدعائية، حيث وقف كميل شمعون والملك حسين ونوري السعيد في جانب، وعبد الناصر في الجانب الآخر، وكانت الاتهامات المتبادلة على غرار تلك التي استخدمت في إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦ وأزمة سورية عام ١٩٥٧، وكان البريطانيون والأميركان منذ البداية يتهمون الجمهورية العربية المتحدة والسوفيات بمحاولة تقويض الحكومة اللبنانية تمهيداً لضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتّحدة، وتحويل دول الشرق الأوسط إلى وضع الدول الشيوعية التابعة للاتحاد السوفياتي[٣] وتحدث الرئيس شمعون في يوم ٢٥

(١) نص الشكوى المقدمة إلى جامعة الدول العربية: «استند لبنان في شكواه ضد الجمهورية العربية المتحدة إلى الجامعة العربية للمادة السادسة من ميثاق الجامعة بسبب الأعمال ـ المداخلات غير الودية بشؤون لبنان الداخلية التي قام ويقوم بها مسئولون وعسكريون في الجمهورية المذكورة، مما يؤدي إلى تهديد لاستقلال لبنان، وسلامة أراضيه وأوضاع الحكم الشرعية فيه. ونظراً إلى أن الحكومة اللبنانية كانت ولم تزل تؤمن بالتضامن العربي، تحدوها دائماً رغبة صادقة في إحلال السلام والوئام بين لبنان وبين شقيقاته الدول العربية وفي أي نزاع بينه وبين أي منها بالوسائل السلمية لذلك جاء قرار الحكومة منطبقاً على الشطر الأول من المادة الخامسة من البيان المذكور. إن الحكومة اللبنانية تطلب من الأمانة العامة دعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد بدورة استثنائية على مستوى عال في السودان أو ليبيا على أن يتم انعقاده بأسرع وقت ممكن». جريدة النهار، العدد ٦٨٨٩، ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٨؛ وينظر أيضًا: مجلة الأبحاث، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص ٤٤٩. ينظر ملحق رقم (٥).

(٢) فتحي عباس الجبوري، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

حزيران/يونيو ١٩٥٨ في مؤتمر صحفي مبيناً: «إنَّ النزاع الذي يتطور الآن في لبنان بعيد جداً عن أن يكون نزاعاً محلياً أو داخلياً إنه قضية تمس الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط. فتدخلات الجمهورية العربية المتحدة ليست سوى حلقة في سلسلة تهدف إلى سيطرة الجمهورية العربية المتحدة على العالم العربي. أما الحلقة الأولى من هذه السلسلة فقد ظهرت في نيسان ١٩٥٧ في الأردن عندما جرت محاولة لقلب السلطات الشرعية هناك. وقد علمنا حتى في ذلك الوقت أن لبنان سيكون ضحية لمحاولة مماثلة، وبالفعل، وإن تهريب المعدات العسكرية على نطاق واسع، وتسلل المجندين المتطوعين والإرهابيين من سوريين ومصريين وفلسطينيين - ابتدأ آنذاك - ولقد راح تهريب الأسلحة والرجال يتزايد منذ ثلاثة أو أربعة أشهر، الأمر الذي جعل الثورة المسلحة الحاضرة ممكنة. وإن هذا حصل اليوم بسبب تدخل الجمهورية العربية المتحدة هذا التدخل الذي اتخذ أشكالاً متنوعة»[١].

بعد ذلك، طلب الرئيس شمعون من أميركا التدخل العسكري وبرّر ذلك بأن الشكاوى التي قدمت ضد الجمهورية العربية المتحدة لم تعط أية نتيجة، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها جهات خارجية للثوار، وأن مراقبي الأمم المتّحدة لم يقوموا بأي عمل. وأضاف الرئيس شمعون أنَّ مجلس الوزراء أعطاني في الجلسة المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨، تفويضاً للقيام بأي عمل يضمن استقلال لبنان وسيادته، وأن قيام الثورة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، كان من شأنه تشجيع الثوار على الاستيلاء على الحكم في لبنان[٢].

أدت الأزمة اللبنانية إلى تهديد أمن المنطقة بأسرها، حيث تسببت بعودة القوّات الأجنبية إلى لبنان والأردن[٣].

(١) جريدة النهار، العدد ٦٩١٧، ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٥٨.

(٢) أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عاماً؟، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ج١، ط٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩١ - ٩٢.

على أن التدخل الأميركي في لبنان والتدخل البريطاني في الأردن بعيد انقلاب الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، جاءا ليعطيا الأزمة اللبنانية أبعاداً إقليمية ودولية لم تبلغها من قبل[١].

فقد أعلن (بركس) ممثل الولايات المتّحدة أنَّ حكومة الولايات المتحدة الأميركية تسلمت من الحكومة اللبنانية طلباً لمساعدتها عسكرياً ضد «المتمردين» المدفوعين من الخارج، وصرح أنَّ الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي عندما يطلب منها قطر شرقي صغير صديق للغرب المساعدة ضد هذا النوع من العدوان [٢].

استدعى الرئيس شمعون كلاً من سفير أميركا وسفير فرنسا والقائم بأعمال السفارة البريطانية في بيروت إلى القصر الرئاسي ليبين لهم، أن نجاح الثورة العراقية ليس خطراً على لبنان وحسب، بل على سائر دول الشرق الأوسط الموالية للغرب. ورأى الحسين بن طلال ملك الأردن أن خطراً مماثلاً يهدّد عرشه بالسقوط وطلب بدوره مساعدة فوريّة من البريطانيين، وتقرر أن ترسل فرقة من المظليين البريطانيين إلى الأردن فيما تقرر إنزال القوات الأميركية في بيروت[٣]. استجابة من الحكومة الأميركية لطلب الرئيس اللبناني إرسال قوة عسكرية[٤] فأنزلت قوات المارينز على شواطئ بيروت تنفيذاً «لمبدأ أيزنهاور»، وقد صرح الرئيس أيزنهاور أنَّهُ لم يفعل ذلك إلا تلبية لنداء رئيس الجمهورية اللبنانية[٥]. ولا يمكن إغفال أهمية حدث الثورة العراقية في دفع الإدارة الأميركية لاتخاذ قرارها بإنزال وحدات

(١) عباس أبوصالح، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩، وثيقة وزارة الخارجية ١٣٤١١٩٩/٣٧١، ترجمة وتعليق: خليل إبراهيم حسن، ج١، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

(٣) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٤) F.R.U.S. 1958-1960,Vol. XII, Mem of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary of State Dulles, Washington, July 15, 1958, p. 318.

(٥) أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عاماً؟، مرجع سابق، ص ١٢٥.

من مشاة البحرية الأميركية في بيروت، فإن وثائق وزارة الخارجية الأميركية تظهر بوضوح أنَّ الحكومة الأميركية كان لديها خطة للتدخل في الأزمة اللبنانية إذا دعت الضرورة، قبل ومن دون أن تتوقع وقوع انقلاب ضد النظام الملكي في العراق. أي قبل الثورة العراقية بعدة أشهر. وتم الإعداد لعملية عسكرية وفقاً لطلب من الإدارة الأميركية نفسها من أجل حماية نظام الرئيس كميل شمعون والأنظمة العربية الموالية للغرب وسمّيت عملية «العصا الزرقاء» Blue bat وذلك بالتنسيق مع الحكومة البريطانية[١].

وقد التجأ طلب الملك حسين إلى الغرب بعد أن وجد أن بلاده مهدّدة من قبل جيرانها من الدول التي تشكل مانعاً لها، معتبراً بلاده ملحقة بمبدأ أيزنهاور[٢]. بعد أيام على اندلاع أزمة ١٩٥٨، استدعى جمال عبد الناصر السفير الأميركي في القاهرة (ريموندهير) إلى مكتبه في قصر القبة، واستعرضا الوضع اللبناني العسكري، وبيَّنَ عبد الناصر من خلال متابعته الأحداث الجارية في لبنان «أنَّ هناك كتلةً ثالثةً، بدأت تؤكد دورها بين موقفي المعارضة الوطنية والحكومة اللبنانية، ونقترح الآن أن يتولى رئاسة الجمهورية شخص محايد يثق به الجميع، ويتعينُ عليه وقف القتال وإتاحة الفرصة أمام الأطراف كي يتفاهموا»[٣]، وكان عبد الناصر قد قصدَ اللواء فؤاد شهاب. يبدو أنَّ هذه الاتصالات بين عبد الناصر والحكومة الأميركية ساهمت في تخفيف حدة الصراع في لبنان[٤].

وفي الحادي والعشرين من تموز/يوليو عام ١٩٥٨، انتخب المجلس النيابي اللبناني اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية اللبنانية، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر تسلم فؤاد شهاب مقاليد الحكم من كميل شمعون، وفي اليوم ذاته

(١) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) Philippe Rondot، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، ج١، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.

(٤) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ١٤٣.

تم تأليف وزارة جديدة من معارضي العهد السابق والمحايدين برئاسة رشيد كرامي[١].

عندما وصل فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية، قرر فتحَ صفحة جديدة في علاقات لبنان بدولة الجمهورية العربية المتحدة، وكان عليه تطمين الزعيم المصري إلى السياسة الخارجية للحكم اللبناني الجديد وهو يطوي حقبة كميل شمعون، وفي الوقت نفسه الانفتاح على حلفائه اللبنانيين في التيارات الناصرية وخارجها، ففي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ ـ قبل أن يؤدي اليمين الدستورية ـ بعث إلى جمال عبد الناصر أول رسالة رسمية يوجهها إلى حاكم عربي، مؤكداً فيها إقامة علاقات جديدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٢]. وطلبت الحكومة اللبنانية سحب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة المقدّمة إلى مجلس الأمن الدولي، وبذلك يعود سفير الجمهورية العربية المتحدة اللواء عبد الحميد غالب إلى بيروت. وتم إنهاء عمل فريق المراقبة الدولية ومغادرته الأراضي اللبنانية قبل نهاية العام ١٩٥٨. وعلى صعيد آخر فإن حكومة رشيد كرامي فكّت في خلال هذه المدة ارتباط لبنان بمبدأ أيزنهاور فساهم ذلك في تعزيز علاقاته بالجمهورية العربية المتّحدة[٣].

وكان من المنطقي بالنسبة إلى السياسة الخارجية للبنان في عهده الجديد، أن تجاري السياسة العربية التقدمية للجمهورية العربية المتحدة، بقدر ما ينعكس ذلك على استقرار الأوضاع الداخلية، وكذلك توسيع الخطوات العملية لتحسين العلاقات الاقتصادية والثقافية للبنان بالجمهورية العربية المتّحدة وبقية الدول العربية[٤].

وبعد حوار هادئ وسرّي بين الكبار في بيروت ودمشق تمهيداً للقاء بين

(١) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٣) عباس أبو صالح، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٤) سعد نصيف جاسم الجميلي، مرجع سابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الرئيسين، في ٢٥ آذار ١٩٥٩، تم اللقاء واستمر ثلاث ساعات وانتهى بصدور بلاغ يؤكد ثلاثة مبادئ[1]، وكان اللقاء على أرض (لبنانية ـ سورية) وتحت سرادق خيمة ـ (كوخ صغير) من الصفيح أنشىء خصوصاً لهذا الغرض على الحدود المشتركة بين البلدين[2].

وحضر الاجتماع مع الرئيس فؤاد شهاب الحاج حسين العويني وزير الخارجية اللبنانية، وعن الجانب المصري ـ السوري الرئيس عبد الناصر، أكرم الحوراني، وزير الداخلية في الإقليم السوري عبد الحميد السراج، وسفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان عبد الحميد غالب.

إنَّ لبنان رسم سياسته على قاعدة التعامل الإيجابي مع سورية عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ من خلال إبعاد معارضين سوريين لجأوا إليه كما جرى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، وكذلك إقامة معتقل للأمن العام لاحتجاز المعارضين واللاجئين غير المرضي عن نشاطاتهم على الأراضي اللبنانية والحؤول دون

(١) نص البلاغ: «في يوم ٢٥ من شهر آذار/مارس سنة ١٩٥٩، اجتمع على الحدود اللبنانية والعربية المتحدة كل من سيادة الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وفخامة اللواء فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية للتداول في مختلف الشؤون التي تهم البلدين الشقيقين مباشرة وتبادلا الرأي في القضايا العربية والدولية وقد اتفقا بنتيجة أبحاثهما على تأكيد المبادئ الآتية:

أولاً ـ حرصهما على توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المستمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً ـ إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها.

ثالثاً ـ رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين بأقرب وقت على أسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة، تأميناً لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهم.

ومن أجل ذلك أصدر كل من الرئيسين توجيهاته إلى حكومته لمواصلة السعي ومتابعة المباحثات من دون إبطاء في هذا السبيل، بنفس روح المودة والتفاهم التي سادت اجتماع الرئيسين والأخوة الخالصة التي تسود مشاعر الشعبين الشقيقين». إلياس الديري، فؤاد شهاب السابق الباقي العائد، ملف النهار، العدد ١، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) واكيم بولحدو، فؤاد شهاب القائد والرئيس، ط١، أنطوان الياس الشمالي، حريصا، ١٩٩٦، ص ٥٥.

استمرارها، وبعد احتجاز عدد منهم، والتضييق عليهم غادروا لبنان بعدما ساءهم تقييد تحركاتهم[1].

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حدث انفصال سورية عن مصر، ما أدى إلى تردي علاقة لبنان بالنظام الانقلابي الجديد بزعامة العقيد عبد الكريم النحلاوي، وباتَ أرضاً خصبة لصراع دولتي جمهورية الوحدة المتداعية، ولكن بعد مخاض سياسي مضن، اعترف الرئيس اللبناني بالحكم الجديد في سورية محترماً إرادة سورية في ما فعلت[2].

ثانياً - لبنان والاتحاد العربي الهاشمي

ا - الاتحاد العربي الهاشمي

جاء إنشاء الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، بعد أن أثارَ التقارب المصري السوري الذي حدث أواخر العام ١٩٥٧ مخاوف الحكومتين الأردنية والعراقية، ووجه الملك حسين الاتهام إلى مصر وسورية بالتآمر على الأردن. ومن جانبه سارع رئيس الوزراء العراقي عبد الوهاب مرجان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ إلى دعوة الدول العربية لإقامة اتحاد قومي عام فيما بينها، وقد رحبت الحكومة الأردنية على لسان وزير خارجيتها سمير الرفاعي بدعوة العراق التي تضمّنت إقامة اتحاد يهدف إلى توحيد الأمة العربية. وعندما شرعت مصر وسورية في مباحثات الوحدة بينهما أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، وجد الأردن نفسه أمام جملة من التحديات التي أوجبت على حكومته البحث عن سبيل لضمان مستقبله السياسي، فكان لابد من التوجه إلى العراق والدخول معه في اتحاد سياسي يجمع البلدين لخلق نوع من التوازن السياسي أمام الوحدة المصرية ـ السورية[3].

(١) نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٦٢.

(٣) سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وبينت وزارة الخارجية البريطانية (أنَّ البديل المؤثر الوحيد للناصرية في الوقت الحاضر هو الاتحاد العربي الذي يضم العراق والأردن. ومن الضروري أن نعمل كل شيء ممكن لضمان نجاح هذا الاتحاد في المستقبل القريب، وهذه هي الطريقة الوحيدة لدحر تأثير جمهورية عبد الناصر العربية في أقطار العالم العربي)[١].

سارع الملك حسين بن طلال في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير بإرسال وزير بلاطه سليمان طوقان إلى بغداد حاملاً معه رسالة إلى الملك فيصل الثاني ملك العراق، للدخول في مفاوضات من أجل إقامة اتحاد بين الأقطار الثلاثة (العراق ـ الأردن ـ العربية السعودية) ودعوته لزيارة عمّان[٢].

في الوقت نفسه، أرسل وزير خارجيته سمير الرفاعي إلى الرياض حاملاً الرسالة نفسها إلى الملك سعود بن عبد العزيز، فأعرب الأخير للوزير الأردني أنه يبارك الاتحاد بين المملكتين الهاشميتين ولكنه يرفض الدخول فيه، ثم أعرب عن أمله في انضمام سورية إلى الاتحاد لاحقاً ملمّحاً إلى أن لبنان ربما سينضم إلى الاتحاد أيضاً، وقد أضاف: «إذاً سوف نكون عرباً وعبد الناصر يترك بصوت العرب»[٣].

وبالنسبة إلى لبنان أشار سليمان طوقان إلى أنَّ الوحدة بين العراق والأردن ستحفظ أمن لبنان، وإذا تحقق نجاحها فإنَّ لبنان قد ينضم إليها[٤].

توجه الملك العراقي فيصل الثاني على رأس وفد رسمي كبير إلى الأردن في ١١ شباط/فبراير من العام نفسه. وبعد اجتماعات عديدة وتحديداً في يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ أعلن قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، وعين الملك فيصل الثاني رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً له، وأذيع البيان الرسمي

(١) العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، وثيقة وزارة الخارجية البريطانية، ١٣٣٨٢٣/٣٧١، القومية والمركز الثقافي والفكري في الشرق الأوسط، ٢ تموز/يوليو ١٩٥٨، ترجمة وتعليق: خليل إبراهيم حسين، ج١، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٩.

(٢) أنوار السعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٣) Foreign Office Telegraph No.(264), London, on 5 March 1958, Confidential from Amman to foreign office. وللمزيد ينظر الملحق رقم (٦).

(٤) ممدوح عارف الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤٠-١٩٥٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٧٠.

المشترك في بغداد وعمّان في آن واحد، وأعلن بموجبه قيام اتحاد بين العراق والأردن أطلق عليه اسم الاتحاد العربي الهاشمي[١].

نصّت المادة الأولى من دستور الاتحاد العربي على أنَّ عضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد[٢].

تكونت حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد الملك فيصل الثاني ونائبه الملك حسين بن طلال ورؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في كل من البلدين، أما المجلس النيابي حسب ما جاء في دستور الاتحاد فهو مكون من أربعين عضواً يتم انتخابهم مناصفة من العراقيين والأردنيين فضلاً عن اختيار عضو إضافي عن كل لواء ومحافظة في البلدين، وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٥٨ تم انتخاب أربعة عشر عضواً من مجلس النواب الأردني وتم تعيين الآخرين بإرادة ملكية لتمثيل الأردن في مجلس الاتحاد[٣].

ونجح نوري السعيد في تأليف وزارة الاتحاد الأولى[٤]، على أن تكون عاصمة الاتحاد بغداد ستة أشهر وعمّان ستة أشهر، وعلى أن يحتفظ الملكان حسين وفيصل بسلطاتهما الدستورية كل منهما في مملكته. أما الاتفاقات المعقودة قبل الاتحاد فتلزم الدولة الموافقة عليها وحدها، بما في ذلك الاتفاقات الخارجية والقوات العسكرية والشؤون الاقتصادية[٥].

(١) Amélie Marie Goichon, Jordanie réelle, Brouwer, Paris, 1967, p. 384.

(٢) سليمان نصيرات، الدور الهاشمي العربي الوحدوي (وثائق وأسانيد)، ج١، ط١، المطابع العسكرية، الأردن، ١٩٩٦، ص ١٧٢.

(٣) رياض محمد عيد الشديفات، مرجع سابق، ص ١٦؛ وينظر: منيب الماضي وسليمان موسى، مرجع سابق، ص ٦٩٠.

(٤) تكونت وزارة الاتحاد الأولى من: نوري السعيد ـ العراق ـ للرئاسة، إبراهيم هاشم ـ الأردن ـ نائباً للرئيس، توفيق السويدي ـ العراق ـ للخارجية، عبد الكريم الأزردي ـ العراق ـ للخزانة والتنسيق، اللواء سامي فتاح ـ العراق ـ وزير دولة لشؤون الدفاع، خلوصي الخيري ـ الأردن ـ وزير دولة للشؤون الخارجية، سليمان طوقان ـ الأردن ـ للدفاع. جريدة النهار، العدد ٦٨٨٥، ٢٠ أيار/مايو ١٩٥٨. وينظر: دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، ملف رقم ٣١١/٢٧٣٤، تقارير السفارة العراقية في عمان، وزارات الاتحاد الهاشمي، وثيقة ٢٠، ص ٤٢، ووثيقة ٢٣، ص ٥٥.

(٥) جريدة الجريدة، العدد ١٥٨٠، ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٨.

بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى رئيس الاتحاد العربي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨، جاء فيها: «إنَّ الاتحاد العربي الذي وحد اليوم مابين العراق وبين الأردن هو خطوة مباركة تتطلع إليها الأمة العربية كلها بأمل كبير، باعتبارها اتجاهاً يستمد قوته من أعماق الضمير العربي...»[١].

وبارك الملك سعود بن عبد العزيز إلى الملك فيصل الثاني «...وإني إذ أبارك لكم فيما اتفقتم عليه، أرجو من اللّه سبحانه وتعالى أن يجعل في ذلك الخير والبركة للبلدين الشقيقين، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للعرب أجمعين»[٢].

وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٥٨ أدلى صبري العسلي رئيس الوزارة السورية بتصريح انتقد فيه الاتحاد بين العراق والأردن وقال: «إنه لا يشك لحظة بأن هذا الاتحاد لا يتجاوب مع رغبة العرب المخلصين في إقامة وحدتهم المتحرّرة لذلك فإن نهايته إلى الزوال، وسيلحق الشعب العربي في العراق والأردن بالجمهورية العربية المتحدة»[٣].

أما بريطانيا، فرحبت باتحاد الأردن مع العراق حيث أبلغ ناطق رسمي الصحافيين في مؤتمر صحافي بأن هذه الخطوة في نظر بريطانيا ستقوي استقرار هذين البلدين واقتصادهما وانتعاشهما[٤].

وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨ بعث الرئيس كميل شمعون والحكومة اللبنانية برقية تهنئة بميلاد الاتحاد العربي إلى الملك فيصل والملك حسين[٥].

ويعتبر عام ١٩٥٨، من أهم الأعوام في مراحل تطور النظام العربي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنَّه العام الذي تأكدت من خلاله بالدليل الحاسم المقولات النظرية عن وجود رأي عام عربي، يؤمن بالوحدة العربية، ويحلم بتحقيقها. لذا

(١) عبد الرزاق الحسني، ج١٠، مرجع سابق، ص ٢٠٠؛ وينظر: جريدة الحياة، العدد ٣٦٢٣، ١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، ج١٠، المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٣) جريدة الحياة، العدد ٣٦٢٦، ١٩ شباط/فبراير ١٩٥٨.

(٤) جريدة الجريدة، العدد ١٥٨٠، ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٨.

(٥) مجلة الأبحاث، الجزء الثاني، حزيران/يونيو ١٩٥٨، الجامعة الأميركية، بيروت، ص ٣١٠.

سارعت الأسرة الهاشمية في العراق والأردن بإقامة اتحاد بين الدولتين[١]. وكان لقيام هذا الاتحاد عوامل داخلية وخارجية، سنتناول أهم تلك العوامل:

أ ـ العوامل الداخلية لقيام الاتحاد العربي الهاشمي

كانت العلاقات الأردنية ـ العراقية منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن علاقات متميزة أخذت تزداد عمقاً وترسخاً مع تعاقب الزيارات المتبادلة التي كان يقوم بها حكام البلدين قبل إعلان الملكية في الأردن[٢]. فضلاً عما يربط بين الأسرتين الحاكمتين من وشائج القربى من ناحية، وتقارب خطهما السياسي من ناحية أخرى، وقد عملا على تنسيق سياستهما الخارجية منذ العام ١٩٤١، وكذلك جرت في العام ١٩٤٥، مشاورات بين العاصمتين الهاشميتين بخصوص إقامة اتحاد بينهما. في أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، طرح عبد اللّه مشروعاً تحتفظ فيه كل دولة بشخصيتها مع توحيد الشؤون العسكرية والثقافية والدبلوماسية وتشكيل مجلس أعلى للاتحاد من أعيان البلدين يجتمع دورياً في كل من بغداد وعمان. وكانت نتيجة هذه المحادثات أن عقدت في بغداد في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٧، معاهدة أخوة وتحالف بين الأردن والعراق مكونة من اثنتي عشرة مادة، وقعها عن الجانب الأردني سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني، وعن الجانب العراقي محمد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق[٣].

وعندما اعتلى الملك حسين عرش الأردن ١٩٥٢، ازدادت العلاقات الأردنية ـ العراقية عمقاً فزار بغداد في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٥٣، وأجرى محادثات مع الملك فيصل الثاني في الأمور التي تهم البلدين. وخصوصاً في المجال المالي الذي يتضمّن إقراض الأردن مبلغاً من المال لتنظيم أموره الدفاعية والإنشائية، إلّا أنَّ هذه المفاوضات لم تنجح لاصطدامها بالمعارضة العراقية بشأن المساعدات المالية إلى الأردن[٤].

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٤) عبد الرزاق الحسني، ج٩، مرجع سابق، ص ٣٠.

وتوجهت التطلعات السياسية الأردنية نحو العراق؛ لذلك سعى الأردن إلى قيام اتحاد سياسي معه، وكانت رغبة الملك حسين في تحقيق الوحدة العربية طموحاً عائلياً ورثه عن أجداده[1]. حيث أكد الملك حسين أنَّ الحدث ـ الاتحاد العربي ـ يكرس جهود وسنوات الكفاح، ليكون هذا العهد بداية عهد جديد للقضية العربية، فهذا الاتحاد المؤسس على المساواة المطلقة يمثل النموذج والحجر الأول الذي يجري إرساؤه في سبيل تحقيق وحدة عربية واسعة[2].

ب ـ العوامل الخارجية لقيام الاتحاد العربي الهاشمي

بدأت مصر بضغوط سياسية على الأردن وذلك عن طريق الجبهة الأردنية الداخلية، وازدادت هذه الضغوط بعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونتيجة لازدياد التأييد الشعبي داخل الأردن لقيام اتحاد مع العراق يجمع البلدين ويخلق نوعاً من التوازن السياسي في مواجهة الجمهورية العربية المتّحدة[3].

وفضلاً عن ذلك، حماية النظام الهاشمي في البلدين، والحيلولة دون الانضمام إلى الجمهورية المتّحدة، ولاسيما أنَّ الحركة الوطنية القومية في الأردن كانت قوية ومهيأة لتسلم السلطة وتضليل الجماهير وزرع الالتباس ثم اليأس في مشاريع الوحدة ومفاهيمها عن طريق الإيحاء بأنَّ هذا الاتحاد يحقق تطلعاتها نحو الوحدة[4].

وكذلك تدعيم سياسة التعاون مع الغرب وربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة عن طريق هذا الاتحاد[5]. وكان العامل الاقتصادي أمراً مهماً وحيوياً

(١) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة: فهمي شما، وزارة الثقافة والإعلام، عمان (د.ت)، ص ١٠٨.

(٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٤) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ٤٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ٤٣.

بالنسبة إلى الأردن وبخاصة بعد أن رفضت الحكومة السعودية دفع المعونة التي استحقت عليها لعام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ وذلك بموجب اتفاقية الضمان العربية والبالغ قيمتها خمسة ملايين جنيه، فكان لابد للأردن من الحصول على بديل للمساعدات الخارجية، فجاء إعلان الاتحاد حلاً لمشاكله المالية[1].

٢ - محاولة ضم لبنان إلى الاتحاد

سعى الاتحاد العربي إلى تعزيز الروابط مع الحكومة اللبنانية المتمثلة بكميل شمعون، وكان من أولوياته ضم لبنان إلى الاتحاد العربي الهاشمي، مستغلاً الصراعات الداخلية التي كان يمر بها لبنان عام ١٩٥٨، ما بين الحكومة اللبنانية والمعارضة، التي كانت تمثل خطراً على نظام الرئيس كميل شمعون الموالي للغرب، فاغتنم العراق الفرصة وقدم الدعوة إلى لبنان للانضمام إلى الاتحاد الهاشمي[2].

بدأ التنسيق واضحاً بين الأنظمة الحاكمة في العراق والأردن ولبنان منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة اللبنانية، من خلال تبادل البرقيات بين الرئيس شمعون ورئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد، التي عبرت عن رغبة النظام اللبناني في طلب المساعدة من الاتحاد العربي مما لاقى استجابة كبيرة من لدن رئيس الوزراء السعيد.

ومن منطلق تنسيق الجهود والعلاقات الأردنية اللبنانية، سافر الرئيس اللبناني في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٨ إلى العاصمة الأردنية عمّان للتباحث في الأمر مع الملك حسين ما أسفر عن تطابق وجهات النظر بين النظامين اللبناني والأردني إزاء انتفاضة الجماهير اللبنانية. فقد بعث الملك حسين إثر مغادرة الرئيس اللبناني ببرقية إلى الأخير عبر فيها عن تعاطف الأردن الكبير مع النظام اللبناني إزاء ما فعله العملاء ـ حسب تعبير البرقية ـ والمأجورون والدخلاء في لبنان. كما أكد ملك الأردن في البرقية ذاتها وقوف نظامه إلى جانب النظام اللبناني حتى يخرج

(١) تشارلز جونستون، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) أنوار سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

من محنته الطارئة سليماً من الأذى، بريئاً من عوامل الإلحاد والفساد، كما خرج شقيقه الأردن (يقصد الملك حادثة الزرقاء عام ١٩٥٧) من قبل، مشيراً إلى أنَّ المعركة التي يخوضها الرئيس شمعون وأعوانه هي وقفة الحق ضد الباطل[1].

وكان نوري السعيد يراقب الأحداث في لبنان بعين القلق فوقوع الفوضى فيه قد يحدث انعكاسات على الاتحاد العربي الهاشمي[2].

توجه الرئيس شمعون بعد مغادرة الأردن مباشرة إلى بغداد والتقى هناك أركان النظام العراقي وجرت مباحثات حول الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه الرئيس شمعون لمواجهة انتفاضة الشعب اللبناني وسحقها. بعدها غادر العاصمة العراقية إلى بيروت، ثم عاد بعد يومين بصحبة رئيس الوزراء سامي الصلح للاجتماع مع المسؤولين في دولة الاتحاد العربي قرب الحدود الأردنية للتشاور بشأن اتخاذ أنجح وأسرع التدابير الفعّالة للقضاء على الانتفاضة.

وقد طرحت في خلال الاجتماع فكرة انضمام لبنان إلى حلف بغداد أو انضمامه إلى الاتحاد العربي الهاشمي، حتى يتسنّى لنظامي بغداد والأردن التدخل العسكري المباشر لسحق إرادة الشعب اللبناني، إلا أن الرئيس شمعون لم يؤيد الفكرة ـ أقله ـ في ذلك الوقت، لذلك اتفقت الأطراف المجتمعة على عقد معاهدة دفاعية مشتركة بين لبنان والاتحاد العربي يمكن بموجبها للعراق أن يتدخل عسكرياً في الأحداث الجارية في لبنان على أن تتقدم حكومة الاتحاد العربي بهذا المشروع رسمياً إلى الحكومة اللبنانية[3].

وفي ختام الاجتماع، بعث الملك فيصل الثاني برقية إلى الرئيس كميل شمعون في ١٨ أيار/مايو ١٩٥٨ عبر فيها عن تعاطف العراق مع الرئيس شمعون إزاء الأحداث الجارية في لبنان راجياً خروج لبنان من هذه الفتنة الطائفية ـ حسب تعبير الملك ـ سليماً عزيزاً، وسبقت تلك البرقية برقية أخرى للملك حسين

(١) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) فتحي عباس الجبوري، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٣) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ٩٩.

كانت متطابقة من حيث المعاني والمفاهيم، وهذا ما يدل على التطابق الكبير بين مواقف حكام الاتحاد العربي إزاء انتفاضة لبنان ١٩٥٨[1].

وصرح رئيس مجلس وزراء الاتحاد العربي نوري السعيد في ١٢ أيار/مايو ١٩٥٨، بـ: «أن مصير الاتحاد العربي مرتبط مباشرة بلبنان فإن خرج لبنان من المعركة ظافراً سلم الاتحاد العربي وإن فشل فإن الأردن في خطر لذا فإن العراق يقف بصلابة أمام الجمهورية العربية المتحدة وإنه سيساند الحكومة اللبنانية من خطر الابتلاع الناصري لها ومن الفوضى التي سببتها له»[2].

وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٥٨ دعا الدكتور فاضل الجمالي عضو مجلس الاتحاد العربي في مقال افتتاحي في جريدته «العمل» العراقية إلى عقد اتفاق دفاع مشترك بين الاتحاد العربي، وبين لبنان إذا لم ترغب الحكومة اللبنانية في الانضمام إلى الاتحاد العربي، الذي يضمن سلامة الكيان اللبناني من الاستيلاء الناصري الشيوعي، وقال: إنَّ مصير الاتحاد العربي مرتبط مباشرة بمصير لبنان، وإن خرج لبنان من المعركة ظافراً سلم الاتحاد العربي، وإنْ فشل لا سمح اللَّه، فالأردن في خطر، ويليه العراق[3].

أرسل العراق وزير خارجيته فاضل الجمالي في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٨، برسالة شخصية إلى كميل شمعون واقترح عليه فيها بعض الحلول لأزمة لبنان تتلخص بما يأتي:

- انضمام لبنان إلى الاتحاد العربي ضربة موجهة إلى الناصرية تكسب العرب وقلوبهم.

- فإن لم يكن هذا الانضمام، فعقد معاهدة أخوة وتحالف بين الاتحاد العربي ولبنان على غرار ما كان بين العراق والأردن، وبموجب هذه المعاهدة يستطيع لبنان المطالبة بقوة من الاتحاد العربي لمساعدته على قمع الثورة الداخلية وقد لا يتفق هذا الإجراء مع الظرف الحالي.

(١) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ٩٩؛ ينظر أيضًا: جريدة الجريدة، العدد ١١٨١، ١٩ أيار/مايو ١٩٥٨.

(٢) جريدة الزمان، العدد ٦٢٤٣، ١٦ أيار/مايو ١٩٥٨.

(٣) جريدة النهار، العدد ٦٨٨٨، ٢٣ أيار/مايو ١٩٥٨.

- فإن لم يكن، فاتحاد عسكري على غرار ما كان بين مصر والسعودية والأردن وذلك قبل بدء المؤامرات الناصرية، وهذا برأيي أضعف الإيمان.

ومن جهة أخرى، اتصل نوري السعيد بكميل شمعون وأخبره: إنَّ العراق والأردن على استعداد لعقد اتفاقية دفاعية بين الاتحاد ولبنان وقد أيَّدَتْ بريطانيا فكرة إنشاء رابطة دفاعية عراقية أردنية لبنانية[١].

وأعلنت الحكومة اللبنانية ترحيبها بقيام الاتحاد الهاشمي وعدّته جسراً موصلاً إلى السياسة بينهما، وجاء هذا الموقف نتيجة العداء السياسي الذي اتخذته حكومة كميل شمعون من وحدة مصر وسورية، لكن سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني اعترض على انضمام لبنان إلى الاتحاد العربي الهاشمي، حيث قال: «إنَّ الانضمام إلى الاتحاد يمكن أن يحد من استقلال لبنان»[٢].

وجاءت تصريحات رئيس وزراء الاتحاد العربي نوري السعيد للصحفيين في لندن في تموز/يوليو ١٩٥٨، تعبيراً عن موقف الاتحاد العربي من الأحداث الجارية في لبنان، حيث وجه السعيد اتهاماته إلى الجمهورية العربية المتّحدة مشيراً إلى أنَّها جنّدت قواها لتشجيع أعمال التخريب في البلاد العربية، مؤكداً أنَّ الحالة في القطر اللبناني مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلامة العراق والأردن وجميع الدول العربية ومتهماً الرئيس عبد الناصر بتماديه في سياسة التدخل إلى الحد الذي أصبح فيه خطراً جسيماً على كيان العالم العربي وعلى الاستقرار والسلام فيه، وقال السعيد: لابد من أن تتماسك الدول العربية وتتعاون على مواجهة هذا الخطر وبخلاف ذلك فإنَّها في النهاية ستواجه المصير نفسه الذي يواجهه لبنان لو ترك بدون مساعدة ولا تأييد[٣].

واستدعى وزير خارجية لبنان في ٢٠ أيار/مايو ١٩٥٨، كلاً من السفير العراقي، والقائم بالأعمال الأردني في بيروت، مبيناً لهما الأخطار الجسيمة والضغوط

(١) فتحي عباس الجبوري، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) أنور سعدون السباعي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٣) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ١٠٢، نقلاً عن: جريدة الحوادث، العدد ٤٦٤٤، ٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

الكبيرة التي يتعرض لها النظام اللبناني من الشيوعية الدولية والجمهورية العربية، مشيراً إلى رغبة الرئيس شمعون في اتخاذ الاتحاد العربي التدابير الكفيلة لمواجهة هذا الخطر[١].

ومن منطلق دعم الاتحاد العربي للرئيس شمعون قدم النظام العراقي بتنسيق مع النظام الأردني مبالغ مالية كثيرة للرئيس شمعون، ولم يقف تعاون الأردن والعراق لدعم الرئيس شمعون عند هذا الحد، فقد طلب الأردن إلى ملك العراق توفير وسائل نقل جوية عراقية لنقل أسلحة أردنية كانت حكومة لبنان تلح في طلبها، لأن الأردن لا تتوافر لديه وسائل النقل، فأوكل الملك فيصل الثاني تنفيذ هذا الطلب إلى رئيس أركان الجيش العراقي رفيق عارف، الذي بدوره طلب إلى مدير الاستخبارات أحمد مرعي توفير إحدى طائرات القوة الجوية العراقية لنقل الأسلحة الأردنية[٢].

وبالفعل أرسل الأردن في ١٨ أيار/مايو ١٩٥٨ ست سيارات كبيرة محمّلة بصناديق الأسلحة. كما بعث النظام الأردني في الأول من حزيران/يونيو من العام نفسه بسيارتين أخريين، بعد ذلك نقلت هذه الأسلحة بالطائرات العراقية على دفعتين إلى لبنان، وسلمت هناك إلى القوة المتعاونة مع الرئيس شمعون.

ولم يقف دعم الاتحاد العربي للنظام اللبناني عند هذا الحد، بل سعى إلى دعمه معنوياً وإعلامياً، إذ تصدى مذياع الاتحاد العربي لحرب الدعاية التي كانت تشنها الجمهورية العربية المتحدة[٣].

واستمر الدعم للبنان طوال عمر الاتحاد الذي لم يدم سوى بضعة أشهر، حيث انتهى بثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ العراقية التي أحدثت مجزرة للملك وعائلته في بغداد، عندئذ انسحبت الحكومة العراقية الجديدة من الاتحاد العربي، وفي ٢ آب/أغسطس أصدر الملك حسين مرسوماً أعلن فيه حل الاتحاد العربي وإلغاء الدستور[٤].

(١) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٣) علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤) A.M. Goichon، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

ثالثاً - تأزم العلاقات الأردنية - اللبنانية بين عامي (١٩٦٢ - ١٩٦٣)

١ - حركة الحزب السوري القومي الاجتماعي الانقلابية: أسبابها ومراحل تنفيذها

بعد أن انهارت الجمهورية العربية المتّحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وجد الحزب السوري القومي الاجتماعي(١) الفرصة السانحة للانقضاض على حكم فؤاد شهاب في لبنان؛ إذ كان محاصراً بين نظامين أضحيا مناوئين له، هما سورية والأردن وقد كان الأخير خصماً للناصريَّة. شعرَ الحزب أيضًا بأنَّ الأوان قد حان لتقويض ذلك التحالف وبعد سلسلة من الاجتماعات السريّة التي عقدها الحزب مع ضباط الجيش(٢)، تقرر مباشرة تنفيذ الانقلاب في نهاية العام ١٩٦١. وفي عيد رأس السنة الميلادية بالذات نفذ الحزب خطة انقلاب لتسلم السلطة، وقد تمكن قادة محاولة الانقلاب من عسكريين ومدنيين من تعطيل القيادة العسكرية اللبنانية (عن طريق خطف كبار الضباط والقادة)، وتعطيل فاعلية السلطة المركزية (عن طريق قطع الاتصالات السلكية كافة)، ومحاصرة وزارة الدفاع بوحدة تحركت من صور في جنوبي بيروت(٣).

لكن خطة المباغتة التي اعتمد عليها الانقلابيون فشلت بعد ساعات قليلة،

(١) تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٢ في عهد الانتداب الفرنسي في لبنان، وكان حزباً سرياً وضع منطلقاته النظرية وشكل خلاياه الأولى أنطون سعادة (المولود في الشوير في لبنان ١٩٠٤)، استمر الحزب في العمل السري حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥ لكنه تعرض لوشاية كشفت تحركه، فألقي القبض على زعيمه ومعاونيه، ووصل إلى المحكمة العسكرية المختلطة وحكم عليه بالسجن ستة أشهر قضاها في حبس الرمل في بيروت حيث وضع كتابه «نشوء الأمم» الذي يعرض فيه تطور الاجتماع البشري والقوميات. وأبرز ما امتاز به الحزب في تلك الفترة طرحه العمل السياسي الشمولي أي على أساس أكثر من قطر عربي، وكذلك أخذه «العلمانية» أي اللاطائفية الدينية، وانتشر الحزب في لبنان وسورية وفلسطين والأردن لكنه لم يتمكن من الانتشار في العراق. ينظر، موسوعة الأحزاب اللبنانية، الجزء الخامس، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٤؛ وينظر: كمال جنبلاط، أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية، ط٣، الدار التقدمية، لبنان، ١٩٨٧، ص ١٦٣.

(٢) نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٣) موسوعة الأحزاب اللبنانية، مرجع سابق، ص ٨٥.

بعد أن علمت القوى المساندة للحكم الشهابي التي كانت تشكل الغالبية القصوى من قادة القوى العسكرية، بحقيقة الانقلاب وطبيعة القوى الداعية إليه فتمكنت من تحرير كبار الضباط الذين وقعوا في قبضة الانقلابيين، كما استطاعت تنفيذ سلسلة من الاعتقالات شملت أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، وصادرت منهم بعض الوثائق ومجموعة من الأسلحة ومبالغ من أموال أردنية وأجنبية يحملونها في حقائبهم فضلاً عن «الأختام الرسمية التي تحمل شعار (الزوبعة) الذي أعدوه ليرفعوه رمزاً لدولة الهلال الخصيب»(١).

٢ - تأزم العلاقات الأردنية - اللبنانية بعد فشل الانقلاب

سبقت عملية الانقلاب تحركات لتنفيذ المشروع الذي كان محوره بريطانيا - عمان وبيروت، وتبين أنَّ الاتصالات كانت قد تمت بين الرئيس السابق شمعون وملك الأردن الحسين، وثبت أن الكولونيل فاولونغ أحد كبار ضباط الاستخبارات البريطانية، وصل إلى عمان في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، ثم سافر الملك حسين فجأة إلى لندن يوم الثلاثاء الخامس من كانون الأول، ووصل الكولونيل فاولونغ إلى بيروت مساء اليوم نفسه، واجتمع إلى كميل شمعون يوم الأربعاء في ٦ كانون الأول مدة طويلة من الوقت، فطار شمعون فجأة وعرّج على باريس وروما حيث قضى خمسة أيام اجتمع في خلالها إلى عدد كبير من رجال الاستخبارات المعروفين في لندن وفي بعض البلدان العربية، ومساء الخميس ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ عاد شمعون إلى السعديات بعد أن تحركت أساطيل بريطانيا باتجاه الشرق الأوسط لمهمة، وصفتها لندن بأنها: «الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة»(٢).

أعلن وزير الداخلية كمال جنبلاط أنَّ الكولونيل فاولونغ حضر إلى لبنان من الأردن قبل حركة الانقلاب بأسابيع قليلة، وأجرى الضابط سلسلة من الاجتماعات

(١) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ - ١٩٧٥، ج١، ط١، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٢؛ وينظر: جريدة الأنباء، العدد ٥٠٢، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

التمهيدية مع بعض السياسيين اللبنانيين، وقال جنبلاط إنَّ أهداف الحركة هي القضاء على كيان لبنان واستقلاله وإدماجه في مشروع «الهلال الخصيب»[1].

وكتبت صحيفة «الأخبار»: أخذت خيوط المؤامرة الانقلابية التي وقعت في لبنان وانتهت إلى الفشل تتضح شيئاً فشيئاً فقد عرف أنَّ الاجتماعات كانت تعقد في معهد شملان البريطاني[2].

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، نفى الملك حسين في رده على أسئلة لمراسلي بعض الصحف والوكالات الأجنبية، أن يكون للأردن أية صلة بمحاولة الانقلاب الفاشلة في لبنان، وأعلن أنَّه يشجب الزج باسمه وباسم الأردن في فشل هذه الأحداث وقال: إنَّ الهدف من ذلك هو تلطيخ اسم الأردن والإساءة إلى سمعته في العالم. كما رد الملك على ما نشر عن اجتماعه بالرئيس اللبناني السابق السيد كميل شمعون، فقال: «إنَّ الجميع يعلم أنني لم أجتمع به منذ اجتمعنا في لبنان في عهد رئاسته، وهنا لا بد لي من القول بأنني كنت وما أزال أعتبر الرئيس شمعون صديقاً أقدر صداقته كل التقدير وأعتبره زعيماً من أعظم الزعماء الذين أنجبهم لبنان ووطنياً عربياً مخلصاً في وطنيته»، وقال: «إنَّ (الهلال الخصيب) حقيقة واقعة وهو جزء هام من الوطن العربي الكبير. ولن يفوت أي إنسان يدرك تماماً معنى الوحدة العربية أنَّ الهلال الخصيب جزء هام من هذه الوحدة مهما يكن شكل الوحدة التي ستضم شعوبه»[3].

وفي النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ نشرت جريدة «النهار» بأن تصريحات الملك جاءت في أعقاب مسعى أردني لدى الحكومة اللبنانية لحملها على نفيَ الأنباء الصحفية بشأن علاقة الأردن بالحركة الفاشلة، ولكن الحكومة لم تشأ التجاوب مع هذا المسعى لأن التحقيق لم ينته بعد[4].

(١) جريدة الأنوار، العدد ٧٣٧، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) جريدة النهار، العدد ٨٠٠٣، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢؛ وينظر: جريدة الأنوار، العدد ٧٤٤، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٤) جريدة النهار، العدد ٨٠٠٥، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، أدلى بهجت التلهوني رئيس الوزراء الأردني بتصريح يخالف الواقع، ففي جلسة علنية عقدها مجلس النواب عن علاقات الأردن بلبنان، قال إنَّها علاقات أخوة ومحبة وصلاتنا حسنة ومرضية، وقال: «إنّي لواثق بأن لبنان الشقيق جميعه يعلم علم اليقين بأن الأردن وعلى رأسه مليكه بعيد عن كل ما يرمى به وأن خير لبنان وأمنه واستقلاله وسلامته وتقدمه وازدهاره لأعظم ما يصبو إليه الأردن...وستكشف الأيام لكل ذي بصر أنَّ محبة الأردن للبنان تنبع من القلب ولا ترسم أو تصور على الورق أو من وراء المذياع»[1].

في شهر شباط/فبراير ١٩٦٢ أعلن الرئيس رشيد كرامي في تصريح له «إنَّ وجود لبنان في وضعه الحاضر هو ضرورة ليس للبنان فحسب بل للبلاد العربية وإن الحكومة اللبنانية لا يمكن أن تقبل بديلاً عن الوضع القائم الذي أراده اللبنانيون بملء إرادتهم، وهي ستعمل واجبها دفاعاً عن سيادة لبنان وحرية شعبه»، وكان الرئيس كرامي قد أعلن بقوله هذا موقف الحكومة من مشروع «الهلال الخصيب»، وقال الرئيس كرامي: «إنَّ هدف المؤامرة الفاشلة الأخيرة في لبنان هو الاستيلاء على السلطة بادئ ذي بدء للانطلاق فيما بعد إلى تحقيق أهدافهم البعيدة، ألا وهي تلك الأهداف التي تحقق سورية الكبرى أو ما يسمّونه بالهلال الخصيب»، ومضى الرئيس كرامي يقول تعليقاً على ذلك: «نحن اللبنانيين، لا يمكن أن نقبل عن أنظمتنا القائمة بديلاً؛ لأنَّ الحرية إنَّما هي من أصالة هذا الشعب. فنفوسنا لا يمكن أن تقبل بغير الحرية والديمقراطية، فهما أساسان نقيم عليهما هذا الوطن، وهما أساسان ثابتٌ متينٌ سنحافظُ عليه، ليبقى هذا الشعب ناعماً بالأمن والاستقرار، وسندافع لاستقلال هذا البلد...»[2].

ووصف كمال جنبلاط وزير الداخلية تصريح الملك حسين، والحملات التي تشنها دوائر الدعاية الأردنية على بعض الشخصيات اللبنانية، بأنَّه تدخل غير مشروع في شؤون لبنان الداخلية، وقال إنه يستغرب أسباب هذه التصريحات والحملات لمصلحة شخصيات معروفة مع العلم «أنَّنا لم نتدخل في شؤونهم»،

(١) جريدة النهار، العدد ٨٠١٢، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٢) جريدة لسان الحال، العدد ١٩٠٦٧، ٤ شباط/فبراير ١٩٦٢.

وقال الوزير جنبلاط: «إنَّني أعتقد أنَّ هذه الحملات والتهجمات دعاية طيبة لنا تصدر عنهم»[١].

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير اتخذت الحكومة الأردنية تدبيراً ضد لبنان بمنع الشاحنات اللبنانية من دخول الأردن[٢].

وقد نفى السفير الأردني في بيروت عبد اللّه الزيفات منع السلطات الأردنية الشاحنات اللبنانية من الدخول[٣].

وناقش النواب اللبنانيون تصريح الملك حسين حيث أوضح النائب ريمون إده أن محاولة الانقلاب الفاشل التي استنكرها قد أثارت موجة من القلق حيال سيادة هذا الوطن وأنظمته القائمة. وأن المجلس النيابي إذ يعلن تمسكه بسيادة لبنان، في إطار حدوده الحاضرة، وباستقلاله وبأنظمته، إنما يعبر عن إرادة الشعب اللبناني الذي لا يقبل أي وحدة أو اتحاد من أي نوع كان، وختم بقوله: إنَّ مصلحة البلاد تقضي بأن يقف المجلس النيابي وهو يمثل الشعب اللبناني بأسره صفاً واحداً، وأن يعلن رسمياً رفضه لكل مشروع يرمي إلى الوحدة والاتحاد. وقد شجب النائب منير أبو فاضل مشروع «الهلال الخصيب» وقال: إنَّهُ حلم غيرُ وارد بالنسبة إلينا نحن اللبنانيين الذين نشجبه ونرفضه رفضاً تاماً مطلقاً[٤].

واستنكرت الأحزاب اللبنانية محاولة الانقلاب ومنها حزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي، وأصدرت حركة القوميين العرب بياناً في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، «دعت فيه اللبنانيين إلى التكاتف وتعزيز وحدة الشعب للوقوف بوجه الطامعين في البلد لأن هذه المحاولة الفاشلة مدعومة من القوى البريطانية والعربية لإعادة تعزيز مواقعها... وكان الهدف تحويل لبنان إلى قاعدة رجعية يختفي فيها صوت الحرية وتضرب عناصر الشعب الوطنية التحررية...»[٥].

(١) جريدة لسان الحال، العدد ١٩٠٥٦، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٢) جريدة الأنوار، العدد ٧٤٨، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٣) جريدة الأنوار، العدد ٧٤٩، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٤) جريدة لسان الحال، العدد ١٩٠٥٦، مرجع سابق.

(٥) نقلاً عن: أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة يافت التذكارية، Tag ٣٠٠٩٧.

في ١٧ آذار/مارس ١٩٦٢ بحث سفير الأردن في لبنان في مقابلة مع وزير الخارجية، العلاقات بين لبنان والأردن، كما جرى في خلال هذه المقابلة البحث في أسباب امتناع الحكومة الأردنية عن الجواب على المذكرة الرسمية، التي كانت السلطات اللبنانية قد أرسلتها منذ مدة إليها وتطلب فيها العمل بأحكام الاتفاق القضائي المعقود بين البلدين[١]، بتسليمها المتآمرين من أفراد الحزب القومي السوري، الذين كانوا قد وصلوا إلى عمّان بعد يوم واحد من تنفيذ المؤامرة، وقد أبدت وزارة الخارجية استغرابها موقف الأردن ولاسيما أن السلطات اللبنانية قد زوّدت السلطات الأردنية جميع الأدلة والوثائق ضد المتآمرين على لبنان[٢].

والتزمت سورية الاتفاقية القضائية[٣] المعقودة مع لبنان في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥١ حيث قامت بتسليم الأشخاص الفارين من لبنان إلى الحكومة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، في حين أحجمت المملكة الأردنية الهاشمية عن خطوة كهذه.

وبعد ساعات من إحباط محاولة الانقلاب، اتصل الملك حسين بن طلال بالرئيس اللبناني لتهنئته، فامتنع عن الرد عليه، وأبلغ إليه رئيس غرفته العسكرية رغبة الملك في محادثته، فرد باستياء: «بعدين»[٤].

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، ألقى رئيس الوزراء الأردني في مجلس النواب الأردني البيان الوزاري قبل انعقاد الجلسة السرّية، وأهم ما تطرق إليه النواب المعارضون في تلك الجلسة هو العلاقات العربية، إذ تكلم معظم النواب

(١) الاتفاق القضائي بين لبنان والأردن، إجازة الحكومة اللبنانية بالتصديق على الاتفاق القضائي المعقود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة اللبنانية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٣ وأقر مجلس النواب الاتفاق الصادر عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء حيث تم الإمضاء في ٦ نيسان/أبريل ١٩٥٤ بيروت. للمزيد ينظر وثيقة الاتفاق في ملحق رقم (٧).

(٢) جريدة لسان الحال، العدد ١٩١٠١، ١٧ آذار/مارس ١٩٦٢.

(٣) تم الاتفاق القضائي اللبناني السوري الموقّع في دمشق في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥١. للمزيد ينظر الملحق رقم (٧) المادتان ٣٦ و٣٧.

(٤) نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

المعارضين على علاقة الأردن بالبلاد العربية، فانتقدوا سياسة الحكومة حيالها، وقالوا إنَّ علاقة الأردن سيئة مع معظم البلدان العربية، ولم تقم الحكومة بما من شأنه تحسين هذه العلاقات، كما أنَّ أحد النواب طالب الحكومة بالتخلي عن السياسة التوسعية، التي أصبحت سياسة تقليدية للأردن وكانت سبباً مباشراً لفقدان الثقة بين الأردن وبعض الدول العربية، على أنَّ ما يعنيه النائب طبعاً هو تمسك الأردن بمشروعي «الهلال الخصيب» و«سورية الكبرى»[١].

وهاجم أكثر من نائب دور الإذاعة الأردنية في إفساد العلاقات بين الأردن والدول العربية، وقالوا: إنَّ تعليقاتهم والشتائم التي تكيلها لبعض الدول العربية لا تخدم هذه العلاقات، بل تساعد كثيراً على إبقاء الأردن معزولاً عن شقيقاته[٢].

تركت محاولة الانقلاب أثراً سلبياً في علاقة لبنان بالأردن في ضوء معلومات كانت بلغت إلى الرئيس فؤاد شهاب عن دور غير معلن للمملكة الأردنية الهاشمية في دعمها وتمويلها فضيحة لجوء قوميين فارين إلى الأردن، وإقامتهم هناك بعدما حصلوا من السلطات على الحماية وجوازات السفر[٣]. ومبلغ من المال يقدّر بعشرين ألف دينار أردني لتمويل الانقلاب[٤].

كان لـ(نديم دمشقية)، رأي يخالف ما سبق إذ بيّن «وقد ذهبت بعض الجهات إلى اتهام بريطانيا بالوقوف وراء ما شهدته المنطقة، ولاسيما لبنان من تطورات. فطلبت الخارجية اللبنانية في بيروت من السفارة في واشنطن تقصي صحة هذه المعلومات والسعي لمعرفة خلفيات ما حصل. عملت جاهداً بين أصدقائي في الخارجية الأميركية وأوساط وكالة الاستخبارات المركزية (السي.

(١) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، وثائق مجلس السيادة (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٤١١/٢٥٣ (سري)، وثيقة ١١، ص ٢٥.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، وثائق مجلس السيادة (وثائق غير منشورة)، ملف رقم ٤١١/٢٥٣ (سري)، وثيقة ١١، ص ٢٧.

(٣) نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٤٩١.

(٤) جريدة الثورة العراقية، العدد ٨٩٥، ١٠ آذار/مارس ١٩٦٢.

آي. إيه.) وتمكنت من تجميع معلومات من مصادر مختلفة تنفي وجود مؤامرة خارجية وراء محاولة الانقلاب في لبنان. وكان الرأي السائد في الدول الغربية أن الذين نفّذوا العملية هم جماعة من المغامرين اللبنانيين لا علاقة دولية لهم والأجدر بالحكومة اللبنانية بعد محاكمة الفاعلين أن تستمر بعملية الإصلاح التي بدأتها»[١].

واشتبه حسين العويني هو أيضًا بمناورة مرتبطة بالخطط الإنكليزية ـ الهاشمية التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط، فقد دوّن في مفكرته في ٩ كانون الثاني/يناير الملاحظة الآتية: «الاعترافات (من قبل المعتقلين المشاركين في الانقلاب) تكاد تدين إنكلترا بأن لها يداً في هذه المؤامرة وإني أعتقد أن اجتماع برمودا بين جون كينيدي رئيس الولايات المتحدة الأميركية وهارولد ماكميلان رئيس بريطانيا، كان لإطلاق يد إنكلترا في الشرق الأوسط وملء الفراغ الذي يتحدثون عنه في كل مناسبة يريدون منها بسط نفوذهم والسيطرة على البلاد»[٢]. والراجح، حسب تصريحات المسؤولين اللبنانيين والصحف اللبنانية والعربية، أنه كان هناك تدخل خارجي حيث أدى إلى توتر العلاقات الأردنية اللبنانية.

وبقيت العلاقة بين البلدين متوتّرة طوال عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، ولم تحدث المصالحة بين فؤاد شهاب والملك حسين، بسبب استمرار حماية القوميين الفارين، وكانت آخر محاولات إزالة الخلاف المحاولة التي بذلها سفير الأردن في بيروت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٤ مع وزير الخارجية والمغتربين فؤاد عمّون، الذي لم يبد متحمّساً لاقتراح السفير تنظيم اجتماع بين الرئيس والملك في مطار بيروت، في أثناء مرور ملك الأردن بلبنان، فكان جواب الوزير «لا أستطيع أن أبدي رأياً

(١) نديم دمشقية، محطات في حياتي الدبلوماسية ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية، دار النهار، بيروت، (د.ت)، ص ١٤٠.

(٢) Roger Gehchan, Houssein Aoueini, Un demi siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970), Dar Al Kotob, Beyrouth, 2000, p. 410.

الآن، وإنّما ينبغي أن نعلم أولاً ماذا يمكن أن ينجم عن مثل هذه المقابلة؟ لا يستطيع لبنان أن يقبل إلا حلاً نهائياً لقضية القوميين السوريين على أساس تسليم المطلوبين من العدالة، وسحب جوازات السفر الأردنية ممن أعطيت لهم، وحل سائر الأمور في نطاق مصلحة البلدين»[1].

(١) للمزيد ينظر إلى تقرير وزير الخارجية فؤاد عمّون إلى رئيس الجمهورية عن جهود سفير الأردن لعقد اجتماع بين الرئيس اللبناني وملك الأردن الحسين بن طلال في العام ١٩٦٤ في بيروت، ينظر الملحق رقم (٨) الخاص بالتقرير؛ ينظر: نقولا ناصيف، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية - اللبنانية

في مؤتمرات القمة العربية ما بين ١٩٦٤ - ١٩٦٧

أولاً - العلاقات بين الدولتين في خلال مرحلة التوافق العربي (١٩٦٤ - ١٩٦٥)

يرجع عقد مؤتمرات القمة العربية إلى بداية تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ التي كان هدفها إيجاد كيان عربي يدافع عن استقلال الدول العربية، ويحافظ على السلام والأمن بين هذه الدول، والدفاع عن أية دولة عربية تتعرّض للتهديد والعدوان.

بدأت مؤتمرات القمة العربية كظاهرة شبه منظمة في العام ١٩٦٤، ولكن القادة العرب التقوا في مؤتمرات قبل ذلك التاريخ. فقد عقد مؤتمر (أنشاص) في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦ من أجل التفاوض مع بريطانيا حول إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، واتخاذ موقف موحد حول مستقبل فلسطين، وخصوصاً عندما تدخلت الولايات المتحدة في المسألة بتشكيلها اللجنة الأنكلو-أميركية عام ١٩٤٦ وضغوطها على حزب العمال البريطاني لإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. وتلا ذلك اجتماع اللجنة السياسية في بلودان في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤٦، حين قرر القادة العرب إمكان استخدام البترول سلاحاً بأيديهم، كما هدّدوا بالتدخل المباشر لحماية شعب فلسطين. وفي العام ١٩٤٧ عقد مؤتمر (صوفر - عاليه) الذي اتفق المؤتمرون فيه على دعم الشعب الفلسطيني مالياً، وتدريبهم عسكرياً للدفاع عن بلادهم، أما مؤتمر (بيروت) فعقد استجابة للاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقد حضره الملك حسين. وبتفاقم الخطر الصهيوني وازدياد حدة الحرب الباردة العربية، قرر القادة العرب عقد مؤتمر القمة الأول في القاهرة[١].

(١) محمد فضة، الأردن ومؤتمرات القمة، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١، ص ١٥.

جدول رقم (١)
مؤتمرات القمة ١٩٦٤ - ١٩٦٧[١]

ت	اسم المؤتمر	التاريخ	مكان الانعقاد	النوع	الأردن	لبنان
١	القمة العربية الأول	١٩٦٤/١/١٣	القاهرة	عادي	الملك حسين بن طلال[٢]	اللواء فؤاد شهاب[٣]
٢	القمة العربية الثاني	١٩٦٤/٩/٥	الإسكندرية	عادي	الملك حسين بن طلال	شارل الحلو[٤]
٣	القمة العربية الثالث	١٩٦٥/٩/١٣	الدار البيضاء	عادي	الملك حسين بن طلال	شارل الحلو
٤	القمة العربية الرابع	١٩٦٧/٨/٢٩	الخرطوم	عادي	الملك حسين بن طلال	شارل الحلو

يوضح الجدول مؤتمرات القمة وتواريخ انعقادها ومكان الانعقاد ونوعها طارئ أم عادي وفي عهد ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحسين بن طلال ورئيسي الجمهورية اللبنانية اللواء فؤاد شهاب والرئيس شارل الحلو.

تأثر النظام العربي منذ أواخر العام ١٩٦٣ بعوامل عديدة خارجية وداخلية ساهمت في تغيير حالته من الصراع إلى التضامن، حيث بدأت محاولات جادة لإنهاء الحرب العربية الباردة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥. وقد تمثلت هذه العوامل بازدياد التوتر والمصادمات على الجبهتين الأردنية والسورية مع قيام حركة المقاومة الفلسطينية على نحو زاد من احتمالات نشوب حرب عربية إسرائيلية[٥]، وأمام الخطر المماثل، ظهرت ضرورة التضامن لمواجهة الأخطار الاقتصادية

(١) الجدول من إعداد الباحث.

(٢) صلاح الدين شكري، فلسطين ومؤتمرات القمة العربية، مكتب الصحافة للشرق العربي، دمشق، ١٩٦٤، ص ١٣٥.

(٣) جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

(٤) حضر شارل الحلو المؤتمر بصفة رئيس دولة بتكليف من الرئيس فؤاد شهاب الذي اعتذر عن الحضور بسبب قرب انتهاء ولايته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، شارل الحلو، مذكراتي ١٩٦٤ - ١٩٦٥، نشر خاص للمؤلف، (د.م)، (د.ت)، ص ٤٦.

(٥) أسامة عيسى تليلان السليم، مرجع سابق، ص ١٠٨.

والسياسية التي تتعرض لها البلاد العربية. وهذا ما دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى توجيه الدعوة لرؤساء وملوك الدول العربية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ في خطابه في مدينة بور سعيد لعقد اجتماع يبحثون فيه الموقف الذي تواجه به المؤامرات الإسرائيلية (لتحويل مجرى نهر الأردن)[١]، وذلك لمواجهة الموقف على مستوى المسؤولية العربية[٢].

١ - مؤتمرا القمة العربية الأول والثاني عام ١٩٦٤

بناء على دعوة الرئيس جمال عبد الناصر عقد في ١٣ كانون الثاني/يناير

(١) تحويل مجرى الأردن، تحويل مياه نهر الأردن وروافده من مجاريها الطبيعية في قنوات صناعية وأنابيب إلى السهل الساحلي في فلسطين المحتلة ومن ثم إلى صحراء النقب، وهو مخطط صهيوني يهدف إلى تعمير هذه المناطق القاحلة لاستيعاب أعداد أخرى من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وقد وضعت جملة مشروعات لتنفيذ هذا المخطط اكتسبت صفتها السياسية، فضلاً عن أنها تفتح أبواب التوسع الصهيوني في هذا الوطن العربي حيث إن استنزاف جانب كبيرٍ من مياه النهر سوف يحرم المناطق العربية على ضفاف النهر وروافده مصدر الحياة الطبيعي، فضلاً عن الزيادة المطردة في ملوحة المياه التي تجري في وادي الغور بين بحيرة طبرية والبحر الميت بحيث تفقدها قيمتها الحيوية، فالمشروعات العربية من ناحية أخرى تعني استخدام مياه النهر في ري الوادي الذي يشقه المجرى الرئيس وروافده الذي يخترق الأرض العربية المحرّرة. فالمشروع الإسرائيلي هو خلاصة المشروعات التي وضعت لتحقيق أهدافها التوسعية وبدأت إسرائيل بتنفيذه منذ العام ١٩٥٣ على أن يمر بمرحلتين تنتهيان بتوصيل مياه الري عبر القنوات المفتوحة والمغطاة والأنابيب إلى منطقة النقب مارة بالسهل الساحلي، على أن تبدأ من المنطقة المنزوعة السلاح جنوبي جسر بنات يعقوب، ثم استعاضت عن ذلك بإقامة محطات ضخ لرفع المياه من الركن الشمالي الغربي لبحيرة طبريا (التي تقع في حدود فلسطين المحتلة)، إلى قناة صناعية تسير غرباً وتصب في نفق ومنه إلى خزان البطوف في ضواحي تل أبيب ثم تجري المياه في أنبوب قطره ٢٧٨ مم إلى النقب الشمالي والجنوبي بحيث تنقل في نهاية المشروع ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. وكان من جراء هذا التصميم الإسرائيلي - مع وضوح خطورته على الوجود العربي - أن دعا الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ إلى عقد مؤتمرات لرؤساء الدول العربية (مؤتمرات القمة) لوضع مخطط يواجه العدوان الصهيوني فوضعت عدة مشروعات هندسية تتضمن إقامة سد المغيبة في الأردن، وتحويل مياه نهر بانياس في سورية وإقامة سد تحويلي على مجرى الحاصباني في لبنان، كما تضمنت القرارات الحماية العسكرية لتنفيذ هذه المشروعات بواسطة قيادة عربية مشتركة. أحمد عطية، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٢) عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٤٧؛ وينظر: الوقائع العربية ١٩٦٣ تشرين الأول/كانون الأول، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت، ص ٤٠٥.

١٩٦٤ مؤتمر القمة العربية الأول لتداول مشكلة نهر الأردن من جميع زواياها بعد أن ذاع أن حكومة إسرائيل قد بدأت تحويل مياه الأردن عند بحيرة طبريا بواسطة مضخات ترفع المياه ثم تنتقل بالأنابيب إلى بيسان ومنها تنقل بالأنابيب - أيضاً - إلى منطقة النقب[١].

فأمام هذه الحالة كانت الدعوة ضرورية إلى عقد المؤتمر بحضور الملوك والرؤساء العرب لأنهم وحدهم الذين يستطيعون دراسة الموقف العربي، وكانت ردة فعل الدول العربية إيجابية تجاه عقد المؤتمر، ومن بين هذه الدول الأردن ولبنان، حيث أعلن الملك حسين ترحيبه بدعوة الرئيس عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربي لدرس قضية تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن.

وذكر الملك حسين: «إن الأردن سيكون وفياً لعهده، منفذاً لالتزاماته، متناسياً كل خلاف من أجل الهدف الأسمى وهو خدمة الأمة العربية الواحدة»[٢].

وعلق بهجت التلهوني، رئيس الديوان الملكي وعضو الوفد الأردني في مؤتمر القمة العربية في القاهرة بالقول: «اليوم هو أروع أيام العرب، فقد انفتحت أمامنا صفحة جديدة من العلاقات الأخوية والعمل الجدي، من أجل قضايا العرب وفي مقدّمتها قضية فلسطين الحبيبة»[٣].

أما الرئيس فؤاد شهاب فعدل عن السفر إلى القاهرة نزولاً عند مشورة الأطباء، وكلّف الرئيس رشيد كرامي ترؤس الوفد اللبناني. وقبل أن يتخذ رئيس الجمهورية قراره بالعدول عن السفر جاءت مشاورات مهمة حول هذا الموقف وتبين أن لا شيء يمنع من تكليف رئيس الحكومة رئاسة الوفد[٤].

قبل أن ينتقل الوفد بالطائرة أدلى الرئيس كرامي بالتصريح الآتي: «إني

(١) حامد سلطان، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٦٧، ص ٧٢.

(٢) الوقائع العربية ١٩٦٣ تشرين الأول/كانون الأول، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٣) الوقائع العربية ١٩٦٤ كانون الثاني/يناير، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت، ص ٤.

(٤) جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

أشكر المناسبة التي أتاحت لي أن أنقل إلى إخواني اللبنانيين أطيب المشاعر والتمنيات وأدعو إلى الله أن يمن بالشفاء العاجل على فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأمير اللواء فؤاد شهاب من الوعكة الصحية التي ألمت به. ولا حاجة بي لأن أقول إن الوفد اللبناني إذ يذهب إلى القاهرة تلبية لدعوة كريمة من أجل البحث في موضوع خطير يهم العرب جميعاً، وهو قضية تحويل مياه نهر الأردن سيعمل بكل ما يستطيع حتى يوفر الأسباب الكفيلة بتحقيق أمانينا جميعاً في هذه القضية، ونرجو الله مخلصين أن يوفقنا في مسعانا استرداداً للحق السليب ولوضع حد لهذا الاعتداء الغاشم الذي نشعر جميعاً بازدياد خطره»[١].

وأيدت كل من أفغانستان والصين المؤتمر حيث بعث الملك محمد ظاهر شاه ملك أفغانستان برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر أيد فيها مؤتمر القمة العربية، وأعرب الملك في برقيته عن أمله في أن «يحقق إخواننا العرب الأماني السامية التي يتطلعون إليها»[٢].

كذلك أعلنت الصين مساندتها للدول العربية في مقاومتها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، فقد بعث ليو شاوشي رئيس دولة الصين ببرقية إلى مؤتمر القمة تمنى فيها: «نجاح المؤتمر في تدعيم وحدة العرب وانتصارهم في كفاحهم ضد المؤامرة الصهيونية». وفي برقية ثانية، قال شوان لاي رئيس وزراء الصين: «بمناسبة افتتاح مؤتمر القمة العربية أبعث باسمي وباسم حكومة الصين وشعبها بالتحيات. وإنني أعلن أن حكومة الصين الشعبية تساند بإخلاص موقف الدول العربية في تحويل مجرى نهر الأردن. وأتمنى أن يؤدي المؤتمر إلى تعزيز الوحدة والتعاون بين العرب للقضاء على المؤامرات الاستعمارية ضد الدول العربية وإلى استرداد حقوق شعب فلسطين المشروعة»[٣].

أما وكالة «نوفوستي» السوفياتية فوزعت بياناً أعربت فيه عن موقف شبه رسمي حيال قضية التحويل بقولها: «إن محاولة إسرائيل الانفرادية التعسفية

(١) جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

(٢) جريدة النهار، العدد ٨٦٢١، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

(٣) جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، مرجع سابق.

بحل مشكلة مئات الألوف من الفلاحين في سوريا والأردن، تؤلف بلا شك خرقاً فاحشاً للقواعد الحقوقية الدولية وبشكل لا يمكن العرب من السكوت على هذا العمل»[١] هذا من جانب، ومن جانب آخر نقلت رويترز عن استقبال غولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ السفيرين البريطاني والسوفياتي وأطلعتهما على موقف إسرائيل من مشروع تحويل مياه نهر الأردن. وقبل ذلك اجتمعت غولدا مائير بمبعوثي الولايات المتّحدة وهولندا وفرنسا، وأبلغتهم أن مشروع المياه هو من شؤون إسرائيل الداخلية، وأنه من غير المرغوب فيه البحث في الأمر بصورة علنية كعرضه على الأمم المتّحدة مثلاً[٢]. فقد صرّح وزير الخارجية الأميركية دين راسك بأن الالتزامات الأميركية حيال سلامة إسرائيل ورضاها لا تزال من دون تغيير. وصرّح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريس بأن الجيش الإسرائيلي وضع مشروع تحويل الأردن تحت حمايته[٣].

كانت قضية تحويل مياه نهر الأردن الباعث الرئيس لانعقاد مؤتمر القمة الأول، لأن محاولة إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن إلى داخل إسرائيل أكدت للعرب أطماعها، ونياتها التوسعية، والأخطار التي ستلحق بالبلاد العربية وبالقضية الفلسطينية من سكوت العرب على هذا العمل العدائي.

وفي مستهل سنة ١٩٦٤، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة يحضره الملوك، والرؤساء العرب. فالتأم المؤتمر بالقاهرة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ للنظر في الوسائل الممكن اتخاذها لمنع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن لمصلحتها إذا أقدمت على ذلك حقاً[٤].

(١) إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط والوطن العربي، ج ١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٨، ص ١٨٣.

(٢) جريدة النهار، العدد ٨٦٢٢، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

(٣) إبراهيم علوان، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٤) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ط١، مطابع دار الكتب، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤٤٥.

افتتح عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية مؤتمر القمة العربية في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة وكان أول خطباء الجلسة الأولى، ومما قال عارف في كلمته: «نحمد اللّٰه ونشكره على هذا الاجتماع الأخوي لصالح هذه الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس وندعوه أن يكلل مجهودنا بالنجاح قولاً وعملاً. وقل اعملوا فسيرى اللّٰه عملكم ورسوله والمؤمنون. وبهذه المناسبة أسجل شكرنا الجزيل لأخينا العزيز الرئيس جمال عبد الناصر صاحب هذه الدعوة المباركة، الدعوة القومية التاريخية»[1]. ثم ألقى السيد عبد الخالق حسّونة الأمين العام للجامعة كلمة [2]، وبعده ألقى الرئيس عبد الناصر كلمته.

عقدت عدة جلسات للملوك والرؤساء، ناقش المؤتمرون فيها التهديدات الإسرائيلية ومشكلة تحويل نهر الأردن من مجراه الطبيعي إلى داخل الأراضي الصهيونية، والضرر البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، وهدف إسرائيل بتحقيق مطامعها التوسعية وذلك بخلق مستوطنات صهيونية جديدة تهدّد أمن البلاد العربية.

واتخذ المؤتمرون مجموعة من القرارات العملية اللازمة لتحاشي مثل هذا العدوان الخطر من الكيان الصهيوني سواء أكان في الميدان الدفاعي أم في

(١) جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، مرجع سابق.

(٢) جاءت كلمة الأمين العام «إنه ليوم تاريخي في حياة أمتنا الخالدة أن يتم علينا نعمة هذا الاجتماع الكبير يلتقي فيه ملوكها ورؤساؤها أجمعين ليدعموا العلائق الوثقى ويتدارسوا الأخطار التي تتهددنا ويرسوا قواعد السياسة العربية الموحدة لمواجهتها. وإن هذا الاجتماع الرفيع الذي لم تشهد أمتنا له من قبل وما لقيته دعوته المباركة من تجاوب إجماعي سريع هو في ذاته برهان جديد على وحدة أمتنا وهو آية النصر الذي كتبه اللّٰه لنضالها العادل والمشروع» وقال: «لقد أفصحت الأمة العربية عن إرادتها أن يكون هذا الاجتماع العظيم بداية مرحلة جديدة في تاريخها تعهد السبل لإكمال تضامنها وقوتها وترسم السياسة العربية المثلى في مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني في أحد أدواره الجديدة الخطيرة. صورة تحويل مجرى نهر الأردن وما يترتب عليه من سلب العرب حق الانتفاع بمياههم وجلب المزيد من قوى التعصب والشر وتثبيت البدعة الاستعمارية العدوانية في العالم العربي وتصفية حقوق عرب فلسطين المقدسة. إن جامعة الدول العربية تعجز عن الوفاء بحق الشكر وتؤمن بأن القوة التي تضمّنتها ستؤتي أعظم الثمرات لخيرها ولخير المصالح العربية العليا المشتركة. سدد اللّٰه خطاكم ورعى جهودكم وحفظكم ذخراً لأمتنا وكتب لها الأمن والعزة والنصر». جريدة النهار، العدد ٨٦١٩، مرجع سابق.

الميدان الفني، أم ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره [1] وهذه القرارات هي:

أ ـ قيام الكيان الصهيوني خطر أساسي يجب دفعه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وبما أن وجود الكيان الصهيوني يعد خطراً يهدّد الأمة العربية فإن تحويل نهر الأردن يضاعف من أخطارها على الوجود العربي، لذلك فعلى الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم يتحقق المطلوب، فإن الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم هو الوسيلة الأخيرة للقضاء على الكيان الصهيوني[2].

ب ـ على الصعيد العسكري، قرّرت القمة العربية، إنشاء قيادة عربية موحدة للجيش العربي الموحد من ناحية التنظيم وتنسيق التعاون بين الجيوش العربية على أساس موحد، ورسم خطط لمواجهة المواقف الطارئة وما بعدها ووضع أهداف محدّدة للقوة والتسليح، ووضع البرامج التي تساعد بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل على استكمال استعدادها الحربي لمواجهة أي عدوان وعلى وجه الخصوص سورية ولبنان والأردن. وقرر المؤتمر وضع ميزانية سنوية قدرها ١٥ مليون جنيه لتسليح هذه الدول[3]، وأن يكون القائد الأعلى مصرياً تُعَيّنه حكومة الجمهورية العربية المتّحدة. ويعود إليه اختيار رئيس هيئة الأركان الذي سيتعاون معه. وقد عين اللواء علي علي عامر قائداً أعلى، على أن يختار القائد الأعلى مقر القيادة وتتعهد الدول تسهيل مهمة القائد الأعلى وتنفيذ توجيهاته ومطالبه، وأن تلتزم الدول العربية جميعاً، تجهيز القوى المفترضة من القيادة الموحدة بعد موافقة مجلس الدفاع[4].

(١) عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

(٢) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٣) عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

(٤) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

ج ـ إنشاء هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية في إطار الجامعة العربية، يطلق عليها «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» تكون مهمتها الأولى تخطيط وتنسيق وملاحظة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده[1]. تتكوّن الهيئة من الأمين العام رئيساً، وعضو من كل من المملكة الأردنية، والجمهورية العربية المتحدة (مصر)، والجمهورية العربية السورية ولبنان. مهمتها تنسيق هذه الأعمال وملاحظة تنفيذها[2]. عقدت هذه الهيئة خمسة اجتماعات بين الأول من شباط/فبراير والخامس من آب/أغسطس ١٩٦٤ وقرّرت أن على لبنان أن يبني على نهر الحاصباني سداً وقناة لتحويل المياه إلى الليطاني، قبل التقاء الحاصباني نهر الأردن، وعلى نهر الوزاني محطة ضخ وقناة لتحويل المياه إلى بانياس السّورية. كما أوضحت أنه ينبغي الإعلان عن إدراج العروض المتعلقة بهذين المشروعين قبل ١١ تموز/يوليو ١٩٦٤ وإنجاز الأعمال قبل نهاية ١٩٦٥[3].

د ـ تنظيم الشعب الفلسطيني، وقد تقرر أن يتابع الأستاذ أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وبالشعب وجعله قادراً على تحمّل مسؤولياته في الكفاح من أجل استعادة وطنه، وهنا يحسن التذكير بأن اجتماع اللجنة السياسية العربية في شتورة في شهر آب/أغسطس ١٩٦٠ كان قد أقر وجوب المحافظة على الشخصية الفلسطينية وتهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه وتقرير مصيره كيانياً بعد ذلك[4].

(١) حامد سلطان، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) جزء من بيان فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبنانية أمام اللجنة الخارجية البرلمانية حول مؤتمر القمة العربية الأول، في ١٩٦٤/١/٣٠، جريدة النهار، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤؛ الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

(٣) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

(٤) الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

هـ ـ وفي النهاية قرر مؤتمر القمة إنشاء هيئة خاصة مكونة من ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء، ومعهم ممثل فلسطين في الجامعة العربية، لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة. على أن تضع تقارير شهرية إلى الملوك والرؤساء عن سير التنفيذ. وتتولى هذه الهيئة، إلى جانب المتابعة، عملية تنسيق النشاط السياسي العربي على كل الجبهات ليكون له أبعد التأثير الممكن[1]. وتقرر أن يمنح الملوك والرؤساء العرب أقله مرة في السنة (مقترح تقدم به الملك حسين) فحصلت الموافقة بالإجماع وتقرر أن يكون الاجتماع المقبل في مدينة الإسكندرية في آب/أغسطس ١٩٦٤[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن قرارات قمة القاهرة، وإن كانت لا تخلو من عنصر البلاغة الملازمة آنذاك لكل خطاب عربي متعلق بإسرائيل، تشكل منعطفاً في تاريخ النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فهي تتضمّن تهديدين لإسرائيل، الأول يكمن في تحويل روافد نهر الأردن، بحيث يخفض منسوبه بنسبة الثلثين ويزيد ملوحة بحيرة طبرية لسحب مائها ما يجعلها غير صالحة للري. أما التهديد الثاني، فهو عسكري الطابع. صحيح أن التهديدين غير جديدين، لكنهما صادران هذه المرة عن الملوك والرؤساء العرب المجتمعين وهما يكتسبان ـ بالتالي ـ درجة أكبر من الصدقية. فضلاً عن ذلك، سوف يكون لهما مفعولهما وسيكونان أحد أسباب حرب ١٩٦٧[3].

وفي الواقع، بعد ثلاثة أيام من اختتام القمة، جاء البيان الرسمي لإسرائيل رداً على المؤتمر العربي حيث ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي «ليفي أشكول» خطاباً في الكنيست متهماً العرب بالتخطيط لعدوان ومؤكداً أن مشروع إسرائيل المتعلق بنهر الأردن شرعي تماماً ومطابق لخطة جونستون[4].

(١) عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٢) أحمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، ج١، ط ١، (د.ن) الأردن، ١٩٨١، ص ١٥.

(٣) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤١٠.

(٤) جريدة الأهرام، العدد ٢٨١٦٥، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

أ ـ انعكاسات المؤتمر الأول على الأردن ولبنان

كان أهم وأعظم ما شغل العالم كله، مقررات مؤتمر القمة العربية التي صدرت في أعقاب اجتماعه في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

ولقد تجلى صدى هذه القرارات بصورة واضحة، فاعلة، في العالم العربي كله على الخصوص. وأبدت الصحافة العربية والعالمية، على اختلاف نزاعاتها وسياساتها مطلق اهتمامها وتتبعها لأنباء المؤتمر، وكتبت الكثير من التعليقات والموضوعات والربورتاجات والتحقيقات الصحفية الواسعة التي تحلل قضية فلسطين ومشروع تحويل نهر الأردن من جهة، ومقررات الملوك والرؤساء العرب من جهة أخرى.

وفي الأردن أعلن الملك في الاجتماع بالديوان الملكي: «عزم الأردن على تنفيذ قرارات المؤتمر حرفياً»، وقال الملك حسين: «إن مؤتمر الذروة العربي الأخير في القاهرة سجل للعرب لأول مرة في تاريخهم استعداد قادتهم وتصميمهم على ولوج باب العمل الجدي الموحد الهدف، والارتفاع بأنفسهم وببلدانهم إلى مستوى المسؤوليات الكبرى والأحداث الخطيرة»[1].

أما في لبنان فقد أدلى الرئيس كرامي بتصريح مهم للصحفيين بعد انعقاد المؤتمر شرح فيه موقف لبنان من قضية تحويل مجرى نهر الأردن فقال: «إن لبنان كان قد أخذ المبادرة إزاء هذه القضية ووضع مشروعاً لتحويل الحاصباني أحد أهم روافد نهر الأردن وإذا كان لبنان لم ينفذ هذا المشروع بعد، فلأنه ينتظر موافقة الجامعة العربية ليتمكن من السير في مشروعه ضمن المخطط العام لتنفيذ المشروع الذي بشأن نهر الأردن...إن مؤتمر الذروة لم يدع أية مشكلة عربية لها صلة بالسياسة الدولية إلا وعالجها بروح المسؤولية، إن موقف لبنان فهو التقيد نصاً وروحاً بمقررات المؤتمر العربي وتنفيذ كل ما يترتب عليه مادياً وأدبياً وعسكرياً...»[2].

(١) صلاح الدين شكري، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

كان من مقررات المؤتمر الأول، أن ينعقد المؤتمر الثاني في شهر آب/أغسطس ١٩٦٤، لكن جرت بعض المحادثات بين ممثلي الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية العرب وبالاتفاق مع الجامعة العربية، على أن يؤجل موعد المؤتمر إلى بداية أيلول، وينعقد في المقر المخصص له في مدينة الإسكندرية في فندق فلسطين الذي بني خصوصاً لهذا المؤتمر[1].

وبدأت أعمال مؤتمر القمة الثاني من ٥ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ في الإسكندرية. وفي اليوم الأول من أعمال المؤتمر تحدث الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسّونة في كلمة قال فيها: «إنه لعمل قومي وتاريخي أن تلتقوا اليوم في دورتكم الثانية بالإسكندرية... إن الأمة العربية اليوم لأشد تطلعاً إلى دورتكم هذه مؤمنة بأن قادتها ماضون في عمل الرسالة... وإنه لمن حق أمتنا أن تعظم آمالها في التقائكم وأن تستحث الخطى لتحرير فلسطين». كما تحدث الملك حسين في كلمة قال فيها: «... لقد كان مؤتمر القمة الأولى أيها الأخوة بداية لمرحلة جديدة أشاعت في نفوس العرب أجمعين الأمل بمستقبل كريم... وكانت فلسطين الغالية النداء المؤثر الذي تجمعت من حوله الأفئدة... وواجبنا القومي يفرض علينا أن نطور فيما كان حتى اليوم تطويراً أساسياً بحيث تنتقل الأمة العربية من حالة التساؤل عن فعل قادتها...إلى مستوى مناقشة ما قاموا به وما عملوه»[2].

وكان على الرئيس شهاب أن يشترك في هذه القمة لأن ولايته تنتهي في الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٤، لكنه اعتذر عن الحضور لئلاّ يزج خلفه في التزامات ـ حسب تعبيره ـ بل إنه كان على عجلة لإنهاء ولايته، وجعل وجود الرئيس شارل الحلو في الإسكندرية رسمياً أكثر. وقد أدى الأخذ والرد إلى حل جاء في آخر لحظة يقضي بأن يحضر شارل الحلو القمة بصفة

(١) إبراهيم علوان، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢١.

رئيس دولة[١]. وبعد اعتذار شهاب عن الحضور بعث برسالة[٢] إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وسجل شارل الحلو كلمته في المؤتمر إذ قال: «يطيب لي أن أحيي في هذه المناسبة المباركة جامعة الدول العربية التي كان للبنان شرف المشاركة في إنشائها وفي وضع ميثاقها. وقد أسهم ولم يزل الإسهام المثمر لما فيه خير العرب ومصلحتهم جميعاً. ويزيد فيما استشعر من غبطة أنني أتيت الإسكندرية عشية الاضطلاع بمسؤولياتي الرسمية كي أكون جنباً إلى جنب مع أخواني أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الذين توافدوا إلى هذه الدورة الجديدة من مؤتمر القمة التي تعقد في رحاب الجامعة بغية شد أواصر التعاون المثمر في خدمة قضايا العرب المصيرية وفي طليعتها قضيتهم الأولى فلسطين»[٣].

استقبل الرئيس عبد الناصر باسم الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة الرؤساء والملوك، ومع وصولهم بدأ النشاط يدب في مجالات الصحافة والإذاعة ونشطت وكالات الأنباء طالبة من الرؤساء والملوك الإدلاء بتصريحات أو بيانات أو أحاديث بهذا الشأن.

وكان لقاء لأجهزة الإعلام مع بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن فقال: «إن

(١) شارل الحلو، مذكراتي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) بعث الرئيس فؤاد شهاب برسالة إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيها «لقد حزّ في نفسي يوم تفضلتم فدعوتم الملوك والرؤساء العرب إلى الاجتماع في رحاب جامعة الدول العربية أن يقعدني مرض عن تلبية الدعوة الكريمة وأن تفوتني فرصة اللقاء الأخوي مع سيادتكم... والآن وقد انتخب ممثلو الشعب فخامة الأخ الأستاذ شارل الحلو رئيساً للجمهورية اللبنانية أراني واثقاً كل الثقة من أنه سيمثل لبنان في الاجتماع الثاني خير تمثيل ويسهم والوفد المصاحب له إسهاماً إيجابياً مخلصاً في تحقيق الغايات العربية الأساسية التي ينعقد المؤتمر من أجلها والتي كانت وستبقى في صلب السياسة اللبنانية الدائمة». محمد فرج، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية (١٥١٤ ـ ١٩٦٤)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٥١١.

(٣) جريدة النهار، العدد ٨٨٢٢، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤.

الشعب العربي في الأردن يتابع باهتمام كبير أخبار مؤتمر القمة العربية الثاني من أجل قضية العرب وإن طلبة المدارس هناك يتبرعون بمصروفهم اليومي من أجل تحرير فلسطين»[١].

وأعلن الرؤساء والملوك مواجهة التحدي الإسرائيلي بالمبادرة حالاً إلى تحويل روافد نهر الأردن وهو حق من حقوق سيادة الدولة العربية في مياهها الإقليمية[٢].

وقال فؤاد عمّون وزير خارجية لبنان: «ما من شك في أن الأمة العربية تمر الآن بمرحلة حاسمة من مراحل كفاحها ونضالها ولا أحسب أني بحاجة لأن أقول إن واجبنا جميعاً أن نتكاتف لمجابهة أخطار الاستعمار والرجعية والصهيونية الذين يبذلون كل ما في وسعهم ويجندون كل طاقاتهم لعرقلة السير العربي، ومما يدعو للارتياح أن الحكومات العربية سعت بكل نشاط وأمانة إلى تنفيذ قرارات المؤتمر للصالح العربي العام»[٣].

سبقت جلسة الافتتاح سلسلة من اللقاءات الجانبية بين الملوك والرؤساء. فقد التقى الرئيس اللبناني الملك حسين وتركز الاهتمام بينهما على موضوع تحويل مياه نهر الأردن وروافده[٤]. وبدأت جلسات المؤتمر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ وتولى رئاسة الجلسات الأمير فيصل ولي عهد ملك السعودية ورئيس الوزراء ورئيس الوفد السعودي.

وباسم الجامعة العربية التي يتم في نطاقها عقد المؤتمر تكلم عبد الخالق

(١) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥١٦.

(٢) صالح صائب الجبوري، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(٣) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥١٨.

(٤) جريدة النهار، العدد ٨٨٢٢، مرجع سابق.

حسّونة[١]، وألقى الملك حسين ملك الأردن خطاباً بدأه بقوله: «إنه ليسعدني ويملأ نفسي غبطة وحسرة أن أحييكم وأنا ألتقي بكم من جديد وفي أرض الكنانة، وبين شعبها الكريم الذي أحييه أصدق تحية وأحيي قائده العظيم...» ثم تحدث عن الآمال المعقودة على المؤتمر فقال: «...واجبنا القومي يفرض علينا ألا نكتفي من هذا اليوم بأن نجعل ما بعده امتداداً للمرحلة التي سبقت فحسب وإنما علينا أن نطور لما كان حتى اليوم تطويراً أساسياً بحيث تنتقل الأمة العربية من حالة التساؤل عما فعل قادتها وعما لم يفعلوه إلى مستوى مناقشة ما قاموا به وما عملوه، وإن مثل هذا التطوير بحاسم لتفهم مسؤوليات اجتماعنا هذا، والإحساس بحقيقة الواجب المقدس الملقى على عواتقنا، هو الذي يشدنا إلى وحدة متماسكة واعية، ويتجاوب تجاوباً عميقاً مع آمال أمتنا المجيدة وأمانيها...» وختم خطابه بتوجيه تحية أخوية إلى الرئيس شارل الحلو والدعاء للبنان بكل خير وتقدم، قائلاً: «وفي ختام كلمتي أرحب بأخ كريم ينضم إلى صفوفنا في رحلتنا نحو أهدافنا المباركة هو فخامة الرئيس شارل الحلو. فليكن التوفيق حليفه في مسؤولياته الكبيرة وليكتب اللّه على يده لبلده الشقيق لبنان كل خير وتقدم وازدهار»[٢].

وتكلم شارل الحلو الرئيس المنتخب للجمهورية اللبنانية في مستهل الجلسة الثانية للمؤتمر فقال: «إنه لمن حظي أن يدعوني الواجب أول ما يدعوني إلى الاشتراك في هذا المؤتمر العربي لتكون باكورة أعمالي الرسمية المشاركة باسم لبنان فيه ولا بد أن نجمع الرأي في موقف منسجم وعمل موحد من أجل قضيتنا الكبرى فلسطين...» ثم قال: «وإنه ليسرني أن أحيطكم علماً بما حقق لبنان

(١) تكلم عبد الخالق حسونة فقال: «إن أمتكم الوفية الأبية قد علقت أعظم الآمال على الدورة الأولى وباركت ما أصدرتموه من خطط شاملة لتحرير فلسطين وللسير قدماً في سبيل وحدة أمتنا سبيلاً لقوتها وسعادتها ولتسديد خطاها في العمل القومي المشترك ولإعلاء كلمة العدل والتعاون والسلام التي ينادي بها العرب في المجال الدولي... إن العالم كله ليرقب نتائج هذا اللقاء الكبير وآثاره المأمولة في النطاق القومي والصعيد الدولي وإنكم بعون اللّه لمحققون آمال أمتكم وتطلعات العالم». محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٣٤.

منذ مؤتمر القمة الأولى منجزاً جميع التعهدات المنبثقة عن ذلك المؤتمر فهو قد وفى جميع ما توجب عليه من التزامات مالية سواء ما يتعلق منها لمشروع استغلال مياه روافد الأردن أو ما يتصل بنفقات القيادة الموحدة والتعزيزات العسكرية بحيث لم يبق في ذمته أي التزام مالي وسار في التعزيزات العسكرية وفقاً لقرارات مجلس الملوك والرؤساء لخطوات جديدة، وفيما يختص بمشروع استغلال روافد مياه الأردن فقد عني لبنان بمشروعي الحاصباني والوزّاني فأتم الدراسات الخاصة بهما»، واختتم حديثه قائلاً: «إن لبنان لم يتأخر عن القيام بجميع موجباته متضامناً إلى أبعد حد مع سائر الدول العربية الشقيقة»[١].

وقدم رئيس القيادة العربية الموحدة، اللواء علي عامر، تقريراً إلى المؤتمر أعرب فيه: «بأن إسرائيل ستقوم حتماً بعمل عسكري في أثناء تنفيذ خطط تحويل المياه العربية». وبناء على ذلك أوصى بأن تنشر قوة عربية مختلفة في الأردن ولبنان وسورية عندما تبدأ الأشغال[٢].

وبين التقرير الطلبات التي تقدمت بها سورية والأردن ولبنان لتعزيز جيوشها وهي طلبات تفوق المبلغ الذي أقر لذلك وهو (١٥٠) مليون جنيه مقسّطة على عشر سنوات. وتضمّن التقرير المطالبة باعتماد نظام التجنيد الإجباري في الأردن ولبنان. كما طلب رئيس القيادة في تقريره أن يمنح سلطات تخوّله تحريك الجيوش من أرض عربية إلى أخرى تبعاً للظروف[٣].

عمد المجتمعون إلى دراسة المسألتين المهمتين: الأشغال والتسليح. ففي صدد الأشغال كان عاهل الأردن الملك حسين قد أحضر جواباً أنه متفق كل الاتفاق مع مجلس استثمار مياه الأردن من أجل تحقيق المشروع. وأكثر من ذلك أنه كان يتقاضى مساعدة إضافية لسد نفقات إنشاء أقنية جديدة اتفق الجميع على ضرورة إنشائها.

(١) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٣٤.

(٢) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤١١.

(٣) إبراهيم علوان، مرجع سابق، ص ١٨٩.

وأراد المجتمعون أن يعلنوا في إبان هذا المؤتمر أو في مقرّراته الختامية أن الأوامر قد أعطيت من أجل المباشرة بالأشغال، وهنا اضطر الرئيس اللبناني شارل الحلو إلى مجابهة المجتمعين لأنه عاجز عن زج لبنان في مغامرة بمثل هذه الخطورة ـ حسب تعبيره ـ ما أثار كلامه موجة عارمة من الاستياء في المؤتمر. حيث قال عبد السلام عارف: «سنقول للعالم العربي إن لبنان يقف في وجه عملنا، وعليك عندئذ أن تجيب عن هذه التهمة أمام الرأي العام في جميع الدول بما فيها دولتك»[١]. فأعلن عبد الناصر أن المقرّرات ستعلن المباشرة الفورية بتحويل روافد الأردن أما التحفّظ اللبناني فسيدرج في محضر الجلسات[٢].

رفض شارل الحلو مطالب حسّونة وعامر، وأكد بالاستناد إلى الدستور الذي كان قد اهتم بالمحافظة عليه، أنه لا يستطيع الموافقة على تمركز جيوش عربية في أرض الوطن من دون موافقة مجلس النواب[٣].

لم يكن لبنان هو وحده الذي عبر عن مخاوفه، فقد كانت سورية متحفّظة عن تحويل مياه بانياس، ولكن الرئيس السوري أمين الحافظ اتخذ موقفاً مناقضاً لموقف شارل الحلو وخلاصة ما قاله الحافظ: «ما يجب عمله هو إزالة إسرائيل من الوجود، وإن خطة معدة في ثلاث ساعات كفيلة بأن تمكننا من ذلك ومن استعادة فلسطين»[٤].

وفي غضون أربعة أشهر وضع الرئيس الحلو نظاماً خاصاً بدخول الجيوش وخروجها وتمركزها من أجل إعطاء هذا الموقف كل دعم وقوة، مع ما يتضمّنه من مطالب للحد من السلطات التي يطالب بها القائد الأعلى، فقد قدم اقتراحاً بهذا الصدد إلى المجلس النيابي اللبناني الذي أقره بإجماع أعضائه ويجيز هذا القرار لمجلس الوزراء الموافقة، عند اللزوم، على دخول جيوش عربية إلى الأراضي

---

(١) شارل الحلو، مذكراتي، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(٣) جريدة النهار، العدد ٨٨٢٤، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤.

(٤) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤١٢.

اللبنانية من أجل المشاركة في حمايتها. وذلك بعد استشارة القيادة العسكرية اللبنانية[١].

ب ـ بيان المؤتمر العربي الثاني

انتهى المؤتمر في ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٤ بإصدار بيان، موافق عليه من المشاركين بالإجماع، وجاء في البيان الذي أذاعه الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي صاغه وزراء خارجية سورية والمغرب ولبنان والعراق والسعودية العربية فضلاً عن أحمد الشقيري والأمين العام للجامعة العربية وهكذا أعلنت المقررات بـ:

- إعلان تنفيذ مشاريع استثمار مياه نهر الأردن وتحويل روافده وإنها ستبدأ حالاً[٢].
- استكمال تجهيز القوات العراقية والسورية والسعودية لدعم الأردن ولبنان وفي حال تعرض أية دولة عربية لاعتداء إسرائيلي أو لاحتمال حصول مثل هذا الاعتداء، تتعهد الدول العربية الأخرى باستخدام قواتها لصد العدوان فوراً[٣].
- إعطاء القيادات العليا حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية، على أن يراعى في تحرك القوات من دولة إلى دولة أخرى، قبل وقوع القتال، الأحكام الدستورية والنظم المرعية في كل دولة... (وهو القرار الذي وضع لمراعاة ظروف لبنان)[٤].
- ترحّب القمة بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتعترف بهذه المنظمة كممثل

---

(١) شارل الحلو، مذكراتي، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) إبراهيم علوان، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٣) Roger Gehchan، مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٤) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص ١٤٤.

للشعب الفلسطيني وكهيئة مسؤولة عن العمل لصالح القضية الفلسطينية [١].

- تمثيل الشعب العربي الفلسطيني بالمنظمة، وتشكيل ذراع عسكري وهو جيش التحرير الفلسطيني من اللاجئين ويعمل بإشراف القيادة العربية الموحدة[٢].

ج ـ انعكاسات المؤتمر الثاني على الأردن ولبنان

قرر المؤتمر تنفيذ مشروع سد المخيبة في الأردن. كما وضع خطة العمل لاستكمال إعداد الأجزاء الباقية من المشروع الفوري للتنفيذ في كل من سورية والأردن ولبنان.

وفي عمّان اتخذ مجلس التنمية الأردني قراراً بالبدء فوراً بتوسيع وتعلية قناة الغور الشرقية كأول خطوة لتنفيذ مشروعات التحويل في الأراضي الأردنية وبدأ فعلها منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر بتعلية جدران القناة على طول ٤٣ ميلاً لزيادة سعتها من مياه نهر اليرموك من عشرة أمتار مكعبة في الثانية إلى عشرين متراً مكعباً وسيزيد سد المخيبة من منسوب القناة زيادة كبيرة [٣].

وفي سورية أعلن بدء العمل بتنفيذ مشروعات تحويل نهر بانياس في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، كما بدأ لبنان العمل بالمشروعات المتصلة بتحويل نهر الحاصباني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤[٤].

وقبل أن يغادر بعض من الملوك والرؤساء الجمهورية العربية المتحدة، عقد بعضهم مؤتمرات صحفية، وأصدروا بيانات موجهة إلى الشعب العربي.

فالملك حسين عقد مؤتمراً صحفياً في فندق فلسطين قائلاً: «إنه جاء إلى المؤتمر بثقة بالغة بضرورة وحتمية نجاحه، ولقد حقق المؤتمر من النجاح ما

(١) هاني الهندي، حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥ ـ ١٩٦٨، الكتاب الثاني ١٩٦١ ـ ١٩٦٨، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣٨؛ وينظر: مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٢٢، شباط/فبراير ٢٠١٢، بيروت.

(٢) منذر حدادين، الدبلوماسية على نهر الأردن، ط١، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٦٣.

(٣) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٤) منذر حدادين، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

يمكن معه القول إن الدول العربية لأول مرة حتمية دخلت مرحلة العمل الجدي الهادف...»[١].

وصرح السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء الأردني: «بأن مؤتمر الإسكندرية كان ناجحاً إلى أبعد حدود النجاح واتخذ من القرارات ما يكفل وضع القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين في الدرب الصحيح»[٢].

وصرّح الرئيس شارل الحلو بأن لبنان سينفذ قرارات مؤتمر القمة وسيلتزم كل محاضر المؤتمر وقال: «إنني سعيد جداً بالنتائج التي انتهى إليها مؤتمر الملوك والرؤساء والإنجازات التي تمت والتي من شأنها أن تزيد من التضامن العربي والعمل من أجل قضايا العرب ومن أجل فلسطين كما أسجل إعجابي بالتعاون والتفهم الذي ساد المناقشات ورغبة الملوك والرؤساء في تحقيق كل النجاح».

ومن الطائرة التي أقلت شارل الحلو بعث سيادته رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر قال فيها: «يسرني أن أنوه بالمجهود الكبير الذي بذلتموه في سبيل عقد المؤتمر وإنجاحه... ذلك المجهود كان له أثره الكبير في سير أعمال المؤتمر»[٣].

وأذاع راديو بيروت أن الرئيس اللبناني المنتخب شارل الحلو أعرب في إثر عودته إلى بيروت عن سروره بنجاح مؤتمر القمة العربية وما حقّقه من نتائج. وقال الراديو إن الرئيس المنتخب توجه إلى قصر الرئاسة حيث اجتمع بالرئيس اللواء فؤاد شهاب وأطلعه على تفاصيل اجتماعات الإسكندرية[٤].

٢ - مؤتمر القمة العربية الثالث في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٥

عقد في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء

(١) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٥٦.

(٤) جريدة الأهرام، العدد ٢٨٤٠١، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤.

في المغرب بدعوة من ملك المغرب الحسن الثاني، وقد شاركت في هذا المؤتمر اثنتا عشرة دولة عربية فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية(١).

وبحضور جميع الملوك والرؤساء العرب باستثناء الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس، بدأ المؤتمر جلسته برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر(٢). فألقى كلمته إذ قال: «... إن هذا المؤتمر عقد في زمانه ومكانه وليس هذا في رأيي بالشيء القليل، كذلك فإن انعقاد هذا المؤتمر هنا في المغرب العربي وفي هذه المدينة المطلة على المحيط الأطلسي هو أمر له دلالته فيما يشير إليه من وحدة العالم العربي...أشير أيضاً إلى جهود القيادة العربية الموحدة وقيامها بدورها المسؤول وأشير إلى جهود هيئة استغلال مياه نهر الأردن وإلى الجهود ودور منظمة تحرير فلسطين...»(٣).

وفي المؤتمر عرض أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مقترحات بما فيها البروتوكول الخاص بالعمل والإقامة وحرية الفلسطينيين بالتنقل في الدول العربية(٤).

وطالب أحمد الشقيري في المؤتمر بتطبيق التجنيد الإجباري على جميع الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية، ولا سيما الأردن ولبنان وسورية التي تضم أكبر عدد منهم، غير أن شارل الحلو والملك حسين رفضا مشاريع الشقيري، وشرح الرئيس اللبناني وجهة نظر بلاده بأن لبنان لا يفرض أية قيود على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيه، وأنه مستعد لتقديم التسهيلات كافة لهم ولكنه في الوقت نفسه، لا يستطيع المساواة الكاملة في المعاملة بينهم وبين اللبنانيين فيما يتعلق بالعمل في المصالح الحكومية وجهات العمل الرسمي، وأضاف الرئيس اللبناني: «إن لبنان سمح في الوقت نفسه لجميع الفلسطينيين بالعمل في

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٦٦، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٣) الوثائق العربية ١٩٦٥، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، وثيقة ٢٩٥، الجامعة الأميركية في بيروت، ص ٦٠٧.

(٤) جريدة النهار، العدد ٩١٣٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

التجارة وفي جميع الأعمال الخاصة» وأشار «إلى أن عدد الفلسطينيين في لبنان في ازدياد مستمر إذ بلغ حوالى ٢٠٠ ألف نسمة»(١).

ووضح الرئيس: «إن لبنان يوافق على تجنيد الفلسطينيين المقيمين فيه على أن يكون ذلك خارج الأراضي اللبنانية لاعتبارات خاصة...وأن ظروف لبنان تمنعه كذلك من الموافقة على إنشاء الكتائب الفلسطينية المقترحة». وتحدث الملك حسين فقال: «إن ٦٠ بالمئة من أفراد الجيش الأردني هم من الفلسطينيين، فإذا كانت هناك رغبة في إنشاء قوات إضافية في الأردن، فيجب أن يتم ذلك عن طريق زيادة القوات الأردنية» وقال: «إن جميع الفلسطينيين الموجودين في الأردن حصلوا على الجنسية الأردنية ولا يعقل أن يوافق الأردن على خروج جزء من الجيش الأردني لتكوين قوات فلسطينية»(٢). كما تحفّظت بعض الدول عن مطالب المنظمة، ورفضت السماح بجمع الضرائب لها في أراضيها(٣).

عقد هذا المؤتمر في جو يسوده التوتر بين الأقطار العربية، فلذلك تركزت أعمال المؤتمر على إنجاز ميثاق لضبط العلاقات العربية فيما بينها. وعقدت ثلاث جلسات كان موضوعها الرئيس هو تحرير فلسطين، ومن أهم الموضوعات التي دار حولها البحث هي:

- اقتراح الملك الحسن الثاني تكوين حكومة فلسطينية(٤).
- تحفظات بعض الدول عن مطالب المنظمة الفلسطينية(٥).
- موقف لبنان والأردن من رفض طلبات منظمة التحرير الفلسطينية حول تكوين قوات للجيش الفلسطيني(٦).

(١) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٦٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) جريدة النهار، العدد ٩١٤٠، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٣) محمد فضة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٥) محمد فضة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٦) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٦٦، مرجع سابق.

• الجانب العسكري في تقرير القائد العسكري العام للقيادة العربية[١].

أ ـ البيان المشترك لمؤتمر القمة العربية الثالث

أنهى مؤتمر القمة العربية الثالث أعماله بنجاح واجتمعت الوفود العربية في الدار البيضاء وقد حقق المؤتمر أهدافه المرجوة كما أوضح اتفاق الأقطاب العرب حول كل ما يهم أمتهم العربية. وتلا السيد عبد الخالق حسّونة الأمين العام للجامعة العربية في الجلسة الختامية للمؤتمر البيان المشترك لمؤتمر القمة العربية الثالث الآتي:

ـ تقرير مجلس وزراء الخارجية

نظر مجلس الملوك والرؤساء لدول الجامعة العربية في تقرير مجلس الوزراء عن اجتماعاتهم من يوم ٩ حتى ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٥ ووافق عليه[٢].

ـ تقرير الأمين العام عن الموقف العربي الدولي

أحيط المجلس علماً بما تضمّنه تقرير الأمين العام عن الموقف العربي والدولي[٣].

ـ دعم التضامن العربي

وافق المجلس على ميثاق التضامن العربي ووقعه الملوك والرؤساء العرب في يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ وأودعوه الأمانة العامة بعد أن تسلموا صوراً منه واتفقوا على أن يصبح نافذاً ابتداء من ذلك اليوم. وهذا نصه:

«إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدّد الكيان العربي، ويقيناً منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين. وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية لكي يتسنى لها أن تلعب دوراً فاعلاً في إقرار السلام ورغبة منها في توفير جو يسوده روح الود

(١) جريدة الأهرام، العدد ٢٨٧٦٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٧١، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٣) الوثائق العربية ١٩٦٥، مرجع سابق، وثيقة ٣٠٣، ص ٦٢٦.

والإخاء بين البلاد العربية حتى لا يتمكن الأعداء من أن يباغتوا الأمة العربية، فقد التزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد بالدار البيضاء بين ١٣ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بما يلي:

١. العمل على تحقيق التضامن العربي في معركة القضايا العربية بخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢. احترام سيادة كل الدول العربية ومراعاة النظم السائدة على وفق دساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣. مراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه على وفق مبادىء القانون والعرف الدوليين.

٤. استخدام الصحف والادعاءات وغيرها لجعل الإعلام في خدمة القضية العربية.

٥. مراعاة حدود النقاش الموضوعي والنقد الباني في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحافة والإذاعة وغيرها من وسائل النشر.

٦. مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي لغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم أي قول أو عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعي والنقد الذي من شأنه الإساءة إلى العلاقات بين الدول العربية أو التعريض بطريق مباشر أو غير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية[١].

ـ استعراض الأوضاع الدولية الراهنة

نظر المجلس في تقرير مجلس وزراء الخارجية بشأن تحديد السياسة العربية في المجال الدولي، طبقاً لما يتضمّنه البيان الصادر عن الاجتماع الثالث للملوك والرؤساء العرب ووافق عليه[٢].

(١) قسم التوثيق والمعلومات، مرجع سابق، وثيقة ٢٦ ل، ص ٢١٢.

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرارات مؤتمر القمة العربية من المؤتمر الأول ١٩٦٤ إلى المؤتمر الثاني عشر ١٩٨٢، (د.ت)، ص ٢٤.

ـ الجانب الفني

نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده. وكذلك نظر في تقرير مجلس إدارة هيئة المشروع في اجتماعه يوم ٢٦ من آب/أغسطس لعام ١٩٦٥ وقرر ما يأتي:

١. أن تستمر الدول المعنية في أعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده على وفق الخطة المرسومة وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة.

٢. تفويض مجلس إدارة هيئة المشروع بنقل بعض الاعتمادات المرصودة من قسم إلى قسم طبقاً للبرنامج الزمني الجديد الذي يضعه على أساس سير العمل وفي ضوء ما يتوافر من الحماية للمشروع في أقسامه المختلفة.

٣. إرجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة للأردن ولبنان إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوافرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية.

٤. أن يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة توزيع القرض المطلوب لمشروع سد النبطية وما يمكن أن تساهم به الهيئة في هذا الغرض من المبالغ المخصصة للبنان(١).

ـ اجتماع مجلس رؤساء الوزارات

أعاد المجلس النظر في النظام المقرر لاجتماع مجلس رؤساء وزارات الدول الأعضاء وتقرر أن يكون اجتماعه في شهر آذار من كل عام(٢).

ـ الكيان الفلسطيني

درس المجلس المطالب التي تقدّمت بها منظمة التحرير الفلسطينية والتزم المجلس توفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لأبناء فلسطين وإجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ورأى المجلس أن تقوم المنظمة بالاتصال بالدول الأعضاء المعنية للتفاهم بشأن الإجراءات اللازمة(٣).

(١) جريدة الأهرام، العدد ٢٨٧٧١، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) الوثائق العربية ١٩٦٥، مرجع سابق، وثيقة ٣٠٣، ص ٦٢٦.

(٣) قسم التوثيق والمعلومات، مرجع سابق، وثيقة ٢٦ ل، ص ٢١٣.

ـ جيش التحرير الفلسطيني

فوض المجلس إلى القيادة العربية الموحدة الاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في السير في إنشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الإنشاء(١).

ب ـ انعكاسات المؤتمر الثالث

اهتمت الصحف والإذاعات العربية والعالمية بقرارات الملوك والرؤساء العرب في أهم وأخطر دورة لمؤتمر القمة العربية الثالث الذي عقد بالدار البيضاء. واحتلت هذه القرارات صدر نشرات الأخبار فضلاً عن تعليقات إذاعات العالم. وقال راديو صوت أميركا إن الزعماء اتفقوا على المضي قدماً في مشاريع تحويل روافد نهر الأردن. وأشار راديو لندن إلى المطالبة بتصفية القواعد العسكرية التي تهدّد أمن المنطقة العربية. وقالت الصحف الألمانية الغربية إن ميثاق التضامن الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب يمكن أن يكون نقطة بداية لعصر جديد في تاريخ الدولة العربية(٢).

ووصفت جريدة «كومبا» الفرنسية قرارات المؤتمر بأنها واقعية. أما جريدة «برافدا» الروسية فقالت إن توقيع ميثاق التضامن العربي يؤكد أن الدول العربية ستمضي في تحمّل مسؤولياتها، وأن هذا المؤتمر قد كشف عن حقيقة وهي ازدياد ثقة الشعوب ومسؤولياتها تجاه قضايا الحرية والسلام(٣).

ثانياً - العلاقات بين الدولتين بعد تعليق مؤتمر القمة العربية عام ١٩٦٦

١ - تعذر انعقاد القمة العربية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٦

كان من المقرر أن تكون الجزائر مكان انعقاد هذا المؤتمر في أيلول/سبتمبر

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٧٢، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٣) جريدة الأهرام، العدد ٢٨٧٧٢، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

١٩٦٦[١]، في إثر دعوة هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد وافق المجلس على عقد القمة في الجزائر[٢].

وفي ١٢ تموز/يوليو ١٩٦٦، أعرب أكرم زعيتر وزير الخارجية الأردني عن أمله بانعقاد مؤتمر القمة الرابع في موعده المقرر في الجزائر، وقال: «إن سياسة الأردن هي الحرص على عقد هذا المؤتمر في موعده وتنفيذ كل ما جاء في مؤتمرات القمة من مقرّرات لأنها أفضل وسيلة لاستمرار سياسة الحشد العربي من أجل فلسطين وأنجح الوسائل لإزالة الخلافات العربية»[٣].

ولما كانت العلاقات العربية تتسم بـ«الحرب الباردة» فقد فوجئت الدول العربية بطلب مصر تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمّى.

وفي ٢٦ تموز/يوليو ١٩٦٦ ألقى جمال عبد الناصر خطاباً أعلن فيه ضرورة تأجيل مؤتمرات القمة وقال: «أصبحت لا تحقق الهدف الذي دعونا من أجله وهو وحدة العمل العربي من أجل فلسطين»[٤].

وكان الرد على ذلك ببيان رسمي يعبر عن موقف الأردن من تأجيل مؤتمر القمة. جاء فيه: «...لقد تحققت من مؤتمرات القمة العربية المتتابعة مكاسب عربية محسوبة في مجالات التنظيم والحشد العربي والسياسي والبشري وبموجب منهاج محدّد موقوت دفع قدرة العرب المشتركة خطوات واسعة إلى الأمام على طريق القوة العربية والاستعداد الصحيح والتهيئة لمعركة التحرير. ولذلك فإن الحكومة الأردنية تؤمن إيماناً عميقاً بأن الاجتماعات العربية على مستوى القمة هي السبيل الأمثل لمتابعة تنفيذ مختلف جوانب الاستعداد العربي واستكمال

(١) جريدة صوت العروبة، العدد ٢٠٧١، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) سليمان نصيرات، الدور الهاشمي العربي الوحدوي (وثائق وأسانيد)، ج١، ط١، المطابع العسكرية الأردنية، عمان، ١٩٩٦، ص ٢٣٥.

(٣) الوقائع العربية ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت، (د.ت)، ص ٣٥٤.

(٤) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٦.

خطة الحشد والعمل الموحد من أجل فلسطين لذلك فإن الحكومة الأردنية لا ترى سبباً لإرجاء انعقاد مؤتمر القمة الرابع في الجزائر في أيلول القادم»[١].

عارضت بعض الدول طلب التأجيل ومن بينها الأردن الذي أصر على عقد المؤتمر، وأعلن رئيس الوزراء الأردني أن من شأن التأخير تعريض الخطط العربية لأخطار شديدة. وأوفد الملك حسين وزير خارجيته إلى المغرب وتونس والجزائر وليبيا ليباحث رؤساء هذه الدول في خطورة هذا التأجيل، وضرره على القضية، وضرر استعمال الفرقة بين الدول العربية، أن مؤتمرات القمة ركيزة أساسية للحشد من أجل فلسطين[٢].

أما موقف الحكومة اللبنانية من تأجيل مؤتمر القمة الرابع فكان واضحاً عندما قدم فيليب تقلا وزير الخارجية اللبنانية طلباً إلى اللجنة البرلمانية الخارجية جاء فيه: «لقد درست الحكومة اللبنانية مسألة التأجيل من جميع وجوهها آخذة في الاعتبار ما اتصل بها من مواقف الدول العربية الأخرى، وبالنتيجة رأت أن تتخذ بصددها الموقف الذي أتشرف الآن بعرضه على اللجنة المحترمة ويلخص بالآتي:

أ ـ تأسف الحكومة اللبنانية للمصاعب التي تقوم في وجه انعقاد المؤتمر في زمانه ومكانه المقرّرين وتأمل أن تذلل هذه المصاعب في أقرب وقت.

ب ـ إذا بقيت الحال على ما هي عليه الآن فلا ترى الحكومة اللبنانية بداً من الموافقة على التأجيل.

ج ـ تجد الحكومة اللبنانية من الضروري تجنيب جامعة الدول العربية أي انعكاس ممكن لتأجيل مؤتمر القمة.

د ـ ومن هنا تجد الحكومة اللبنانية ضرورة انعقاد اجتماع لإحدى الهيئات الجماعية العربية: مجلس رؤساء الحكومة أو اللجنة السياسية أو مجلس الدفاع المشترك وذلك لتحقيق الغايات الآنفة الذكر.

(١) الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، وثيقة ٢٥٢، ص ٥٠٠.

(٢) محمد فضة، مرجع سابق، ص ٢٩.

هـ ـ هذا هو الموقف الآن، والحكومة تتابع تطوراته باهتمام وستطلع اللجنة المحترمة على كل ما يجد في هذا الشأن [1].

و ـ وكان قرار اللجنة كالآتي: «بعد أن استمعت لجنة الشؤون الخارجية إلى بيان وزير الخارجية عن قضية انعقاد مؤتمر القمة العربية الرابع والاعتداء الإسرائيلي الأخير. توافق اللجنة على هذا البيان وترى أن الظروف العربية الراهنة تبرر موقف الحكومة بالموافقة على التأجيل. وعلى متابعة العمل في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق الأهداف العربية المشتركة وفي طليعتها قضية فلسطين»[2].

٢ - تأزم العلاقات العربية - العربية

شكلت الصراعات السياسية داخل الدول العربية، وخصوصاً المحيطة بإسرائيل، وتأزم العلاقات العربية ـ العربية، فرصة مثالية لإسرائيل لتحقيق أطماعها التوسعية، وبينما تميزت فترة الخمسينيات من القرن العشرين بالمد القومي العربي وظهور أنظمة جديدة واتحادات عربية، مثل الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي ـ كما ذكر في الفصل الثالث ـ فقد شهدت بداية الستينيات تمزقاً عربياً وحرباً باردة عربية أضعفت العرب وشجعت إسرائيل على تنفيذ مخططها[3].

لم تكن أوضاع الأنظمة العربية أحسن حالاً من العلاقات السياسية العربية البينية، إذ عانت الدول العربية المحيطة بإسرائيل الصراعات الداخلية الحادة على السلطة، فقد تميزت سورية بعدم الاستقرار السياسي وظاهرة الانقلابات العسكرية إذ وقع حوالى أربعة عشر انقلاباً أو محاولة انقلابية في الفترة بين ١٩٤٩ - ١٩٦٦، نجحت منها عشر محاولات وفشلت أربع.

كما عانى العراق أيضاً صراعات داخلية بعد ثورة ١٩٥٨ أدت إلى انقلاب

(١) الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، وثيقة ٢٥٤، ص ٤٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٨٤.

(٣) أحمد سليم البرصان، إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية وحرب حزيران، يونيو ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

العام ١٩٦٣، ومجيء عبد السلام عارف الذي دخل بدوره في صراع مع البعثيين، فكان أقرب إلى التيار الناصري، ثم قتله الغامض بسقوط طائرته في نيسان/أبريل ١٩٦٦، ثم مجيء أخيه عبد الرحمن عارف إلى السلطة. كما أدت الصراعات السياسية الدامية في العراق ـ مع الأكراد بالذات ـ إلى إنهاك الجبهة الداخلية العراقية ولا سيما أن إسرائيل كانت تساعد الأكراد من خلال علاقاتها بالشاه لإبعاد العراق عن الجبهة العربية الإسرائيلية [1].

أما مصر فعلى الرغم من الاستقرار السياسي النسبي بسبب شخصية الرئيس جمال عبد الناصر الكاريزمية، فإن صدام عبد الناصر مع الإخوان المسلمين وإعدام سيّد قطب عام ١٩٦٦، قد أثرا في الاستقرار الداخلي في مصر، فضلاً عن الصراع الخفي على السلطة بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وإحاطة الأخير نفسه بعدد كبير من الضبّاط العسكريين وقد تكشفت هذه الصراعات بعد هزيمة العام ١٩٦٧ عن اضطرابات سياسية، على الرغم من إخفائها قبل الحرب[2]. كما شهدت اليمن حرباً في العام ١٩٦٦[3].

وقد شهد الأردن أيضاً في خلال العام ١٩٦٦ اضطرابات سياسية، حيث عمّت التظاهرات المدن الأردنية ما أدى إلى استعمال الحكومة الأردنية القوة لإخمادها.

لذلك فقد كانت الجبهة الداخلية العربية غير متماسكة شأنها في ذلك شأن العلاقات السياسية العربية المتدهورة، ما أتاح لإسرائيل الإقدام على مغامراتها ضد الدول العربية. وقد عدَّت إسرائيل «الحرب الباردة العربية» وانشغال العرب بالصراعات الداخلية على السلطة أو الصراعات البينية، فرصة سانحة لها من أجل تغيير الوضع الراهن إلى وضع جديد يبعد الأخطار عنها ويفرض واقعاً جديداً يجعل من وجودها دولة شرعية في منطقة الشرق الأوسط[4].

(١) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٣) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٤) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص ٣٣.

وكان اليهود يراقبون الموقف العربي بشماتة وفرح وهم يعززون قواتهم إعداداً وتدريباً وتسليحاً فيما يتدنى في المقابل روح الجماهير العربية المعنوي، وفضلاً عن ذلك، فإن الإعلام العربي غير الموجه قدم خدمة كبيرة لإسرائيل بإظهارها بمظهر المعتدى عليه [١].

وأدت الأحداث التي شهدتها البلدان العربية في سنوات ما قبل العام ١٩٦٧ إلى خسارة كبيرة تمثلت في انهزام الجيوش العربية في حرب الأيام الستة وكانت إسرائيل قد ربحت المعركة سياسياً قبل حدوثها، واستطاعت حشد الرأي العام العالمي إلى جانبها [٢].

٣ - الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن عام ١٩٦٦

إن الدولة التي تريد الاعتداء وشن حرب على دولة أو دول أخرى تختلف مبرّراتها. لقد أوجد هتلر لاعتدائه على تشيكوسلوفاكيا مبرّرات تسيغ له، حسب رأيه، اعتداءه على ذلك البلد وضمّه إلى ألمانيا. كما أنه نادى بأن بولونيا تتصرف ضد ألمانيا تصرفات لا تستطيع ألمانيا الوقوف مكتوفة اليدين حيالها، وجعل من ذلك ذريعة لشن حرب خاطفة عليها واحتلالها، وبذلك أشعل نيران الحرب العالمية الثانية. وهكذا وقفت إسرائيل من أعمال فدائية كانت بسيطة قبل حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، واتخذت منها ذريعة لاعتداءات كثيرة على الأردن أولاً، ثم على سورية ثانياً، وما لبثت أن سعت إلى تكوين أحداث مهدت إلى هجومها الجوي الكبير والبري يوم ٥ حزيران/يونيو [٣].

وعلى الرغم من اجتماع الملوك والرؤساء العرب في الدار البيضاء في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ الذي توصلوا فيه إلى اتخاذ قرار يقضي بالتضامن العربي والتعايش السلمي بين الأنظمة السياسية العربية المختلفة، والعمل على حل

(١) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢) Abba Eban, My Country The Story of Modern Israeel, London,Weiden Feldand Nicolsom, 1972 , p. 212.

(٣) يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١، ص ١٩٦.

المشاكل القائمة في البلاد العربية. غير أن توصية المؤتمر في التقارب بين وجهات النظر العربية وتوطيد الجهود وتكريسها للقضية الفلسطينية لم يؤخذ بها؛ فضلاً عن ذلك نشب خلاف شديد بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن بسبب أعمال واستفزازات منظمة التحرير الفلسطينية التي أغلقت مكاتبها في الأردن عام ١٩٦٦ [١].

وكانت الأعمال الفدائية قبل حرب الأيام الستة قليلة وضعيفة، وكانت سورية يومئذ من أكثر البلدان العربية تأييداً للفدائيين والسماح لهم بالعبور من حدودها إلى إسرائيل. وأخذت إسرائيل تهدّد البلاد العربية وتخص بالذكر منها سورية. فأدى ذلك إلى عقد «معاهدة دفاع مشترك»، بين الجمهورية العربية المتّحدة وسورية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، مؤلفة من ١١ مادة تتضمّن تنسيق الأعمال العسكرية بين البلدين في حالة الاعتداء على أي منهما.

ولكن بعد معاهدة الدفاع هذه أخذت إسرائيل تزيد من تهديداتها وإنذاراتها بالضرب، وكان المراقبون يعتقدون آنذاك أن ضربتها ستكون موجهة إلى سورية، غير أنها قامت بضرب الأردن [٢].

إن إسرائيل بدوافعها الخاصة وبدوافع المصالح الاستعمارية المرتبطة بها معاً، خلقت عمداً جواً من التوتر والاستفزاز الشديدين في المنطقة العربية منذ أواخر العام ١٩٦٦. وراحت تضاعف حرارة هذا الجو من خلال اعتداءاتها [٣]. ففي ١٤ آب/أغسطس ١٩٦٦، شنت إسرائيل اعتداءً على معدات مشروع تحويل مياه الأردن في سورية معترفة به وبالإعداد والتخطيط له [٤].

واستمرت في سلوكها العدواني في ذلك العام من حيث تأزيم الموقف

(١) صالح صائب الجبوري، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٢) يوسف هيكل، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٣) لطفي الخولي، ٥ يونيو الحقيقة... والمستقبل، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٨٩.

(٤) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

وتهديد الجانب العربي، مستغلة الحرب الإعلامية العربية والمزايدات العربية[١]، ما دفعها إلى القيام بأعمال انتقامية أخرى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ بضرب الأردن في السَّمُوع، بغية خلخلة استقرار النظام الملكي الهاشمي المحشور بين عمليات الانتقام الإسرائيلية ومزايدات منظمة التحرير الفلسطينية وسورية[٢].

وتحدث الملك حسين عن الاعتداء فقال: «إن الهجوم الإسرائيلي لم يكن مفاجأة لنا، فقد كنا قبل أسابيع نتوقع عملاً عدوانياً واتخذنا الاحتياطات الممكنة لمواجهة أي خطر. ولكن الهجوم كان أوسع من المعتاد. إذ اشترك فيه لواء مدرّع ومدافع ثقيلة ومدافع ميدان وحشد كبير مركز من الطائرات المقاتلة والقاذفة. ولما بدأ الهجوم توقعنا على خط الهدنة واتخذنا كافة الاحتياطات اللازمة، ورغم هذا الحشد العسكري الكبير فقد قامت قوتنا بعمل بطولي لصد العدوان. وساهم سلاحنا الجوي في تخفيف الضغط على قواتنا البرّية ومكنها من دحر العدو، ودخلت خطوط الهدنة مكبدة إياه خسائر فادحة...»[٣].

استغرب العالم اعتداء إسرائيل على الأردن، صديق الغرب، المجرد سكانه من السلاح. ولما رفعت الأردن قضية ضد إسرائيل لدى مجلس الأمن قرر المجلس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، إدانة إسرائيل بأربعة عشر صوتاً وامتناع صوت واحد وهو صوت نيوزيلاندا.

وجاء في القرار ما يأتي:

- استنكار الخسائر التي أوقعها الإجراء الذي اتخذته إسرائيل في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ في الأرواح والممتلكات.

(١) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: محمد مخلوق، ط١، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، (د.م)، (د.ت)، ص ٢٢١. وينظر: وليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأميركية والنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٣) الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، وثيقة ٤٢٢، ص ٨٦٧.

- لوم إسرائيل على قيامها بهذه العملية العسكرية الواسعة النطاق على نحو يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتّحدة واتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل.

- التشديد على عدم إمكان التغاضي عن الأعمال العسكرية الانتقامية، وأنه إذا تكررت مثل هذه الأعمال، فإن مجلس الأمن سيضطر إلى درس اتخاذ تدابير أكثر فاعلية كما ينص على ذلك الميثاق لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

- الطلب إلى الأمين العام مراقبة الوضع وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن وفق ما هو مناسب[١].

إن إسرائيل ضربت الأردن في السَّمُوع لتحقيق مآرب أخرى لا صلة لها بالأعمال الفدائية. فقد كانت إسرائيل تعلم ـ في ذلك الوقت ـ أن الأردن في شبه عزلة عن البلاد العربية الأخرى، وأنه في خصومة حادة مع الجمهورية العربية المتّحدة، ومع سورية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. فأرادت باعتدائها أن تزيد في شقة الخلاف بينه وبين البلاد العربية الأخرى. وبالفعل زاد التوتر والجفاء بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وزادت معهما التهم والتهجمات بين الحكومات المذكورة في وقت هم في أشد الحاجة إلى التقارب والتعاون وتنفيذ القرارات والمخططات لمجابهة إسرائيل مجتمعين[٢].

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، عقد رئيس الوزراء الأردني مؤتمراً صحفياً، اتهم فيه، في نوبة تأثير وانفعال، الجمهورية العربية المتحدة وسورية بعدم القيام بما يجب عليهما من المجابهة مع إسرائيل، وطالب بسحب الجيوش المصرية من اليمن وإرسالها إلى سيناء، وسحب قوات الطوارئ الدولية الواقفة وراء الحدود المصرية مع إسرائيل[٣].

(١) يوسف هيكل، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) صالح صائب الجبوري، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

(٣) يوسف هيكل، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

وأضاف رئيس الوزراء وصفي التل: «الخطوط الأمامية ليست معزّزة بأسلحة ثقيلة لأسباب فنية تمكنها من الرد على الغطاء الجوي الكثيف الذي دفعه العدو للمعركة، عندما تصبح عملية العدوان بهذا الحجم يصبح من السُّخف أن يتوقع من الدفاع المحلي بطولات وتضحيات أكثر من تضحيات وبطولات قواتنا في معركة السَّمُوع»[١].

وبعد تلك الأحداث عقد مجلس الدفاع المشترك دورته التاسعة (غير الاعتيادية) من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأصدر تسعة قرارات وكان القرار رقم ١ بشأن جدول الأعمال ونصه: «وافق مجلس الدفاع المشترك على مشروع جدول أعماله في الدورة التاسعة (غير الاعتيادية) ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٦٦».

أما القرار رقم ٧ فجاء فيه: «يصرّح للقيادة العربية الموحدة بصرف مبلغ يعادل ٥٠٪ من الاحتياطي المتوافر لديها زائد ما تبقى من المبالغ المتحصلة طبقاً لمقررات مؤتمر القمة الثالث بعد استبعاد المبلغ المخصص لإقامة المطارات في المملكة الأردنية الهاشمية ويعتبر بمثابة سلفة للجهات المستفيدة (لبنان ـ سوريا ـ الأردن ـ جيش التحرير الفلسطيني) لتغطية التزاماتها المترتبة على تعاقداتها طبقاً لبرنامج التعزيز الأول المقرر بمؤتمر القمة الثاني وبنسبة أنصبتها في الاعتمادات التي قررها مؤتمر القمة الثاني».

ونص القرار رقم ٨ الخاص بشأن دعم الجبهة الأردنية: «تدخل القوات السعودية والعراقية الأراضي الأردنية لدعم الموقف فيها بالحجم الذي قدره القائد العام للقيادة العربية الموحدة في تقرير لهذا المجلس وطبقاً لتخطيطه وتوصي باقي الدول العربية بتقديم أي قوات أخرى لهذا الدعم على أن يتم تنفيذ هذه العملية في مدة أقصاها شهران من تاريخه»[٢].

(١) الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، وثيقة ٣٩٩، ص ٨١٦.

(٢) للمزيد ينظر الملحق رقم (٩) الخاص بمجلس الدفاع المشترك الدورة الثامنة، الأمانة العامة مجلس الدفاع المشترك.

موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/DefaaMosht/ ADefaaMoshtark9 1-4.htm cvt.htm تاريخ زيارة الموقع.

ثالثاً - العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وأثره في الأوضاع في لبنان والأردن

١ - العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧

في صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، جاءت ضربة العدو الإسرائيلي بأكثر مما توقعته الدول العربية، وبأكبر مما تملكه من إمكانات، ما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو، جاءت تتصدى للأمة العربية ولآمالها في الحرية، فقد هاجم العدو بالطائرات أماكن عربية عديدة ما يعني أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية وعلى المساعدات الأخرى التي استطاع أن يحصل عليها من حاملات الطائرات والمدرّعات والقواعد الأميركية والبريطانية. ونتيجة لهذا التآمر الاستعماري الإسرائيلي والعون الأميركي والبريطاني في المعركة، استطاع العدو أن يتقدم في الأراضي العربية ليحتل الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية، والمرتفعات السّورية على الحدود مع إسرائيل حتى مدينة القنيطرة، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس[١].

ويقول المؤرّخ البريطاني «باتريك سيل» عن الدعم الأميركي لإسرائيل: «إن جونسون ـ الرئيس الأميركي ـ عوض عن حذره الرسمي باستخدام قناة اتصال خلفية خاصة ليعطي الإسرائيليين التشجيع الذي كانوا توّاقين إليه. وبعد الحرب كان تأييده لهم فورياً وكريماً وحتى في الأيام القليلة التي سبقت الحرب كانت شحنات الأسلحة الأميركية في طريقها إلى إسرائيل»[٢].

ويضيف سيل: «إن الولايات المتّحدة زودت إسرائيل بجهاز استطلاع جوي سراً خلال حرب الأيام الستة»[٣].

تمخّضت حرب ١٩٦٧ عن كارثة، وكان ما أصاب الأردن أكبر وأشد مما

(١) عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٢) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، ١٩٨٨، ص ٢٢١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٤.

أصاب مصر وسورية. ذلك أن استيلاء العدو على الضفة الغربية، وما فيها من أماكن مقدّسة وصناعات وموارد إنتاج واقتصاد، كان ضربة خطيرة تفوق خسارة سورية لمنطقة الجولان، واستيلاء العدو على شبه جزيرة سيناء وقناة السويس بالنسبة إلى مصر[١].

وقال الملك حسين في خطاب وجهه إلى الأمة: «لقد دافع جنودنا عن كل إنش من أرضنا بدمائهم الغالية... لم يخشوا أي شيء في وجه السيطرة الكاملة لقوة العدو الجوية، التي فاجأت القوة الجوية المصرية وشلتها» لكنه لم يخجل من الاعتراف بأن: «كارثتنا أعظم من أي كارثة يمكن للعقل تصورها»[٢].

ويقول عبد القادر حاتم وزير الإعلام المصري الأسبق إن الإعلام العربي لم يكن على مستوى المعركة ويضيف قائلاً: «إن موشيه ديان قال: لقد استفدنا من الإعلام العربي في تحديد ساعة الغارة على المطارات المصرية». ولقد عبر الملك حسين عاهل الأردن عن حالة العرب بقوله: «إن الإسرائيليين قد خططوا لمناوراتهم، وتصرفنا نحن بالضبط كما كانوا يتوقعون منا أن نتصرف»[٣].

وفي الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧، كان الاقتصاد الأردني يسير نحو النمو والتطور حتى بلغ معدل الزيادة السنوية في الإنتاج القومي أكثر من ١٢٪ في خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، وفي العام ١٩٦٦ بلغت قيمة الإنتاج المحلي ١٧٤ مليون دينار، كانت نسبة مساهمة الضفة الغربية فيه نحو ٣٨٪ وكانت الضفة الغربية تضم ٤٨٪ من المؤسسات الصناعية و٥٣٪ من المؤسسات التجارية في المملكة. ونتيجة للحرب ضد الأردن قلت تقريباً جميع موارده السياحية، التي قدّرت بـ ١٠ ملايين دينار سنة ١٩٦٦ بالعملات الأجنبية. بل إن النقص في واردات الخزينة بلغ ٥٥٪ بعد الحرب. أضف إلى ذلك أن توظيف رؤوس

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧ ـ ١٩٩٥)، منشورات لجنة تاريخ الأردن عمان، ١٩٩٨، ص ١١.

(٢) رولان دالاس، تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣ ـ ١٩٩٩، ترجمة: حولي صليبا، دار جروس برس، لندن، ١٩٩٩، ص ١٣٧.

(٣) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص ٧١.

الأموال الخاصة الأجنبية انقطع نتيجة للحرب، بعد أن بلغ ١٨٠ مليون دينار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٦٧، وهنا دليل على خطورة الضربة التي أصابت الاقتصاد الأردني.

أما بالنسبة إلى القوات المسلحة فقد كانت الخسارة فادحة، إذ شملت ٨٠٪ من الدبابات والمدرّعات التي كانت تملكها، وجميع الطائرات المقاتلة[١].

وفي لبنان كان الوضع مختلفاً، فقد أعادت حرب الأيام في حزيران/يونيو ١٩٦٧، التدخل في لبنان إلى جدول أعمال إسرائيل. فقد اقترح بعض صانعي السياسة في إسرائيل شن حرب على لبنان أيضاً بحيث يتم اجتياح جنوبه وضمه. لكن هذا المخطط لم يطبق، شأنه شأن النسخ السابقة عنه. هكذا، فإن لبنان وحده من بين جيران إسرائيل، بقي خارج الحرب، وحافظ على سلامة أراضيه. لقد حرص الرئيس اللبناني شارل الحلو، أشد الحرص، على عدم زج الجيش اللبناني في القتال وكذلك عدم السماح لجيوش عربية أخرى باستخدام الأراضي اللبنانية في مجهودها الحربي.

وكان هناك ادعاء أنه لو استمرت الحرب فترة أطول لما أعفي لبنان من التورط[٢]. لكن الرئيس شارل الحلو أعرب عن تضامن رسمي مع الجانب العربي، فاتصل صباح الخامس من حزيران/يونيو بالرئيس عبد الناصر، بحضور رشيد كرامي، وسفير الجمهورية العربية المتحدة، وقال: «إن لبنان لايتنكّر لتعهداته التي يفرضها عليه ميثاق الدفاع المشترك وإننا على استعداد للقيام بواجبنا طالبين أن يرسل إلينا ضابط ارتباط للتباحث معه بشأن ما يمكن القيام به من تنسيق في الخطط. وكانت الحكومة طلبت من المجلس النيابي صلاحيات استثنائية على الصعيدين العسكري والاقتصادي لتأمين سلامة لبنان ومواجهة الأحداث. فشكرنا عبد الناصر على موقفنا وقال إنه بسبب الظروف، لن يتمكن من إرسال ضابط ارتباط وعلينا التصرف على قدر إمكاناتنا بالتعاون مع القيادة السورية عند

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر...، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) كيرستين شو لتزه، ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان، ط٢، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ١١٦.

الاقتضاء. وكنا في الوقت نفسه وضعنا موجزاً لشروط دخول الجيوش العربية إلى لبنان وإقامتها فيه وخروجها منه. وهذا الموجز كان مأخوذاً لشروط دخول الجيوش العربية على أرض عربية أخرى وهو الذي كنا قد قدمناه سنة ١٩٦٥ لمجلس الدفاع العربي المشترك الذي وافق عليه آنذاك. وضعنا هذا الموجز بغية التفاهم على أساسه مع القيادات العربية، لاسيما السورية التي كان يفترض أن نتعاون معها. غير أن المعركة بدأت بمفاجأة إسرائيلية، قضت على الطيران المصري، وأصبح من السهل على إسرائيل بعد أن تغلبت على القوات المصرية، أن تتفرغ لضرب كل جبهة عربية على انفراد وبصورة خاصة الأردن وسوريا. ولم تسمح هذه الحرب للعرب أن يوحدوا قواهم وكلمتهم تجاه العدو»[١].

وكان عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ سبباً في تردي العلاقات اللبنانية ـ الأميركية، على الرغم من أن لبنان لم يدخل الحرب ولم تحتل أرضه، إلا أنه دفع ثمن الهزيمة العربية[٢]. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ بدأ مسار الأزمات السياسية والعسكرية في داخل لبنان وخارجه إذ حول الوضع في جنوب لبنان إلى ساحة مواجهة عسكرية بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل وكان لها أثر بارز في تدهور العلاقات اللبنانية ـ الأميركية[٣].

أما الملك حسين الذي لم يكن يرغب في الحرب فيقول: «كان رأيي أننا مستعدون للحرب وكنا قد قرّرنا تعزيز دفاعنا لحماية خطوط الهدنة كل ما من شأنه إعطاء إسرائيل مبرراً لاستدراجنا قبل الأوان إلى نزاع مسلح... وحاولنا منع الفدائيين من القيام بأي نشاط على خطوط الهدنة...كان هذا نهجنا في الأردن، بالاتفاق مع سائر الدول العربية»[٤].

(١) شارل حلو، حياة في ذكريات، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٩٤.

(٢) هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٣) علي الدين هلال، أميركا والوحدة العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٤) فيك فانس وبيار لوير، الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٦٨، ص ١٠٦.

إلا أن حرب الأيام الستة أثرت في لبنان والأردن، فبعد الحرب أصبحت عمليات الفدائيين الفلسطينيين التي كانت تشن من لبنان والأردن ضد إسرائيل نسقاً مستمراً[١]. فقد أدت إلى سياسة انتقام إسرائيلية تهدف إلى إقناع السلطات الأردنية واللبنانية بضرورة منع الفدائيين من العمل انطلاقاً من أراضيها. لكن لم يكن على الإسرائيليين وحدهم التصدي لظاهرة عسكرة الفلسطينيين الجديدة: فلقد تصادمت القوات اللبنانية والفلسطينية بصورة متزايدة، حول مسألة الحريات السياسية والعسكرية، التي تهدّد النظام اللبناني الهش. وفي عملية البحث عن الاستقرار، الذي فشلت السلطات في توفيره، أخذت كل مجموعة طائفية لبنانية تسلح نفسها وتبحث عن حماية خارجية[٢].

٢ - مؤتمر القمة الرابع عام ١٩٦٧م

أكد الملك حسين في أثناء قيامه بزيارة رسمية لبعض الأقطار العربية (ومنها لبنان) ضرورة التضامن العربي وعقد مؤتمرات القمة العربية وذلك في ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٧. كما دعا الملك حسين إلى عقد مؤتمر القمة العربية وذلك في ٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧ لبحث الموقف على ضوء العدوان الصهيوني، واتخاذ موقف موحد تجاه هذا العدوان. كما وجه الملك حسين دعوة إلى الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر قمة عربي في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وكان نص هذه الدعوة: «لقد سبق أن اقترحنا ضرورة عقد مؤتمر قمة في أقرب وقت ممكن لبحث الموقف في المنطقة على أثر العدوان الإسرائيلي، ووضع سياسة عربية موحدة لمواجهة المعركة السياسية والاستعداد للمعارك القادمة»[٣].

وأكد الملك حسين لمجلة إكسبرس الفرنسية في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٦٧ «لقد ارتكبنا عدداً لا يحصى من الأخطاء وأكبر خطأ كان هو انقطاع العالم العربي عن سائر العالم. لقد عجزنا عن تقديم عدد من الوقائع البديهية للرأي

(١) Alain Renon، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) كيرستين شو لتزه، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٣) إيناس سعدي السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٨؛ وينظر الوثائق العربية ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

العام العالمي، وهي أننا منذ سنة ١٩٤٨، ونحن نطرد من أراضينا»[١]، وأضاف الملك «الفكرة الأولى تعتمد على إنقاذ الوحدة العربية بمحاولة توحيد مواردنا وطاقاتنا، ثم إعادة النظر بالموقف العربي كله، وتبني خط وسياسة مقبولة لدى سائر العالم، وأخيراً تقديم ملف القضية للعالم من أجل إقامة علاقات على أساس أفضل والحصول على الدعم والمساندة لقضيتنا العادلة»[٢].

وبعد العدوان الإسرائيلي شهدت العلاقات الأردنية ـ اللبنانية تطوراً ملحوظاً من خلال الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى لبنان في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٧، إذ وضّح الرئيس شارل الحلو في ذلك اللقاء قائلاً: «...وإذ نمد إليكم، يا صاحب الجلالة، يد التعاون الأخوي لما فيه خير بلدينا وخير العرب قاطبة، إنما نمدها يداً مخلصة إلى يد مخلصة. فلنشد جميعاً أواصر الأخوة ولنمض متذرّعين بقوة الحق والإيمان بعدالة قضايانا، وإنا بحول الله لظافرون. عاش الأردن الشقيق وعاش مليكه العظيم. عاش لبنان»[٣].

وأجاب الملك في كلمته: «أخي صاحب الفخامة، يسعدني أن أكون معكم هذه الليلة ويطيب لي أن أبدأ بالإعراب عن عميق شكري وصادق امتناني للحفاوة الأخوية التي أحيطت بها زيارتي لفخامتكم وبلدكم العزيز منذ لحظاتها الأولى... كانت دعوتنا يا صاحب الفخامة إلى لقاء الأخوة القادة العرب وإصرارنا على عقد مؤتمر يتدارسون فيه بصراحة أحوال أمتهم ويكشفون فيه العلل بجرأة ويحدّدون الأخطاء ويبحثون فيه جوانب العدوان الآثم الذي تعرض له وطنهم الكبير ويوحدون فيه وقفتهم لمحو آثار العدوان وإزالة نتائجه كخطوة أولى عن طريق إنقاذ الكرامة القومية المهدورة واسترداد الحق العربي السليب...»[٤].

وتنادت الدول العربية إلى عقد مؤتمر في الخرطوم عاصمة السودان لبحث

(١) الوثائق الأردنية ١٩٦٧، وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) إبراهيم أحمد زهران، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين في حل مشكلة الشرق الأوسط، سلسلة النطق السامي، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٦.

(٣) الوثائق العربية ١٩٦٧، وثيقة ٤٠٨، ص ٥٦٦.

(٤) الوثائق العربية ١٩٦٧، وثيقة ٤٠٩، ص ٥٦٧.

الوضع الذي نشأ عن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وتم عقد المؤتمر في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٧ وقد اشتركت في المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء سورية [١].

٣- قرارات المؤتمر وتوصياته

أولاً: أكد المؤتمر وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتصفيته من جميع الشوائب. كما أكد الملوك والرؤساء الممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي أصدره مؤتمر القمة العربية الثالث الذي عقد في الدار البيضاء وتطبيقه[٢].

ثانياً: قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة أراضٍ عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء[٣].

ثالثاً: اتفق الملوك والرؤساء على توطيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بعد ٥ حزيران/يونيو وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه[٤].

رابعاً: كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد أوصى بإمكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر ملياً رفع الحظر لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة[٥].

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) الوثائق العربية ١٩٦٧، وثيقة ٤٢٧، ص ٥٨٣.

(٣) قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٤) جريدة الأهرام، العدد ٢٩٤٨٥، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

(٥) محمد فضة، مرجع سابق، ص ٣٢.

خامساً: أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي طبقاً لتوجيه مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد في بغداد(١).

سادساً: قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكري لمواجهة احتمالات الموقف كافة(٢).

سابعاً: قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية(٣).

تولى لبنان حملة ديبلوماسية للقضية الفلسطينية فقد قرر مجلس الوزراء يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ إعادة سفيري لبنان المعتمدين لدى الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مقري عملهما في واشنطن ولندن، كما تقرر إرسال بعثة إلى الخارج تدعو للقضية الفلسطينية. وقد اتخذ القرار في ضوء بيان أدلى به الرئيس شارل الحلو عن نتائج مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم والخطة العربية لإزالة العدوان والدور الديبلوماسي والإعلامي الذي كلف لبنان القيام به(٤).

وقد أدلى رئيس الحكومة رشيد كرامي بتصريح يتحدث فيه عن نتائج المؤتمر «كان بحث المواضيع في جو من الصراحة والمحبة والأخوة مكنت من الوصول إلى المقررات البناءة التي أثلجت صدور العرب. ومن دواعي السرور أن وحدة الصف العربي تأمنت عن طريق الاتفاق الذي تم بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية». وبعدها شرح كرامي أهمية المقررات الاقتصادية والسياسية فقال: «إن هذا المؤتمر وما يترتب عليه سيكون انطلاقة جديدة في الطريق نحو أهدافنا الكبيرة»(٥).

كما أدلى وزير الخارجية اللبنانية بتصريح وصف فيه المؤتمر بأنه ناجح وقال:

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) الوثائق العربية ١٩٦٧، وثيقة ٤٢٧، مرجع سابق، ص ٥٨٣.

(٣) جريدة الأهرام، العدد ٢٩٤٨٥، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧؛ وينظر: جريدة الحياة في الملحق رقم (١٠).

(٤) جريدة النهار، العدد ٩٧٤٥، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

(٥) جريدة النهار، العدد ٩٧٤٢، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

«إن القرار الخاص بالدعم المادي للدول العربية التي تضرّرت مباشرة بالعدوان الإسرائيلي سيمكن الدول التي احتلت إسرائيل بعض أراضيها من الصمود ومجابهة الوضع السياسي الدولي. كما أن قرارات مؤتمر القمة وحدت موقفها لمجابهة النكسة بالعمل الديبلوماسي الفعال من أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي»(١).

وعلى الصعيد النيابي، التقى النواب اللبنانيون الموالون والمعارضون في الاستفادة من «المقررات الواقعية» التي أسفرت عنها اجتماعات القمة الرابعة. وقالوا إن هذه المقررات كفيلة بحمل الدول الكبرى المعنية بشؤون الشرق الأوسط على الإسراع في إنهاء مضاعفات الأزمة التي خلفتها الحرب، وفي مقدمتها ضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها(٢).

وكان من نتائج حرب ١٩٦٧ ظهور منظمة التحرير الفلسطينية التي كان لها آثار سياسية في كل من لبنان والأردن(٣).

٤ - لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب عام ١٩٦٧

كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتبع سياسة تهدف إلى إنهاء قوة إسرائيل وإرادتها، وذلك من خلال عمليات فدائية لإظهار فشل إسرائيل في الحفاظ على السيطرة الفعالة وتوفير الحماية لنفسها. وكان لإسرائيل، في المقابل، سياسة انتقامية ليس من مصدر الهجوم الأصلي فحسب، بل أيضاً من الدولة التي تؤوي الفدائيين(٤).

بعد حرب ١٩٦٧ بدأت المنظمات الفلسطينية تشكل خطراً سياسياً وعسكرياً على استقرار لبنان والأردن(٥).

(١) جريدة النهار، العدد ٩٧٤٢، مرجع سابق.

(٢) جريدة النهار، المرجع نفسه.

(٣) وهذا ما سيتناوله الباحث في الموضوع القادم.

(٤) كيرستين شولتزه، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٥) عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط١، مطبعة سيكو، بيروت ٢٠٠١، ص ١١٤.

فقد أدى الوجود الفلسطيني في كلا الدولتين إلى تفاقم المشاكل مع المنظمة، وبالرغم من الدعم الشعبي الذي تمتعت به في الأردن إلا أن الدولة استطاعت السيطرة على الوجود الفلسطيني، وهذا ما لم تستطع عليه الحكومة اللبنانية [١].

لم يكن اختراق المجتمع الأردني أكثر صعوبة من اختراق المجتمع اللبناني، وإن اختلفت الأسباب. ففي الأردن كان الفلسطينيون موجودين بأعداد كبيرة وكانوا يشغلون مناصب نافذة في المؤسسات السياسية والعسكرية. معنى هذا أن الوعي الوطني الفلسطيني يمكن إحياؤه وتجييشه ما أن يتوافر له الإطار السياسي والتنظيمي، وهذا هو الدور الذي أدته المنظمات الفدائية في الأردن إذ إنها أوجدت للثورة بناها التحتية السياسية والعسكرية. وبعكس ذلك فقد استطاع الفلسطينيون اختراق النظام السياسي اللبناني للدولة وأجهزتها عبر الفسحة الفاصلة بين نهج الانفتاح الديمقراطي والانقسامات الطائفية. هذه الفروق كان لها تأثيرات متناقضة في عملية صنع القرار في البلدين، ففي حين سهلت توسع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تمكن الأردن من قطع دابر التحدي الفلسطيني للدولة[٢].

ويمكن إجمال ما تشابه واختلف بين حالتي البلدين بجملة أمور تتمحور أهمها حول طبيعة الدولة، كالجيش مثلاً، فالجيش الأردني يدين بالولاء للملك. في حين يذهب «ولاء» الجيش اللبناني إلى نظام الحكم، أي إلى قيادة مدنية، هذا التمييز ليس قائماً في الأردن، وعليه فإن استئثار الدولة بأدوات الفرض القسري يكاد لا يكون موضع تساؤل في الأردن مقارنة بلبنان. فالجيش الأردني يستطيع أن يتحرك بأمر من الملك ويحسم أي تمرد داخلي. أما الجيش اللبناني فهو يحافظ على مصالح الدولة بقدر ما تعكس هذه المصالح الوفاق الوطني ـ التوافق بين الطوائف ـ أما في غياب هذا التوافق فالجيش اللبناني مؤسسة تجسد الوحدة الوطنية أكثر منه أداة للسيطرة الداخلية[٣].

(١) فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦، ترجمة: شكري رحيم، ط٣، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٢.

أما الجزء الآخر فيكمن في تركيبة النظام السياسي في كلا البلدين، فالأردن نظام ملكي، ولبنان نظام ديمقراطي جمهوري والحياة السياسية في لبنان حرة منفتحة. أما في الأردن فليست كذلك. إن عملية التوازن الطائفي في صنع القرار اللبناني لا وجود لها في الأردن إذ إن القرار الأخير، سواء كان في السياسة المحلية أو الخارجية يبقى في يد الملك من دون سواه. وفي لبنان، ممارسة الفيتو ضمن السلطة التنفيذية متاحة، ما قد يؤدي إلى تعطيل عملية الحكم. كذلك فإن عمل الدولة في لبنان خاضع لقواعد المساءلة حفاظاً على التوازنات الداخلية والانفتاح الديمقراطي للنظام. أما في الأردن فبقاء النظام وضرورات هذا البقاء يتقدمان على كل ما عداهما من الأولويات والاهتمامات[١].

كما أن المحيط الإقليمي للبلدين ينتج فرقاً آخر بينهما، فإذا كان الوجود السياسي للأردن يعتمد منذ البداية على التطورات المرتبطة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي، سواء أكان قبل الحرب ١٩٤٨ أم بعدها، فإن التأثيرات الناتجة من هذا النزاع في السياسة اللبنانية لم تبدأ إلا بعد حرب العام ١٩٦٧[٢].

«لعب الوجود الفلسطيني على أزمات البلدين ونجح في ذلك وأراد أن يأخذ لبنان رهينة وقد فعل ونجح إلى حد بعيد. وهذا بطبيعة الحال لم يكن موضع ترحيب في الأطياف اللبنانية وخصوصاً المسيحية التي رأت أن هذا يشكل نوعاً من انتهاك السيادة. والحساسية أيضاً شهدتها الأردن وبالتالي كان هناك إلغاء لدور المملكة الأردنية الهاشمية، وقيام الحلم بأن يصبح الأردن الوطن البديل للفلسطينيين...هذا هو الواقع، لكن علينا أن نقر بأن الثورة الفلسطينية أخطأت كثيراً عندما أرادت التوغل في الداخل اللبناني والداخل الأردني... وهذا ما دفع لثورة في لبنان وأيلول أسود في الأردن»[٣].

(١) فريد الخازن، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

(٣) مقابلة شخصية مع الصحافي جورج علم، بيروت، في ٢٠١١/١٢/٢٧.

الخاتمة

لقد كان بحثنا «العلاقات الأردنية ـ اللبنانية ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧» بحثاً في تطور العلاقات بين البلدين، لكونهما من أبرز وأهم بلدان منطقة الشرق الأوسط؛ ولأنهما يتمتعان بمكانةٍ عربيةٍ مهمة، على أن انحصار الدّراسة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٧ مردُّه إلى ما مرَّتْ به هذهِ المدَّة بانحناءات بيانية على صعيد العلاقة السياسية بين البلدين، تُبيّنُ سير تلك العلاقة، وتعطيها صفة التذبذب بنوع من الشدَّةِ واللّين فيما بينهما. ومن خلال بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات الآتية:

- بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، طالب الأمير عبد اللّه بن الحسين بإنشاء مشروع سورية الكبرى، وكان لبنان من الدول التي وُضِعتْ تحت المطالبة، فأصبح هذا المشروع هو المحرّك للسياسة الأردنية في موقفها العالمي والإقليمي؛ إذ حاول الأمير عبد اللّه الإفادة من قيام الحرب العالمية الثانية في الضغط على بريطانيا للوقوف معها لتنفيذ مشروعه، المرفوض من قبل لبنان، في مقابل تهدئة الوضع في المنطقة، بالسعي إلى إقناع بريطانيا وإيهامها بأن المشروع، هو العصا السحريَّة لاستقرار المنطقة. وقد مر هذا المشروع بعدة مراحل منذ تأسيس الأردن حتَّى تصريح أنتوني أيدن في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٤١ الذي اعتبر من قبل مجلس وزراء الأردن اعترافاً بالوحدة السورية، ثمَّ أصبح دولةً مستقلةً ذات سيادة عام ١٩٤٦ لها وحدتها واستقلالها الكاملان. فكان مشروع سورية الكبرى محوراً يتحكم في طبيعة العلاقات الأردنية اللبنانية؛ إذ قوبل بالرفض القاطع من الساسة اللبنانيين، فترتبَتْ عليه مراحل من الصراع السياسي انعكس سلباً على علاقات البلدين.

• كان للبنان الدورُ البارزُ والمهم في الوقوف في وجه العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ومنع الأردن من عقده صلحاً منفرداً مع الكيان الصهيوني؛ إذ ترأس جلسة الجامعة العربية عام ١٩٤٩ في إبان رئاسة السيد رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني، فاستطاع من خلال الجلسة الضغط على الأردن لوقف المباحثات ومن ثم إيقاف المصالحة العربية المنفردة من قبل الأردن.

• إنَّ الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، أظهرت أحلافاً ومحاور عربية اتسمت بالصراع والانجذاب باتجاه المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، ففي عهدي الرئيس اللبناني كميل شمعون والملك الأردني الحسين بن طلال سعى المعسكر الغربي، في مرحلته الأولى، إلى إنشاء حلف دفاعي في الشرق الأوسط قوامه بعض الدول العربية الإسلامية ذات الموقع الاستراتيجي لاحتواء المد الشيوعي، فأصبح لبنان والأردن تحت وطأة ذلك الحلف المتمثّل بحلف بغداد. لكنه قوبل برفضٍ من مصر الناصرية؛ لتكونَ الرادع والصاد لهذا الحلف الغربي، على أن نتيجة صراعات الحرب الباردة كانت واضحة على لبنان والأردن؛ إذ تجلت انعكاساتها على الوضع الداخلي والشعبي للبلدين؛ حيث أجبر الشعبان حكومتيهما على الخضوع لرغبتهما في رفض حلف بغداد، وكانت نتيجة الضغط هذهِ إسقاط الحكومة الأردنية بتقديم أربعة وزراء استقالاتهم، ومن ثمَّ تقديم رئيس وزراء الأردن سعيد المفتي استقالته من الحكومة، أما في لبنان فقد تضامن نواب المعارضة مع الشارع اللبناني في رفض الحلف.

• بسط العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ يد الولايات المتحدة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها قوَّةً جديدةً في المنطقة على حساب بريطانيا العظمى، التي انسحبت من المنطقة العربية لتحل محلها الولايات المتحدة لملء الفراغ الذي خلفته، وهكذا أطلت الولايات المتّحدة على منطقة الشرق بمبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، إذ حاز تأييد الأردن ولبنان، وكان من ثِمارِه مساعدات عسكرية واقتصادية أميركية لكلا البلدين. غير أنه خلق

وضعاً داخلياً حرجاً بالنسبة إلى الأردن، إذ قدم سليمان النابلسي استقالته اعتراضًا على تبنّي ملكه لهذا المبدأ، خلافاً لمعظم الأقطار العربية التي رفضته باستثناء بيروت.

• كان لظهور سياسة المحاور العربية في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ أثرها الكبير والبارز في العلاقات الأردنيةـاللبنانية، إذ شهد العام ١٩٥٨ مشاريع وحدوية كان أولها قيام الجمهورية العربية المتّحدة، التي جمعت بين مصر وسورية في شباط/فبراير ١٩٥٨، تلك الوحدة التي كان لها صدىً كبير في المنطقة العربية، وأثر في كلّ من لبنان والأردن على المستوى الحكومي والشعبي، لما لمصر من قوَّة كانت تحاول اجتذاب بقية الدول العربية نحو مشروعها الوحدوي الجديد، فخلق ذلك الأمر فجوة كبيرة بين شعبي الأردن ولبنان من جهة، وحكومتيهما من جهة أخرى؛ إذ كان الموقف الشعبي رافضًا لسياسة حكومته ضدَّ الوحدة المصرية رفضاً باتاً. وفي إثرِ ذلك قدَّمَ الرئيس كميل شمعون والملك الحسين بن طلال في أيار/مايو ١٩٥٨ وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٥٨ شكوى إلى مجلس الأمن الدولي يتهمان فيها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون بلديهما. أصبح الاتحاد الهاشمي الند المؤثر الوحيد للجمهورية العربية المتحدة، إذ كان قيامه المُؤيَّد من قِبلِ بريطانيا، كابحاً للجام الجمهورية العربية وتأثيرها في مُريدِي المعسكر الغربي. وقد دعا الاتحاد الهاشمي لبنان إلى الانضمام إليه، مقدماً له المغريات المادية والدعم اللوجستي، ولم تقفْ الأمور عند ذلك الحدّ، بل تخطتها إلى الدعم الإعلامي المعنوي الذي استمر حتّى قيام الثورة في العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، إذ أخذت الأمور منحى آخر عند وصول الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم في لبنان، حيث قرر الرئيس فتح صفحة جديدة مع الجمهورية العربية المتحدة، فانعكست هذه السياسة على الوضع الداخلي اللبناني ما ساعد كذلك على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والثقافية وتحسينها مع بقية البلدان العربية.

• شهد عاما ١٩٦١ و١٩٦٢ حدثاً مهماً في لبنان، إذ انعكس هذا الأمر سلباً

على العلاقات اللبنانية الأردنية وتأزمها بسبب اتهام لبنان الأردن بدعم الانقلاب الذي قام به الحزب السوري القومي في لبنان. حيث امتنع الأردن عن تنفيذ بنود الاتفاقية القضائية بين الأردن ولبنان وذلك من خلال عدم تسليم المطلوبين إلى السلطات اللبنانية.

- شهدت الفترة المنحصرة بين ١٩٦٤و١٩٦٧ حضوراً متميزاً لكلّ من لبنان والأردن على الساحة السياسية العربية، إذ عُقدت مؤتمرات قمة عربية في (القاهرة، الإسكندرية، الدار البيضاء، الخرطوم) وكانت هذه المؤتمرات على التوالي ١٩٦٤، ١٩٦٥، والأخير عام ١٩٦٧ حتى العدوان الإسرائيلي، دعماً للقضايا العربية المختلفة ومنها قضية مجرى نهر الأردن، التي كان للبنان دورٌ مميزٌ فيها.

أسفرت المؤتمرات عن تقارب وجهات النظر الأردنية اللبنانية وخصوصاً حيال رفض طلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري التجنيد الإجباري للفلسطينيين المقيمين في بلديهما. وفي إمكاننا أن نقول إن العلاقات الأردنية اللبنانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ امتازت بالودّ والتفاهم بين البلدين في خلال هذه الفترة؛ إذ لم تذكر الوثائق التاريخية أي اختلاف أو تنازع سياسي بينهما، بل كانت العلاقات الدبلوماسية متميزة وصلت إلى حد أنّ الملك الحسين بن طلال قام بزيارة لبنان في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٧، حيث جرى له استقبال رسمي وشعبي حافل.

على أنّ خير ما نختم به دراستنا هذه حكمة اللّٰه عز وجل في خلقه:
﴿ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ٧٦ ﴾ [يوسف].

الملاحق

ملحق رقم (١)

بروتوكول الإسكندرية[1]

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم:

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري

الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد سعد اللّه الجابري

رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك

وزير الخارجية

سعادة الدكتور نجيب الأرمنازي

أمين السر العام لرئاسة الجمهورية

سعادة الأستاذ صبري العسلي

نائب دمشق

الوفد الأردني

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا

رئيس مجلس وزراء شرق الأردن ووزير خارجيته ورئيس الوفد الأردني

سعادة سليمان سكر بك

سكرتير مالي لوزارة الخارجية

---

(١) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية مقدماتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٤١٤.

الوفد العراقي

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي

رئيس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري

وزير الخارجية

حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد

رئيس مجلس وزراء العراق سابقاً

حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري

وزير العراق المفوض بمصر

الوفد اللبناني

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك

رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني

حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك

وزير الخارجية

سعادة السيد موسى مبارك

مدير غرفة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية

الوفد المصري

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا

وزير المعارف العمومية

حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا

وزير العدل

حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك

وكيل وزارة الخارجية

إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية

قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٤٤) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

أولاً ـ جامعة الدول العربية

تؤلف «جامعة الدول العربية» من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمّى «مجلس جامعة الدول العربية» تمثل فيه الدول المشتركة في «الجامعة» على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا «المجلس» ملزمة لمن يقبلها عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات «مجلس الجامعة» نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام «مجلس الجامعة» ولبحث الوسائل التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية.

ثانياً ـ التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

١ ـ تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج ـ شؤون الثقافة.

د ـ شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك.

هـ ـ الشؤون الاجتماعية.

و ـ الشؤون الصحية.

٢ ـ تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.

٣ ـ تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولاً بأول وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.

٤ ـ عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيداً لعقد المؤتمر العربي العام.

ثالثاً ـ تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في

المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعاً ـ قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٤٣.

خامساً ـ قرار خاص بفلسطين

١ ـ ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

٢ ـ يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في «صندوق الأمة العربية» لإنقاذ أراضي فلسطين إلى لجنة الشؤون

الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتاً لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤).

إمضـــــاءات

مصطفى النحاس	جميل مردم
أحمد نجيب الهلالي	نجيب الأرمنازي
محمد صبري أبو علم	صبري العسلي
محمد صلاح الدين	رياض الصلح
حمدي الباجه جي	سليم تقلا
أرشد العمري	موسى مبارك
نوري السعيد	توفيق أبو الهدى
تحسين العسكري	سليمان سكر
سعد الله الجابري	

ملحق رقم (٢)

وثيقة رقم (٦٠٧٣)[١]

1958 CONGRESSIONAL RECORD — SENATE 6073

tors that if we do not have better schools we will not even know where we are going when we are on the highways.

Surely there is not a Member of Congress who can really go home to his constituents and say he thinks it is more important to have concrete highways than to have brick and mortar in schools. There is still a need for more than 160,000 schoolrooms. Classrooms are being built at the rate of from 55,000 to 60,000 every year, but that is not enough. We are barely keeping up with the growth in the school population. There will be 40 million young people in our schools by 1960, and from 40 to 45 million by 1965.

I suggest, Mr. President, that school construction is one of the antirecession programs we can undertake. Since the President has moved against the Community Facilities Act, at least we know that the administration can move; and so I hope the President will move in the direction of advocating the school construction bill and will lend to that effort the impetus and support and backing of the White House, as it was stated he gave such support and backing to it in the 1st session of the 85th Congress.

AUTHORIZATION TO SELECT COMMITTEE ON SMALL BUSINESS TO FILE REPORT DURING EASTER RECESS

Mr. SPARKMAN. Mr. President, I ask unanimous consent that the Select Committee on Small Business be authorized to file a report, Mergers and Concentration in the Trucking Industry, during the Easter recess of the Senate.

The PRESIDING OFFICER. Without objection, it is so ordered.

Is there further morning business?

ADDRESS BY SENATOR GREEN BEFORE 11TH ANNUAL CONFERENCE OF ASSOCIATION OF INTERNATIONAL RELATIONS CLUBS

Mr. PROXMIRE. Mr. President, I ask unanimous consent to have printed in the RECORD an excellent address which has been delivered within the last hour or so by the distinguished chairman of the Senate Committee on Foreign Relations, the senior Senator from Rhode Island [Mr. GREEN].

There being no objection, the address was ordered to be printed in the RECORD, as follows:

ADDRESS BY SENATOR GREEN, CHAIRMAN, SENATE COMMITTEE ON FOREIGN RELATIONS, BEFORE THE 11TH ANNUAL CONFERENCE OF THE ASSOCIATION OF INTERNATIONAL RELATIONS CLUBS, APRIL 2, 1958, WASHINGTON, D. C.

I highly appreciate the opportunity to talk to you today.

You have been considering "Problems of the Middle East." This means you have been busy, because no other part of the world has so many problems per square mile. The time allotted me is scarcely sufficient for even a mere listing of those problems, much less a discussion of them. This would perhaps be a blessing if I chose to take advantage of it, because so long as one is cataloging problems, one does not have to reveal his ignorance of the answers.

You have asked me, however, to speak on the Senate's contribution to the making of foreign policy, and in particular the Senate's attitude toward the Middle East. Let me say at once that I am not in a position to talk about the Senate's attitude toward the Middle East except so far as that attitude has been reflected in formal actions of the Senate. Beyond that I shall be referring to my own attitude only.

The most important action which the Senate has taken in regard to the Middle East in recent years was its approval a little more than a year ago of the so-called "Eisenhower Doctrine." This Doctrine declared, in substance, that the United States would use its Armed Forces to assist any Middle Eastern nation requesting such assistance against armed aggression by international communism. The joint resolution of Congress embodying this Doctrine was approved in the Senate by the large vote of 72 to 19, but only after prolonged consideration and with substantial misgivings.

These misgivings were aroused not so much by what the Doctrine did as by what it left undone. This was clearly stated in a report to the Senate by the combined Foreign Relations Committee and Armed Services Committee which, for this purpose, acted jointly under myself as chairman. The joint committee report described the resolution as "an emergency stopgap," and added:

"It is idle to suppose that the actions taken under the authority of this resolution will in themselves bring about peace, security, and stability in the Middle East * * * but the authority granted by this resolution is essential to provide an atmosphere in which other measures can be brought to bear and to provide time for those other measures to be effective."

It continued:

"The joint committee is concerned that other measures be taken, that they be taken promptly, and that they be adequate to the task."

The report concluded:

"It should be clearly understood-that this proposed resolution, taken by itself, does not provide a definitive United States policy for the Middle East, nor is it so intended. All it provides is time in which to devise such a policy."

We must regretfully face the fact that today, more than a year later, such a policy has not yet been devised. What is called American foreign policy toward the Middle East is not really a policy at all. It is only a random assortment of hopes, most of them pious, some of them contradictory.

The Eisenhower doctrine, so-called, was directed primarily against overt Communist aggression. Such aggression has not occurred, and it can therefore be said that, in this respect, the Doctrine has been successful.

The Doctrine was also, in part, directed against the nonmilitary aspects of the Middle East problem. It gave the President virtually unlimited authority to spend $200 million in the area. This authority has been useful in meeting specific crises, notably in preventing the collapse of Jordan last year.

But, on balance, it has not prevented, and, so far as one can judge, it has not even impeded, the Communist economic offensive in the Middle East.

One of the tests of a policy is where it will lead over a period of five, ten, or fifteen years. I do not see how any American can contemplate the Middle East with equanimity on the basis of where past policies—or lack of them—have led. If the trend of the last 10 years is continued for the next 10, it is perfectly clear that our interests will be very poorly served indeed.

One reason a definitive American policy is now more urgent than ever is that we are now confronted with important new elements in the situation in the Middle East. Some of the people of the area have to some extent taken things into their own hands (this is as it should be, of course), and we now have the United Arab Republic, comprising what used to be Egypt and Syria and associated with Yemen. We now have also the Arab Federation, comprising Jordan and Iraq. Through these mergers, two of the weakest states—Syria and Jordan—have in effect been absorbed by two of the strongest states—Egypt and Iraq. These mergers have provided a partial fulfillment of the dream of Arab unity, a dream which deeply moves every Arab. But they have done more than this. Let us examine them in greater detail!

The Egyptian-Syrian merger may do more than the Eisenhower Doctrine to stop Communist penetration into Syria, and it is ironic that it should have been Colonel Nasser, of all people, who played a leading role. These matters are, of course, a question of degree. Mr. Nasser's Egypt, as we all know, is not entirely free of Soviet penetration; yet it is in a position to exercise more genuine independence than Syria. The fact that Egyptian protection has been extended to Syria gives the United States a fresh opportunity to correct some of its past mistakes. One of the results of our lack of clear policies in the Middle East has been that we have been unable to make up our minds as to whether or not we wanted to get along with Colonel Nasser. Sometimes—as in making the Aswan Dam offer—we have acted as though we did want to get along with him, and sometimes—as in withdrawing that offer—we have acted as though we did not want to. Until we decide this basic question, it is idle to debate whether we can get along with him if we do want to.

It seems clear to me that it is desirable that we get along with him, whether or not we like that prospect. It follows, therefore, that we ought to make efforts to get along with him, and that we ought to be consistent about it. We have no way of knowing whether or not such efforts will succeed until we make them. It is conceivable that if we do make the efforts, we may find him more responsive. If we make honest efforts and they fail, then obviously we shall have to reexamine the situation. At any rate, it seems to me that we should now proceed on the premise that it is important for the United Arab Republic to become a viable state, both desirous and capable of withstanding Soviet penetration. If it is to become such a state, then it will need an alternative to Soviet aid. As a result of careful comparison and elimination it seems that the United States will have to supply that alternative.

In our process of trying to get along with Colonel Nasser, however, it should be made clear to him that we do not like his brand of imperialism any better than any other brand. If other states of the area want to join or not to join his new Republic, that is for them to decide, without pressure from either Washington or Cairo or Moscow.

Now a word about the Arab Federation of Iraq and Jordan, both of which states in the past have been more friendly to the United States than have either Egypt or Syria. They deserve our continued support in their new venture. Iraq is one of the wealthier Arab States and one which has put its oil revenues to wise and prudent use. It is beginning now to feel the beneficial effects of its development program and those effects can be expected to multiply in the next few years. On the other hand, Jordan is one of the poorer Arab States. In federating with Jordan, Iraq has assumed a considerable burden; yet it is by no means entirely one sided. The population of Jordan, particularly the Palestinian population, has skills which are needed in Iraq and which could be put to good use there in furthering its economic development.

Because of Iraq's association with the United States in the Baghdad pact and because of the well-known rivalries between Iraq and Egypt, there has already been a tendency to view the Arab Federation of Iraq and Jordan as Western-backed and the United Arab Republic of Syria and Egypt

(١) American Documents from the Congressional Record-Senate, No 6073, 1958.

ملحق رقم (٣)

وثيقة رقم (٩٢٨٣)(١)

own economy as well as other economies, they favor it overwhelmingly and want to see it carried forward.

That many critics of mutual security are absolutely flabbergasted to learn that the United States never did build shower baths for Egyptian camel drivers or send striped pants to Greek undertakers or penguins to the King of Saudi Arabia—that these are simply tall tales made up by those who try to show that economic aid is a senseless giveaway.

That while their audiences wanted hard, factual answers to practical questions—and got them—Congressmen Merrow and Carnahan were impressed by the number of people who, quite apart from self-interest, believed it was morally right for America to help others help themselves.

That after the facts of the foreign-aid program had been set forth, they never found more than 5 percent in any of their many audiences who were against continuing the program.

The House Foreign Affairs Committee has just approved this year's mutual security legislation with a cut of $339 million in the appropriations ceiling. But the real test is still ahead in the Appropriations Committees and in the Senate.

The judgment of Representatives Carnahan and Merrow is that Congress will do what the American people want if they make their voices heard.

THE USIA PROGRAM FOR DISSEMINATION OF INFORMATION REGARDING UNITED STATES FOREIGN POLICY

Mr. SMITH of New Jersey. Mr. President, within a short time, the Senate will be considering the State Department-Justice-USIA appropriation bill. The importance of the USIA program and its excellent objective of making other peoples in the world aware that their aspirations for economic development and independence are compatible with the aims of our foreign policy, is often overshadowed by sniping, budgetary and otherwise.

The legitimate growth needs of this organ for the dissemination of our foreign policy must, in this era of psychological and political cold war, be seriously considered by the Congress.

In this connection, Mr. President, I ask unanimous consent that an editorial on the USIA, entitled "Truth Is the Only Weapon," which appeared in the Herald Tribune of May 20, be printed in the Record at the conclusion of my remarks.

There being no objection, the editorial was ordered to be printed in the Record, as follows:

Truth Is the Only Weapon

We hear so much of Soviet propaganda victories we sometimes wish we had a few more ourselves. How easy it would be to undertake huge enterprises merely for the sake of the effect they produced, to let off bunches of hot-air promises like so many circus ballons.

How easy and how wrong. For in the battle for the allegiances of men's minds now being fought from one corner of the globe to the other, there is only one weapon—truth. And, despite the eager and unremitting labor of Soviet propagandists—who in fact can no longer tell one from the other—truth cannot be forged from falsehood.

That is why, as George Allen, director of the United States Information Agency, remarked the other day, the American aim is a "steady long pull" to tell the world the plain facts about this country. We are not interested in staging stunts to amaze the eyes and ears. We do not want a machine to fire off lies or screech boats according to the exigencies of the moment. We never want to become the kind of people who could say what the Soviets said about their crime in Hungary. In the propaganda struggle, our only objective is for people to know us as we are.

But we should remember at the same time that it is never easy for people, particularly if they are remote and poorly educated, to know another country. That is why the USIA has such a tremendous job to do all over the world. It is a hard job too, and not made easier by the sniping, budgetary and otherwise, which Congress regularly subjects it to. It is a sad commentary that Mr. Allen's post is known as the most inglorious in Washington.

We have the reputation of yearning to be liked and understood by foreigners. They have to be given the chance first.

MESSAGE FROM THE HOUSE

A message from the House of Representatives, by Mr. Bartlett, one of its reading clerks, announced that the House had agreed to the report of the committee of conference on the disagreeing votes of the two Houses on the amendments of the Senate to the bill (H. R. 5836) to readjust postal rates and to establish a Congressional policy for the determination of postal rates, and for other purposes.

The message also announced that the House had agreed to the amendment of the Senate to the joint resolution (H. J. Res. 378) to authorize the President to proclaim annually the week which includes July 4 as National Safe Boating Week.

The message further announced that the House had agreed to the report of the committee of conference on the disagreeing votes of the two Houses on the amendments of the Senate to the bill (H. R. 10746) making appropriations for the Department of the Interior and related agencies for the fiscal year ending June 30, 1959, and for other purposes, and that the House receded from its disagreement to the amendments of the Senate numbered 14, 18, and 22 to the bill, and concurred therein.

ENROLLED BILLS SIGNED

The message also announced that the Speaker had affixed his signature to the following enrolled bills, and they were signed by the Vice President:

H. R. 1466. An act for the relief of Dr. Thomas B. Meade;

H. R. 2763. An act for the relief of Hong-to Dew;

H. R. 6176. An act for the relief of Fouad George Baroody;

H. R. 6731. An act for the relief of Harry Slatkin;

H. R. 7203. An act for the relief of Dwight J. Brohard;

H. R. 9395. An act for the relief of Cornolia V. Lane;

H. R. 9490. An act for the relief of Sidney A. Coven;

H. R. 9514. An act for the relief of Valleydale Packers, Inc.;

H. R. 9775. An act for the relief of William J. McGarry;

H. R. 9991. An act for the relief of Felix Garcia; and

H. R. 9992. An act for the relief of James R. Martin and others.

THE MANSFIELD AMENDMENT AND THE MIDDLE EAST RESOLUTION

Mr. MANSFIELD. Mr. President, in his press conference on May 20, the Secretary of State had occasion to refer to the Eisenhower doctrine which he described as the "Middle East resolution." He noted that—

There is a provision of the Middle East resolution which says that the independence of these countries is vital to peace and the national interest of the United States. That is certainly a mandate to do something if we think that our peace and vital interests are endangered from any quarter.

Later in his remarks he referred to this provision as the so-called Mansfield amendment.

I ask unanimous consent to insert at this point in the Record the relevant portions of the transcript of the Secretary's press conference.

There being no objection, the excerpts were ordered to be printed in the Record, as follows:

Question. Mr. Secretary, during the earlier stages of the Lebanese crisis there seemed to be some nonundertsanding as to whether the Eisenhower doctrine applied in this case. However, it seems that later we came to feel that we liked Lebanon, although the Eisenhower doctrine probably did not specifically apply, and, therefore, would aid her if requested. I wonder if you could clear up this confusion that some of us have, sir?

Answer. I suppose that by the Eisenhower doctrine you refer to the Middle East resolution that was adopted by the Congress. That resolution contains several provisions. It is not just one thing. It authorizes the United States to assist economically and militarily nations which want such assistance in order to preserve their independence.

It says that the independence and integrity of these nations of the Middle East is vital to world peace and the national interest of the United States. It says that if they are attacked from a country under the control of international communism then the President is authorized, upon request, to send forces to resist that attack.

Does Not Foresee Attack

Now we do not consider under the present state of affairs that there is likely to be an attack, an armed attack, from a country which we would consider under the control of international communism. That doesn't mean, however, that there is nothing that can be done.

There is the provision of the Middle East resolution which says that the independence of these countries is vital to peace and the national interest of the United States. That is certainly a mandate to do something if we think that our peace and vital interests are endangered from any quarter.

There is the basic right, and almost duty, at the request or with the consent of a Government, to assist in the protection of American life and property. There is the program of military assistance which we render to many countries, including Lebanon, in terms of giving them equipment and certain measures of military training and techniques, and helping them train technicians to use this equipment. So that there are a number of areas of possible action if the situation calls for it.

I would say that we are not anxious to have a situation which would be in any sense a pretext for introducing American forces into the area. We hope and believe that that time will not be called for and the situation, to date, does not suggest that it would be called for.

(١) American Documents from the Congressional Record-Senate, No 9283, 20 May, 1958.

ملحق رقم (٤)

نص البيان المشترك الأميركي اللبناني(١)

Lebanon Joint Communique

Beirut, Lebanon
March 16, 1957

On his visit to Lebanon from 14 to 16 March 1957 as Special Assistant to President Eisenhower, Ambassador James P. Richards discussed with the Government of Lebanon President Eisenhower's proposals for the Middle East and the application of these proposals to Lebanon. This exchange of views has shown that the Governments of Lebanon and the United States share the following purposes:

1. In their relations with each other and with other nations, they are guided by the purposes and principles of the Charter of the United Nations and by respect for the sovereign equality, rights and legitimate interests of all nations. They are interested in the establishment of a cooperative relationship between themselves based on trust and confidence and on complete respect for each other's independence and sovereignty and without any interference in each other's internal affairs.

2. They are determined to defend the political independence and territorial integrity of their respective nations and the right of each to choose its own form of government and to develop in freedom its own social and cultural life.

3. They oppose any form of intervention or interference in the internal affairs of one state by another.

4. They consider that international communism is incompatible with national independence and constitutes a cause of permanent trouble for world peace and security.

5. They are dedicated to the social and economic progress of their peoples and to this end welcome opportunities to enter into mutually beneficial and cultural relationships, on the basis of complete respect for each other's sovereignty and independence.

6. They are of the opinion that both nations should work, through the United Nations and by all other peaceful means, toward just solutions of the various problems which create tension within the area. The Government of Lebanon considers that the proposals of the President of the United States are helpful in furthering the purposes set forth above and has so informed Ambassador Richards, who has welcomed on behalf of the President of the United States this understanding of the broad identity of interest which exists between the two nations. The Government of Lebanon and the special Mission of Ambassador Richards have examined various activities that might be undertaken in accordance with the proposals of the President of the United States. They have decided in principle that projects in the fields of workers' housing, rural electrification, village water supply, irrigation, flood control, highway construction and airport development would best contribute to the needs of Lebanon. These will be in addition to other United States aid projects already in effect or currently planned. Ambassador Richards has agreed further in principle that the United States Government shall provide the Government of Lebanon certain equipment needed to strengthen the Lebanese armed forces. This is in addition to a recent grant of military equipment for the same purpose.

The two Governments will immediately initiate such legal and technical steps as may be required to give effect to these projects. The two states intend further to develop cooperation between themselves to serve their common interests.

(١) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨، ص ٢٥٦، نقلاً عن: Department of State Bulletin 36, May 6, 1957, pp. 725 - 726.

ملحق رقم (٥)

نص الشكوى المقدمة إلى مجلس الأمن والشكوى المقدمة إلى جامعة الدول العربية(١)

نـــص الشكوى ا لى مجلس الامـــن

« شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الامن الى حالة وخلاف من شان استمرارهما تعريض حالة السلم والامن الدوليين للخطر . وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحده فى شؤون لبنان وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحه من سوريا الى لبنان ، واقدام هذه العصابات على ازهاق ارواح اللبنانيين وهدم ممتلكاتهم . واشتراك مواطنـي الجمهورية العربية المتحدة فى اعمال الارهاب والثورة ضد السلطات القائمة فى لبنان،وتزويد الافراد والعصابات الثائرين فى لبنان ضد السلطات القائمة بالاسلحة من سوريا . وشن حملة عنيفة بواسطة الراديو والصحافة فى الجمهورية العربية المتحدة تدعو للاضراب والتظاهر وقلب السلطات القائمة فى لبنان . وعن طريق اعمال تحد اخرى . »

... والشكوى الى الجامعة العربية

القاهرة ــ استند لبنان فى شكواه ضد الجمهورية العربية المتحدة الى الجامعة العربية للمادة السادسة من ميثاق الجامعة بسبب الاعمال والمداخلات غير الوديه بشؤون لبنان الداخليه التي قام ويقوم بها مسؤولون وعسكريون فى الجمهورية المذكورة ، مما يؤدي الى تهديد لاستقلال لبنان وسلامة اراضيه واوضاع الحكم الشرعية فيه .

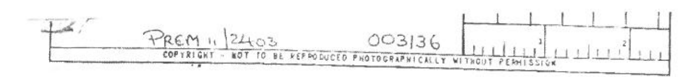
ونظرا الى ان الحكومة اللبنانية كانت ولم تزل تؤمن بالتضامن العربي ، تحدوها دائما رغبة صادقة فى احلال السلام والوئام بين لبنان وبين شقيقاته الدول العربية ، وفى فض اي نزاع بينه وبين اي منها بالوسائل السلمية، لذلك جاء قرار الحكومة منطبقا على الشطر الاول من المادة الخامسة من البيان المذكور .

ان الحكومة اللبنانية تطلب من الامانة العامة دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد بدورة استثنائية على مستوى عال فى السودان او ليبيا على ان يتم انعقاده باسرع وقت ممكن ..

(١) جريدة النهار، العدد ٦٨٨٩، ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٨.

ملحق رقم (٦)

الوثيقة البريطانية رقم (٢٦٤)(١)



file

CONFIDENTIAL

FROM AMMAN TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND
WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Mr. Johnston

No. 264
March 5, 1958

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 264 of March 5
Repeated for information to
Baghdad Jerusalem P.O.M.E.F. Beirut
and Saving to Washington

Arab Union.

Following information is from King Hussein and the Minister for Foreign Affairs whom I saw separately this morning.

2. Visit of the Jordanian Delegation to Baghdad to discuss constitution of the Union has been postponed until March 7 owing to change of the Iraqi Government. The delegation will consist of the Ministers for Foreign Affairs, National Economy, Justice and Defence, Chief of the General Staff and his assistant (Major General Sadiq Shera'a) and Under Secretary at the Foreign Office in charge of propaganda (Midhat Juma).

3. Jordanian opinion has accepted the new Government in Iraq. King Hussein was somewhat shamefaced about his message to King Feisal advising against Nuri's appointment (Baghdad telegram No. 321). He said he thought his own judgment must be deteriorating under the strain, but hoped that he would always be proved wrong in such a gratifying way. Evidently the message in question really came from him and was not distorted by Samir or the Jordanian Ambassador in Baghdad, as seemed possible at first. In fact, as over their membership of the Baghdad Pact, Jordanians have dropped their objection when they saw the Iraqis were standing firm.

4. Samir said that while Saud was not yet ready to join the Arab Union he had found him much more favourable to the idea than ever before. Saud had expressed the hope that Syria would in due course join the Union and had indicated that he, and probably also the

/Lebanon,

CONFIDENTIAL

11

(١) Foreign Office Telegraph No. (264), London, on 5 March 1958, Confidential from Amman to foreign office.

الوثائق البريطانية
دار الكتب والوثائق العراقية - بغداد

CONFIDENTIAL

Amman telegram No. 264 to Foreign Office

- 2 -

Lebanon, would then join too. He had added: "Then we shall be Arabs and Nasser will be left with the Voice of the Arabs".

5. While I was with him Samir received a telephone call from the Jordanian Ambassador in Baghdad to say that the Iraqis had offered to supply Jordan with petrol immediately in view of Syrian measures on the frontier. Samir expressed thanks, but said that this was not necessary for the present (please see my immediately following telegram).

6. Both King Hussein and Samir said that Nasser had overreached himself in his recent speech from Damascus and had done himself harm with Jordanian opinion by the cheapness of his attack. The King said that in order to answer Nasser effectively it was necessary to answer him in the same language. He hoped that the visit of Midhat Juma to Baghdad (paragraph 2 above) would result in a more robust line in Iraqi broadcasts. The King also said that the Jordanians had now set up a short wave station broadcasting to Syria. Both he and Samir emphasized Nasser's difficulties in Syria and thought that, if all went well, Syria would turn towards the Arab Union in a matter of months.

Foreign Office pass to Beirut No. 66, P.O.M.E.F. No. 49, Baghdad No. 89, and Saving to Washington No. 24.

[Repeated to Beirut, P.O.M.E.F., Baghdad and Saving to Washington.]

ADVANCE COPIES
Private Secretary
Sir F. Hoyer Millar
Sir W. Hayter
... Department

٩
٥١٦

ملحق رقم (٧)

وثيقة الاتفاق القضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية(١)



الخطوط الكبرى
-- . --
لمشروع الاتفاق القضائي بين حكومة المملكة
الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية

يقع المشروع في خمسة فصول تتعلق بتسليم المجرمين ، تنفيذ الاحكام المدنية التبليغات ، الانابات القضائية ، احكام نهائية .

الفصل الاول – تسليم المجرمين

اولا – حالات وجوب التسليم : (المادة ٢)

يكون التسليم واجبا اذا توفرت الشروط التالية :

١° – اذا كان الشخص ملاحقا او محكوما بجناية او جنحة معاقب عليها في قانون الدولة طالبة التسليم بعقوبة لا يقل حدها الاعلى عن السنة

٢° – اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في اراضي الدولة الطالبة او كانت قد ارتكبت خارج اراضي الدولتين وكانت قوانين كل منهما تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها .

ثانيا – حالات جواز التسليم : (المادة ٣)

يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم ان تمتنع عنه :

١ – اذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكاب الجريمة ، على ان تتولى محاكمته وفقا لقوانينها ، وعلى الحكومة المطلوب اليها التسليم ان تبلغ نتيجة الحكم الى الحكومة الطالبة فيقرر المرجع القضائي المختص فيها وقف التعقيبات نهائيا او وقف تنفيذ الحكم اذا كان قد حكم بالدعوى

٢° – اذا كان الجرم واقعا في اراضي الدولة طالبة التسليم وكان الشخص المطلوب من غير رعايا الدولة الطالبة وكانت الافعال المسندة اليه غير معاقب عليها في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم .

٣° – اذا كان الجرم قد ارتكب خارجا عن اراضي الدولتين وكانت قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم لا تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها ولم يكن الشخص المطلوب من رعايا الدولة الطالبة .

.../...

(١) وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، مركز الأبحاث والتوثيق، الأشرفية، لبنان.

— ٢ —

٤ً — اذا كانت الجريمة قد سقطت بمقتضى قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم فيما لو ارتكبت تلك الجريمة في اراضيها ما لم يكن المطلوب من رعايا الدولة الطالبة .

ثالثا — حالات عدم التسليم : (المادة ٤)

لا يسمح بالتسليم في الاحوال الاتية :

١ً — اذا كان للجريمة طابع سياسي .

٢ً — اذا ارتكب الجرم في اراضي الدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ً — اذا كان المطلوب تسليمه من الموظفين المكلفين بمهمة رسمية خارج بلادهم وكان الجرم المطلوب من اجله وقع في اثناء ممارسته للمهمة او بسبب ممارسته لها .

٤ً — اذا كان المطلوب تسليمه من موظفي السلك السياسي المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية او اى شخص اخر يتمتع بتلك الحصانة بحسب القانون الدولي او اى عهود ومواثيق اخرى .

٥ً — اذا كان المطلوب تسليمه قد جرت محاكمته او كان قيد التحقيق او المحاكمة من الجريمة المطلوب تسليمه من اجلها سواء كان ذلك في الدولة المطلوب اليها التسليم او في الدولة — غير الدولة طالبة التسليم — التي وقع الجرم في اراضيها .

٦ً — اذا كانت العقوبة المنصوص عليها في قوانين الدولة طالبة التسليم غير مقررة بنوعها في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم .

٧ً — اذا كانت الجريمة او العقوبة قد سقطت بموجب قوانين الدولة طالبة التسليم او قوانين الدولة التي وقع الجرم في اراضيها .

رابعا — طلبات التسليم : (من المادة ٦ الى ١٥)

يتضمن هذا القسم الاصول الواجب اتباعها في طلبات التسليم : لمن يقدم الطلب ، الوثائق الواجب ضمها اليه ، السلطة التي تبت به ، الدولة المفضلة عند وجود عدة طلبات تتعلق بشخص واحد في آن واحد ، تسليم الاشياء الجرمية ، وما الى ذلك .

.../...

ملحق رقم (٨)

تقرير وزير الخارجية فؤاد عمون إلى رئيس الجمهورية[1]

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية والمغتربين
الوزير

سري

— ١ —

في ٢٢/٥/٦٤ زار سفير الاردن وزير الخارجية والمغتربين ، وبعد احاديث شتى ، عرض لمشروع المقابلة بين الملك حسين وفخامة الرئيس ، فقال :

ان سفير لبنان في عمان كان قد اقترح على الشريف ناصر فكرة اجتماع الملك وفخامة الرئيس بغية تصفية الجو بين البلدين ، فوافق الشريف ناصر وارتأى ان يحصل الاجتماع في مطار بيروت بمناسبة عودة الملك من اميركا . ولكن عدم استطاعة فخامة الرئيس الحضور الى المطار لاستقبال الملك حال دون اتمام المقابلة .

فقال الوزير : كنا فهمنا ان الاقتراح بالاجتماع انما اتى من الشريف ناصر . ومهما يكن من امر ، فان القضية ليست قضية بروتوكول . فلا يخفى انه يمرّ في مطار بيروت كل حين رئيس دولة قادما من آسيا او اوروبا ، او عائدا اليها . ولا يستطيع رئيس الجمهورية ان يقابلهم جميعا ولا ان يخلق سابقة باستقبال احدهم .

فبدا على السفير انه لم يكن مدركا هذا الواقع ، ولكنه تفهمه وقال : اريد ان اعود الى مشروع الاجتماع ولعله يكون من الممكن تحقيقه . على انها فكرة شخصية لست مكلفا بان اعرضها ، وارجو معرفة رأيكم فيها .

فقال الوزير : لا استطيع ان ابدى رأيا الان وانما ينبغي ان نعلم اولا ماذا يمكن ان تنجم عنه مثل هذه المقابلة . فلبنان لا يستطيع ان يقبل الا بحل نهائي لقضية القوميين السوريين وذلك على اساس

./..

تقرير وزير الخارجية والمغتربين فؤاد عمون إلى رئيس الجمهورية عن جهود سفير الأردن لعقد اجتماع بين الرئيس اللبناني وملك الأردن الحسين بن طلال العام 1964 في بيروت.

(١) نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، مرجع سابق.

ملحق رقم (٩)

قرارات مجلس الدفاع المشترك[1]



سـري للغايـة

قـــــرارات

مجلـس الدفـــاع المشتـــرك

في دورتـه العاديـة الثامنـة

مـارس (آذار) 1966

1 - انتاج اسرائيل للمواد الجرثومية بغية استخدامها ضد الجيوش العربية.

2 - دعم اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية

3 - تقرير قائد عام القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية.

القـــرار رقـــم (1) بشأن جدول أعمال مجلس الدفاع المشتـــرك

وافق مجلس الدفاع المشترك على مشروع جدول أعمال مجلس الدفاع المشتـــرك وثيقة رقم (1) في دورته الثامنة الاعتيادية مارس (آذار) 1966.

القـــرار رقـــم (2) بشأن انتاج اسرائيل للمواد الجرثومية بغيـــة استخدامها ضد الجيوش العربيـــة :

صدق مجلس الدفاع المشترك على توصيات اللجنة العسكرية الدائمة الخاصة بات اسرائيل للمواد الجرثومية الواردة بالوثيقة رقم (2) من جدول أعمال مجلـ الدفاع المشترك مع اضافة فقرة (6) على البند 10 (ب) المتعلقة بالناحيـــ الوقائية المدنية ونصها الآتـــي :

(6) ادخال مناهج الدراسة النظرية والعملية من الناحية الوقائية في الكلـ العسكرية وكذلك في كليات العلوم والطب في الجامعات العربية.

القـــرار رقـــم (3) بشأن دعم اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقـ الذرية للاغراض السلميـــة

صدق مجلس الدفاع المشتـــرك على توصيات اللجنة العسكرية الدائمة بشـــ

سـري للغايـة

(١) الشبكة الدولية للمعلومات، موسوعة مقاتل من الصحراء http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/DefaaMosht/ADefaaMoshtark9 1-4.htm cvt.htm.



سـري للغايـة

- 2 -

دعم اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلميـــة الواردة بالوثيقة رقم (3) من جدول أعمال مجلس الدفاع المشتـــرك.

القـــرار رقـــم (4) بشأن تقرير قائد عام القيادة العربية الموحـــدة لجيوش الدول العربية مارس 1966

اطلع مجلس الدفاع المشترك على تقرير قائد عام القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية والمجلس يشكر القائد العام القيادة العربية الموحـدة وأعضاء قيادته على المجهود المثمر في اتمام مسئوليته وواجباتـــــه تنفيذا لمقررات ملوك ورؤساء دول الجامعة العربيـــة.

وقد وافق رؤساء وفود الدول الاعضاء بالمجلس على تنفيذ مطالب القيـــادة العربية الموحدة الواردة في تقرير قائد عام القيادة العربية الموحدة.

سـري للغايـة

ملحق رقم (١٠)

قرارات مؤتمر القمة الرابع[1]





الحياة

العدد ٦٥٦٣

مقتطفات من كلمات كامل مروه

ان الحياة عقيدة وجهاد

لا صلح لا اعتراف - لا تفاوض

قرر مؤتمر القمة ضخ النفط واعتماد الحل السياسي

السعودية والكويت وليبيا تقدم سنويًا ١٣٥ مليونًا من الجنيهات

استعجال انعقاد مجلس الأمن لاقرار المقترحات المعروضة للحل

مصر استعادت اتصالها بواشنطن بواسطة أركان السفارة الاميركية

ابعاد أربعة من كبار الضباط السابقين في العراق جميعهم برتبة لواء وركن

الحاج حسين في اميركا لمفاوضة شركات النفط

تفاصيل وافية بنصوص القرارات

السماح بالتنقل بحرية بين مدن بيت لحم وبيت جالا والقدس

قادئم "الحياة" تستبدل ابتداء من يوم الاثنين





(١) جريدة الحياة، العدد ٦٥٦٣، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ - الوثائق غير المنشورة

- دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد.

- ملف رقم ٣١١/٤٧٨٥، مشاورات الاتحاد العربي بين مصطفى النحاس ونوري السعيد، ص ٤ و٨.
- ملف رقم ٢٧٤٠/ ٣١١، وثيقة ٥٣، ص ٧.
- ملفات البلاط الملكي، ملف ٣١١/٢٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، وثيقة ٣٠، ص ١١٨.
- ملف رقم ٤٧٠٠/ ٣١١، تقارير المفوضية في عمان من الاجتماع الأول لهذا الميثاق، وثيقة ١٤٠، ص ٢٢٦ - ٢٨١.
- ملف رقم ٤٩١٤/ ٣١١، وثيقة ٦، ص ٦.
- ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ١٦، ص ٢٧.
- ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ١٦، ص ٢٨.
- ملف رقم ٣١١/٢٦٨٩، وثيقة ٤٠، ص ٤٧.
- ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ٦٢، ص ٣.
- ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ٤، ص ٥.

• ملف رقم ٢٦٨٨/ ٣١١ (سري)، وثيقة ٨، ص ١١.

•تقارير المفوضية العراقية في عمان، ملف رقم ٣١١/٢٧٢٥، وثيقة ٣٢، ص ٦٢.

• ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٥٦، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، وثيقة ٣٢، ص ٦.

• ملف رقم ٣١١/٢٧٣٤، تقارير السفارة العراقية في عمان، وزارات الاتحاد الهاشمي، وثيقة ٢٠، ص ٤٢، ووثيقة ٢٣، ص ٥٥.

• وثائق مجلس السيادة، ملف رقم ٤١١/٢٥٣ (سري)، وثيقة ١١، ص ٢٥.

• وثائق مجلس السيادة، ملف رقم ٤١١/٢٥٣ (سري)، وثيقة ١١، ص ٢٧.

- American Documents from the Congressional Record-Senate, No. 6073, 1958.

- American Documents from the Congressional Record-Senate, No. 9283, 20, May, 1958.

- Foreign Office Telegraph No. (264), London, on 5 March 1958, Confidential from Amman to foreign office.

٢- الوثائق المنشورة

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرارات مؤتمر القمة العربية من المؤتمر الأول ١٩٦٤ إلى المؤتمر الثاني عشر ١٩٨٢، (د.ت).

- جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦.

- جامعة الدول العربية، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الإسكندرية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦.

- جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في جامعة الدول العربية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية، مطبعة فتحي سكر، القاهرة، ١٩٤٩.

- العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩، وثيقة وزارة الخارجية ١٣٣٨٢٣/٣٧١، ترجمة وتعليق: خليل إبراهيم حسين، ج١، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

- قسم التوثيق والمعلومات، المشاريع الوحدوية العربية (الوثائق)، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

- الكتاب الأردني الأبيض، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، ج١، ط١، المطبعة الأردنية، عمان، ١٩٤٧.

- مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، ج١، القرار (٣١٤) الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، ١٩٥٠/٥/١٣.

- محاضر مجلس النواب اللبناني:

• الجلسة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، (مضبطة جلسة مجلس النواب).

• الدور التشريعي الثامن، العقد الأول لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة الثانية المنعقدة يوم الخميس ٢١ آذار/مارس ١٩٥٧.

• الدور التشريعي الثامن العقد الأول لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة السادسة المنعقدة يوم الخميس ٤ نيسان/أبريل ١٩٥٧.

- الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١ - ١٩٨٤، ج١، ط١، وزارة الإعلام دائرة المطبوعات والنشر، عمّان، ١٩٨٤.

- الوثائق الأردنية ١٩٦٧، ط١، وزارة الإعلام، عمّان، ١٩٧٣.

- الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، م٤، الجامعة العربية، منشورات جامعة آل البيت، عمّان، ١٩٩٤.

- الوثائق العربية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت:

• ١٩٦٥، وثائق ٢٩٥، ٣٠٣.

• ١٩٦٦، وثائق ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٤، ٣٠٣، ٣٩٩، ٤٢٢.

• ١٩٦٧، وثائق ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢٧.

- F.R.U.S. 1958-1960, Vol. XII, Mem of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary of State Dulles, Washington, July 15, 1958, p. 318.

- U.S. State Department Lebanon, Internal and Foreign Affaires 1955-1958, Lebanon, Telegram form the American Legation, Beirut, May 22, 1957, No. 85, To the Secretary of State, Washington, Film; 10, p. 178.

ثانياً: المراجع بالعربية والمترجمة

- إبراهيم، موسى، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر في عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة، ج١، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.

- الأحدب، عزيز، لبنان الجديد، دار الملايين، بيروت، ١٩٧٥.

- الأعظمي، وليد محمد سعيد، الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.

- الأمير، ليلى ياسين حسين، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره على العلاقات العراقية العربية، ط١، مكتبة الفكر العربي، البصرة، ٢٠٠٢.

- أبو دية، سعد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

- أبو صالح، عباس، الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، ط١، المنشورات العربية، بيروت، ١٩٩٨.

- أبو عيسى، شادي خليل، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦ - ٢٠٠٧، ج١، ط١، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.

- أيزنهاور، دوايت، مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونغمان، (د.م)، (د.ن)، ١٩٦٩.

- أيوب، عفيف، قرارات ومقررات مجلس الأمن الدولي حول لبنان ١٩٤٦ - ١٩٩٠، ج١، ط١، دار الخلود، بيروت، ١٩٩١.

- بارنت، ريتشارد، حروب التدخل الأميركية في العالم، ترجمة: منعم النعمان، ط١، مطبعة إبن خلدون، بيروت، ١٩٧٤.

- البرصان، أحمد سليم، إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية وحرب حزيران، يونيو ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

- البعيني، نجيب، أسرار ثورة بشامون في مفكرة سفير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.

- بن الحسين، عبد اللّه:

• الآثار الكاملة للملك عبد اللّه بن الحسين، ج١، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٩.

• مذكراتي، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

- بن طلال، الحسين:

• مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة: غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لبنان، ١٩٨٧.

• ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ترجمة: هشام عبد اللّه، مراجعة: عواد علي، ج١، ط١، عمان، ١٩٩٩.

- بو لحدو، واكيم، فؤاد شهاب القائد والرئيس، ط١، أنطوان الياس الشمالي، حريصا، ١٩٩٦.

- الجبوري، صالح صائب، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ط١، مطابع دار الكتب، بيروت، ١٩٧٠.

- جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧.

- الجسر، باسم، فؤاد شهاب، ط١، مؤسسة فؤاد شهاب، لبنان، ١٩٩٨.

- جمعة، أحمد محمود، إنشاء جامعة الدول العربية مقدماتها وتطورها، ج٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

- جنبلاط، كمال، أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية، ط٣، الدار التقدمية، لبنان، ١٩٨٧.
- جونستون، تشارلز، الأردن على الحافة، ترجمة: فهمي شما، وزارة الثقافة والإعلام، عمان، (د.ت).
- الحباشنة، خالد عبد الرزاق، العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في ظل (معاهدة السلام)، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩.
- حجازي، نايف وعطا الله، محمود، شخصيات أردنية، (د.م)، (د.ت).
- حدادين، منذر، الديبلوماسية على نهر الأردن، ط١، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٤.
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ج١٠، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان.
- حسين، عدنان السيد:
  • نظرية العلاقات الدولية، ج١، ط١، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٨.
  • العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط١، مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠١.
- حلاق، حسان:
  • تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٥٢، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
  • التيارات السياسية اللبنانية، ج١، ط١، معهد الإنماء العربي للدراسات التاريخية، (د.م)، (د.ت).
  • موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
- الحلو، شارل:
  • حياة في ذكريات، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥.

  • مذكراتي ١٩٦٤-١٩٦٥، نشر خاص للمؤلف، (د.م)، (د.ت).
- الخازن، فريد، تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦، ترجمة: شكري رحيم، ط٣، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.
- خليل، خليل أحمد، ملحق الموسوعة السياسية، ط١، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- الخوري، بشارة خليل، حقائق لبنانية، ج٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠.
- الخولي، لطفي، ٥ يونيو الحقيقة... والمستقبل، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- دالاس، رولان، تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣ ـ ١٩٩٩، ترجمة: حولي صليبا، ط١، دار جروس برس، لندن، ١٩٩٩.
- دروزة، محمد، حول الحركة العربية الحديثة، مجلد ٦، المطبعة العصرية للنشر، صيدا، لبنان، (د.ت).
- دمشقية، نديم، محطات في حياتي الدبلوماسية ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية، دار النهار، بيروت، (د.ت).
- الديري، الياس، فؤاد شهاب السابق الباقي العائد، ملف النهار، العدد ١، بيروت، ١٩٧٠.
- راتب، عائشة، العلاقات الدولية العربية، ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- رزق، يونان لبيب، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، دراسة توثيقية، ج١، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- رعد، ليلى، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، ج١، ط١، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٥.
- الروسان، ممدوح عارف، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

- رياض، محمود، مذكرات ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، ج٢، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٨.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن جواد، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
- زهران، إبراهيم أحمد، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين في حل مشكلة الشرق الأوسط، سلسلة النطق السامي، عمان، ٢٠٠٢.
- زين الدين، أحمد:
  - رؤساء لبنان كيف وصلوا؟، نوفل للنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
  - لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عاماً؟، نوفل للنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- سعودي، هالة أبو بكر، السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- سلطان، حامد، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.
- السليم، أسامة عيسى تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ج١، ط١، (د.د)، عمان، ٢٠٠٠.
- سنّو، عبد الرؤوف، حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع، ط١، م١، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
- سيل، باتريك:
  - الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، ١٩٨٨.
  - رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، ج١، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
- شرابي، نظام، أميركا والعرب السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين، ج١، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٨٩.

- الشقيري، أحمد، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
- شكري، صلاح الدين، فلسطين ومؤتمرات القمة العربية، مكتب الصحافة للشرق العربي، دمشق، ١٩٦٤.
- شكري، محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.
- الشلبي، سهيلا سليمان، العلاقات الأردنية ـ البريطانية ١٩٥١ ـ ١٩٦٧، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- شمعون، كميل:
  - مذكراتي، ج١، نشر خاص للمؤلف، بيروت، ١٩٦٩.
  - مراحل الاستقلال، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.
- شو لتزه، كيرستين، ديبلوماسية إسرائيل السرّية في لبنان، ط٢، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
- صبيح، علي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٨.
- الصلح، رغيد، لبنان العروبة والهوية وتكوين الدولة، ج١، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.
- الصلح، سامي:
  - مذكرات سامي بك الصلح، ط١، ج٣، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت، ١٩٦٠.
  - احتكم إلى التاريخ، ط١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط٧، دار النهار، بيروت، ١٩٩١.
- ضاهر، عدنان وغنام، رياض، المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢ ـ ٢٠٠٨، ط١، دار بلال للطباعة، بيروت، ٢٠٠٨.

- الضيقة، مصطفى حيدر، موقف لبنان من الحركة الصهيونية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ج١، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠١٠.
- طرابلسي، فواز، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ج١، ط٣، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١١.
- الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان، (د.ن)، القاهرة، ١٩٦٨.
- عبيدات، محمود، الدور الأردني في النضال العربي السوري، ج١، ط١، الأهلية، عمان، ١٩٩٧.
- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- العظم، خالد، مذكرات خالد العظم، م٣، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- العقاد، صلاح، المشرق العربي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧.
- علوان، إبراهيم، مشكلات الشرق الأوسط والوطن العربي، ج١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٨.
- العمري، عمر صالح، الأردن ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية في عهد الملك عبد الله بن الحسين، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٠.
- عودة، أحمد عصام، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، ج١، ط١، (د.ن)، الأردن، ١٩٨١.
- فانس، فيك ولوير، بيار، الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٨.
- فرج، محمد، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية (١٥١٤ ـ ١٩٦٤)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

- فرسخ، عوني، إشكاليات الوحدة الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة، ج١، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- فضة، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩١.
- فؤاد، أحمد عبد المجيد، أميركا في الشرق الأوسط، ج١، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.
- قباعة، رزق هارون الديخ، معان المدينة والمحافظة: ماضيها وحاضرها، ط٢، عمان، ١٩٨٣.
- القصري، محمد فايز، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، ط١، دار المعرفة، (د.م)، ١٩٦١.
- كوانت، وليام، عملية السلام الدبلوماسية الأميركية والنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج١، ط١، بيروت، ١٩٧٤.
- لورنس، هنري، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: محمد مخلوق، ط١، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، (د.م)، (د.ت).
- الماضي، منيب وموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، ط١، المحتسب، عمان، ١٩٨٨.
- المجالي، بكر خازر، عاهل الأردن المعظم في إنقاذ فلسطين، ط١، اليراع، عمان، ٢٠١٠.
- مجموعة مؤلفين، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٩٦.
- مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦) ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٩.
- محافظة، علي:
  - العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧، ج١، ط١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.

• الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦ ـ ١٩٤٦، ج١، ط١، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠.

• تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ١٩٢١ ـ ١٩٤٦، ط١، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٣.

ـ محمودي، أحمد خليل، لبنان في جامعة الدول العربية، ط١، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

ـ مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، ج١، ط٢، دار الهدى، القاهرة، ١٩٩٠.

ـ مذكرات غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، ترجمة: جورج حتر، فؤاد فياض، ج١، ط١، الأهلية، عمان، ٢٠٠٥.

ـ مراد، محمد، السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط١، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩.

ـ مصطفى، أحمد عبد الرحيم، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، حوليات كلية الآداب، الرسالة الثالثة والعشرون، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٤.

ـ مصطفى، أمين، الاتصالات السرية العربية الصهيونية، ط١، دار الوسيلة، بيروت، ١٩٩٤.

ـ مصطفى، نادية محمود محمد، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧.

ـ مطر، جميل وهلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ج١، ط٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

ـ مغيزل، جوزيف، لبنان والقضية العربية، ج١، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩.

ـ مكاوي، نجلاء سعيد، مشروع سورية الكبرى، دراسة في أحد مشروعات

الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

ـ موسى، أحمد، ميثاق جامعة الدول العربية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨.

ـ موسى، سليمان:

• تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١ ـ ١٩٢٥، دراسة وثائقية، ج١، ط٢، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٧٢.

• أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨، ج١، ط١، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٨٢.

• إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ ـ ١٩٤٦، ج١، ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠.

• تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧ ـ ١٩٩٥)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٨.

ـ موسوعة الأحزاب اللبنانية، ج٥، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ٢٠٠٦.

ـ ناصيف، نقولا، جمهورية فؤاد شهاب، ج١، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٨.

ـ نسيبة، حازم، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧، ج١، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢.

ـ النشاشيبي، ناصر الدين، من قتل الملك عبد الله؟، منشورات الأنباء، الكويت، ١٩٨٠.

ـ نصيرات، سليمان، الدور الهاشمي العربي الوحدوي (وثائق وأسانيد)، ج١، ط١، المطابع العسكرية الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

ـ هلال، علي الدين، أميركا والوحدة العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

ـ الهندي، هاني:

• جيش الإنقاذ، ج١، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤.

• حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥ ـ ١٩٦٨، الكتاب الثاني ١٩٦١ ـ ١٩٦٨، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

ـ هيكل، محمد حسنين:

• المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل،عواصف الحرب وعواطف الكلام، ط٦، دار الشروق، القاهرة، ١٩٦٦.

• سنوات الغليان، ج١، ط١، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٨٨.

ـ هيكل، يوسف، فلسطين قبل وبعد، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١.

ـ ولسن، ماري، عبد الله شرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، شركة قدمس للنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

ثالثاً: المراجع بالإنكليزية والفرنسية:

- Eban, Abba, My Country The Story of Modern Israeel, London, Weiden Feldand Nicolsom, 1972.

- Frangié, Nabil, el Frangié, Zeina, Hamid Frangié, l’autre Liban, II, L’unité en perdition, Archive d’imprimer sur les presses de la SIEL, Beyrouth, 1993.

- Gehchan, Roger, Houssein Aoueini, un demi siècle d’histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970), Dar Al-Kotob, Beyrouth, 2000.

- Goichon, Amélie Marie, Jordanie réelle, Brouwer, Paris, 1967.

- Gubser, Peter, Historical Dictionary of the Hashemite Kingdom of Jordan, The Scarecrow Press, London, 1991.

- Renon, Alain, Géopolitique de la Jordanie. éd. Complexe, Bruxelles, 1996.

- Rondot, Philippe, La Jordanie, Presses Universitaires de France, Paris, 1980.

رابعاً: الرسائل والأطاريح

ـ أبو ركبية، علي عبد الكريم حمادي، التدخل الأميركي في لبنان ١٩٥٨ المقدمات والدوافع والمواقف، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، ٢٠٠٣.

ـ البشايرة، علي إبراهيم، المعارضة النيابية في الأردن ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

ـ الجميلي، سعد نصيف، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

ـ الجبوري، فتحي عباس خلف، العلاقات العراقية ـ اللبنانية ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

ـ الحمداني، خليل حنش سوادي، الأحزاب السياسية في الأردن، دراسة تاريخية للفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

ـ دراز، راما عزيز، إشكالية العلاقات السورية ـ اللبنانية ١٩٤٣ ـ ١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، ٢٠١١.

ـ الرهيمي، علاء عبد الأمير حسين، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

ـ السامرائي، إيناس سعدي، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٦ ـ ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

ـ السباعي، أنوار سعدون، العلاقات المصرية ـ اللبنانية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠.

ـ السراي، صالح جعيول، العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٥٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦.

ـ سمعان، جورج نقولا، سياسة لبنان الخارجية ومضاعفاتها الداخلية في

عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١١.

ـ السويدي، شاكر ضيدان، السياسة الأميركية تجاه لبنان ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

ـ الشبيب، مهند عبد العزيز عطية، سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ ـ ١٩٧١، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

ـ الشديفات، رياض محمد عيد، الأردن ومهام التوجه القومي في السياسة العربية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٧.

ـ الصولاغ، حسين حمد، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

ـ محيي الدين، جهاد مجيد، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠.

ـ العابد، عمار فاضل حمزة، العلاقات الأردنية ـ الأميركية ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢.

ـ علي، عناد خلقي، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

- Hajj, Elias F. The Baghdad pact and its effect on the Arab States, Thesis submitted in partial eulfillmeni the requirements of the degree DP plaster of artsin.

- The Department of Political Studies and Public Administration of The American University of Beirut, Beirut-Lebanon, February, 1967.

خامساً: الدوريات والصحف

١ ـ الدوريات:

ـ مجلة الأبحاث، تصدرها الجامعة الأميركية في بيروت:

• الجزء الأول، العدد ١، ١٩٥٧.

• الجزء الثاني، حزيران/يونيو ١٩٥٨.

• الجزء الثالث، أيلول/سبتمبر ١٩٥٨.

ـ مجلة شؤون عربية، وثائق محاضر مناقشات وإقرار بروتوكول الإسكندرية، العدد ٤٣ (عدد خاص)، تونس، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

ـ مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٢٢، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٢.

ـ الوقائع العربية لسنة ١٩٦٣و١٩٦٤ و١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأميركية في بيروت.

٢ ـ الصحف العربية:

ـ الأنباء، العددان:

• ١٩٥، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٥٥

• ٥٠٢، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

ـ الأنوار، الأعداد:

• ٧٣٧، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

• ٧٤٤، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

• ٧٤٨، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

• ٧٤٩، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

ـ الأهرام، الأعداد:

• ٢٣١٦٣، ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٠

• ٢٣١٦٤، ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٠

• ٢٣١٦٥، ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٠

• ٢٨١٦٥، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

• ٢٨٤٠١، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤
• ٢٨٧٦٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٢٨٧٧١، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٢٨٧٧٢، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٢٩٤٨٥، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧

ـ بيروت، العدد ٥٧٥٤، ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٧

ـ الثورة العراقية، العدد ٨٩٥، ١٠ آذار/مارس ١٩٦٢

ـ جريدة الجريدة، العددان:
• ١٥٨٠، ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٨
• ١١٨١، ١٩ أيار/مايو ١٩٥٨

ـ الحوادث، العدد ٤٦٤٤، ٤ تموز/يوليو ١٩٥٨

ـ الحياة، الأعداد:
• ٣٦١٩، ١١ شباط/فبراير ١٩٥٨
• ٣٦٢٣، ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٨
• ٣٦٢٦، ١٩ شباط/فبراير ١٩٥٨
• ٦٥٦٣، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧

ـ الزمان، العددان:
• ٢٢٧٩، ٢١ آذار/مارس ١٩٤٥
• ٦٢٤٣، ١٦ أيار/مايو ١٩٥٨

ـ السفير، العدد ١١٨٠٣، ١ شباط/فبراير ٢٠١١

ـ صوت العروبة، الأعداد:
• ٢٠٦٦، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٢٠٦٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥

• ٢٠٧١، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٢٠٧٢، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥

ـ لسان الحال، الأعداد:
• ١٩٠٦٥، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢
• ١٩٠٦٧، ٤ شباط/فبراير ١٩٦٢
• ١٩١٠١، ١٧ آذار/مارس ١٩٦٢

ـ النهار، الأعداد:
• ٣٢٤٤، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥
• ٣٢٤٥، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥
• ٣٣٠٠، ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦
• ٣٤٨٤، ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦
• ٣٦٧٨، ٣٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧
• ٣٦٧٩، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧
• ٣٧٥٥، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧
• ٣٧٦٣، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧
• ٤٥٣٠، ١٤ حزيران/يونيو ١٩٥٠
• ٥٩٣٤، ٢١نيسان/أبريل ١٩٥٥
• ٦٤٧٣، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧
• ٦٤٨٨، ٥ شباط/فبراير ١٩٥٧
• ٦٥٠٨، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧
• ٦٨١٥، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨
• ٦٨٨٥، ٢٠ أيار/مايو ١٩٥٨
• ٦٨٨٨، ٢٣ أيار/مايو ١٩٥٨

• ٦٨٨٩، ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٨
• ٦٩١٧، ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٥٨
• ٧٦١٨، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠
• ٧٦٢٦، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠
• ٧٦٣٢، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠
• ٨٠٠٣، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢
• ٨٠٠٥، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢
• ٨٠١٢، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢
• ٨٦١٩، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤
• ٨٦٢١، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤
• ٨٦٢٢، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤
• ٨٨٢٢، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤
• ٨٨٢٤، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤
• ٩١٣٨، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥
• ٩١٤٠، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥

سادساً: المقابلات الشخصية

- مقابلة شخصية مع الصحافي جورج علم، بيروت، في ٢٠١١/١٢/٢٧.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- موسوعة مقاتل من الصحراء:

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/DefaaMosht/
ADefaaMoshtark9 1-4.htm cvt.htm تاريخ زيارة الموقع.



أسعد كاظم جابر الغزّي

وُلد في العراق في العام ١٩٧٨. حاز شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر من الجامعة الإسلامية في لبنان. شارك في كثير من المؤتمرات الدولية والمحلية وله الكثير من الأبحاث والمقالات.

ما حقيقة العلاقات الأردنية - الإسرائيلية ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠؟ وما دور لبنان في منع الأردن من عقد اتفاق صلح منفرد مع إسرائيل؟

ما الدور الذي أدّاه كلّ من الأردن ولبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨؟ وما السبب الحقيقي الذي حال دون دخول الأردن ولبنان حلف بغداد؟ وما مدى تأثّر العلاقات الأردنية - اللبنانية بسياسة الأحلاف الإقليمية؟

يقدّم هذا الكتاب دراسةً مستفيضة عن التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - اللبنانية في مُدّة زمنية حملت الكثير من الالتباس وامتدَّت على خمسينيات وستينيات القرن الماضي، مرحلة تسلُّم الملك حسين السلطة في الأردن، ونشوء حلف بغداد، والوحدة بين مصر وسورية، والاتحاد بين العراق والأردن.

يتنقل الكاتب في التاريخ بين مراحلَ متنوّعة طارحًا قضايا مهمة كمراحل تأسيس الدولتين والمواقف من مشروع سورية الكبرى الذي أطلقه الأمير عبد الله، وحقيقة انفصال القومية اللبنانية عن القومية السورية.

دراسة غنية وممنهجة لا تقف عند العلاقات الأردنية - اللبنانية فحسب، بل تتخطى العنوان إلى عناوين إقليمية أوسع وأشمل.

ISBN 978-9953-88-832-3



الجناح، شارع زاهية سلمان.
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٠٠٩٦١١٨٣٠٦٠٨ فاكس: ٠٠٩٦١١٨٣٠٦٠٩

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

